



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

آفاق اقتصادية معاصرة



العدد 61
ديسمبر

2025

موضوع العدد:
الاقتصاد في عام

هذه المجلة تصدر شهرياً عن مركز المعلومات ودعم
اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

آفاق اقتصادية معاصرة

العدد 61 | ديسمبر 2025

عن المركز:

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام 1985، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 2085 لسنة 2023 بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشاريع والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (2024 - 2030).

ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناءً، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا، ويسعى المركز باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعتراف إقليمي ودولي بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جلياً في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير 2021؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

▪ ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابة لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020.

▪ في المرتبة 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوّره خلال عام 2020.

▪ في المرتبة 14 من بين 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (18) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو 2022 بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو 100 ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو 2023، حصل المركز على 6 جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globe Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2023، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثمان جوائز من مؤسسة "ستيبي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل 2022 فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من 700 فريق من 17 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام 2024 حاز المركز ثلاث جوائز، منها جائزتان ذهبيتان.

كما حصل المركز على جائزة الشارقة للاتصال الحكومي لعام 2024 لأفضل محتوى اتصالي وإعلامي.





رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي

المدير التنفيذي للمركز

رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام

أ. سالي مرزوق

مديرة الإدارة العامة للمتابعة الخارجية

المنسق البحثي

د. محمود خليفة جودة

المدير التنفيذي للإدارة العامة للمتابعة الخارجية

الفريق البحثي الرئيس

أ. عمر وهدان أ. هاجر حسن

الفريق البحثي المشارك

أ. شهد أحمد أ. دينا حلمي
أ. هاني مرشدي أ. هويدا حسن

التصميم الجرافيكي

أ. عمر وهدان

الإدارة العامة لموارد البيانات

أ. نادر وهدان

الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا

د. فتحي السيد يوسف أ. أيمن سيد

فريق العمل:

هذه المجلة نتاج عمل فريق محور المعلومات بالمركز، من واقع باقة متنوعة من المصادر والإسهامات الخارجية. ومن ثم، لا يُعبّر المحتوى المُقدّم والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيه -بالضرورة- عن وجهة نظر المركز، كما أن صحة البيانات والمعلومات الواردة في المجلة تعود مسؤوليتها إلى جهة إصدار التقارير/ التحليلات الأصلية المُشار إليها في نهاية كل موضوع.



مقدمة لموضوع العدد بواسطة الذكاء الاصطناعي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 مرحلة بالغة التعقيد، اتسمت بتداخل الصدمات الجيوسياسية مع التحولات التكنولوجية والضغط الهيكلي طويلة الأمد، في ظل تصاعد التوترات التجارية، وتغير أنماط العولمة، وتنامي دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل النشاط الاقتصادي. وقد انعكس هذا المشهد المركب في حالة من عدم اليقين التي خيمت على توقعات النمو والتجارة والاستثمار، مقابل قدرة ملحوظة لدى عدد من الاقتصادات على الصمود والتكيف مع هذه المتغيرات، بما أتاح استعادة قدر من الاستقرار النسبي بنهاية العام.

وخلال هذه المرحلة، أولت الصحف والمجلات الاقتصادية العالمية اهتمامًا متزايدًا بمتابعة تطورات الاقتصاد الدولي، إدراكًا لأهمية التحولات الجارية وتداعياتها الممتدة. فقد تبنت كبرى المنصات الإعلامية هذا الملف باعتباره أحد المحاور الرئيسة لفهم المشهد العالمي، في ظل تباطؤ النمو في عدد من الاقتصادات الكبرى، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، وتنامي تأثير التحولات التكنولوجية على أنماط الإنتاج والعمل والتجارة. وقد عكست هذه التغطيات إدراكًا متناميًا بأن مسار الاقتصاد العالمي لم يعد تحكمه العوامل الاقتصادية التقليدية وحدها، بل بات خاضعًا لاعتبارات استراتيجية وأمنية أكثر تعقيدًا.

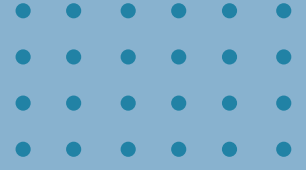
كما شهد عام 2025 إعادة تشكيل لخريطة الاستثمار العالمي، في ظل بيئة مخاطر مالية وتجارية مرتفعة، ما أدى إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة، وتفاوت الفرص المتاحة أمام الاقتصادات النامية. وأكدت التحليلات أن الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي بات يتطلب تنسيقًا دوليًا وتعاونًا مؤسسيًا واسع النطاق، خاصة في ظل تنامي التجزئة الجيو-اقتصادية، واتساع الفجوة بين مراكز النمو، وتزايد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية قادرة على دعم النمو المستدام وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية.

وفي هذا السياق، تباينت التوقعات بشأن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2026، بين رؤى تشير إلى تباطؤ في النمو نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية وتراجع الاستثمار في بعض الاقتصادات الكبرى، وأخرى ترجح استمرار قدر من المرونة مدعومًا باستقرار الأوضاع التجارية نسبيًا، وانتشار حالة من التفاؤل في بيئة الاستثمار، وتراجع ضغوط الطاقة. وقد أسهم هذا التباين في إبراز حالة من الحذر في الأسواق، مقابل تفاؤل محدود بإمكانية استمرار التعافي التدريجي في ظل قدرة الدول على التكيف مع الصدمات.

تم إعداد المقدمة باستخدام برنامج Chat GPT 5.

قائمة المحتويات:

04	مقالات الرأي	01
05	الاقتصاد العالمي عام 2025: تحديات النمو في ظل الانقسام الجيو-اقتصادي أ.م.د. أدهم البرماوي	1.1
11	خارطة الاستثمار العالمي في 2025: نظرة على القطاعات الراجعة والخاسرة د. ولاء ربيع عبد العظيم أحمد	1.2
21	التضخم العالمي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية د. هاجر إبراهيم أحمد	1.3
25	فجوتا التقدير والتمويل: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية أ. حساني شحات محمد	1.4
31	ملامح التحول الطاقى في عام: من الوقود الاحفوري إلى الطاقة المتجددة وأثرها في أمن الطاقة أ. سهيلة شريف أ. تريفينا عماد	1.5
38	المؤشرات الاقتصادية العالمية	02
48	توجهات الصحف الأجنبية	03
58	المؤشرات الاقتصادية المحلية	04



01

آفاق اقتصادية معاصرة

مقالات الرأي

يستعرض هذا الجزء مقالات رأي تُسلط
الضوء على الاقتصاد العالمي خلال عام
2025.



الاقتصاد العالمي عام 2025: تحديات النمو في ظل الانقسام الجيو-اقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2025 حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، مع تعافٍ محدود لبعض المؤشرات يقابله استمرار مخاطر هيكلية عميقة، أبرزها تصاعد التجزئة الجيو-اقتصادية التي تعيد تشكيل سلاسل الإمداد على أسس أمنية وسياسية بما يهدد النمو ويرفع الضغوط التضخمية.



أ.م.د أدهم البرماوي
أستاذ مساعد في الاقتصاد والمالية العامة
بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا
المعلومات بكفر الشيخ

مقدمة

واجه الاقتصاد العالمي تحديات غير مسبوقة في عام 2025، حيث هيمنت حالة من عدم اليقين على توقعات النمو والتجارة والتمويل. ففي الوقت الذي يُتوقع فيه تعافٍ لبعض المؤشرات بعد التباطؤ، فإن هذا المسار يظل محفوفًا بالمخاطر الهيكلية. ويُعد تصاعد التجزئة الجيو اقتصادية، الذي يفرض إعادة هيكلة لسلاسل الإمداد العالمية بناءً على اعتبارات أمنية وسياسية بدلاً من الكفاءة، هو التحدي الأبرز الذي يُهدد بتخفيض النمو الكامن ورفع التكاليف التضخمية.

في هذا السياق، يستعرض المقال آفاق الاقتصاد العالمي من خلال أربعة محاور جوهرية تشكّل ركائز الأداء الاقتصادي الدولي في المرحلة الراهنة، وهي: ديناميكيات النمو الاقتصادي، اتجاهات سوق العمل بما يشمل من معدلات البطالة وفرص التوظيف، تطورات حركة التجارة العالمية، فضلاً عن مؤشرات التضخم وما تفرزه من ضغوط على مستوى الاقتصادات القومية والدولية. وعليه، يتناول المقال التحليل التأثيرات المتشابكة للتحولات الجيوسياسية الحالية، وما تفرضه من تحديات وإعادة تشكيل لموازن القوى الاقتصادية، وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي العالمي وقدرة الدول على تحقيق تنمية مستدامة في ظل بيئة دولية تتسم بالتقلب وعدم اليقين.

ديناميكيات النمو الاقتصادي العالمي

تُشير التقديرات الأساسية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر 2025 لآفاق الاقتصاد العالمي، إلى أن النمو العالمي في عام 2025 يُتوقع أن يستقر عند مستوى يناهز 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي. ويُمثل هذا المعدل انعكاساً لتباينات هيكلية عميقة، حيث تترسخ مرونة غير متوقعة في الإنفاق الاستهلاكي في بعض الاقتصادات الكبرى، بينما تستمر الضغوط الانكماشية والمالية في الحد من النشاط الاقتصادي في بعض المناطق الأخرى من العالم. ويُعد هذا النمو أقل من المتوسط التاريخي (2000-2019) البالغ 3.7%، مما يؤكد أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة نمو دون إمكانياته الكامنة.

تباين أداء التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة:

من المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة بشكل ملموس، ليلبلغ حوالي 1.6% في عام 2025، ويأتي هذا التباطؤ بشكل رئيس من الولايات المتحدة الأمريكية، التي يُتوقع أن ينخفض نموها إلى نحو 2.0% عام 2025، متأثرًا بالآثار المتركمة لارتفاع تكاليف الاقتراض (أسعار الفائدة)، مما يكبح الاستثمار الخاص ويحد من إنفاق الأسر. وفي المقابل، تُظهر منطقة اليورو تباطؤًا أكثر حدة، حيث تُشير التوقعات إلى نمو يراوح حول 1.2% في عام 2025، وهو ما يُعزى إلى تراجع أداء قطاع التصنيع.

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:

تبقى هذه المجموعة القوة الدافعة للنمو العالمي، ومن المتوقع أن تسجل قرابة 4.2% عام 2025، وتتصدر الهند (التي يتوقع أن تحقق نموًا يتجاوز 6.6% في عام 2025) ودول جنوب آسيا هذا المشهد، مدعومة بطلب محلي قوي وتدفقات استثمارية واسعة. أما الصين، فمن المتوقع أن يواصل نموها الهيكلي تراجعها التدريجي إلى حدود 4.8% في عام 2025، و4.5% في عام 2026 في ظل تحديات إعادة التوازن الاقتصادي بعيدًا عن الاستثمار المفرط نحو الاستهلاك، فضلًا عن الأزمة المستمرة في قطاع العقارات. وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يُتوقع أن يتسارع النمو إلى 3.5% في عام 2025، مدعومًا بتعافٍ طفيف في قطاع الطاقة واستمرار جهود التنويع الاقتصادي غير النفطي.

على الرغم من التوقعات الإيجابية نسبيًا، فإن المخاطر التي تكتنف هذا المسار تميل بقوة نحو الجانب السلبي. فمخاطر التجزئة الجيواقتصادية، التي تتبدى في تصاعد الحمائية التجارية والتعريفات الجمركية المتبادلة بين الكتل الكبرى، تُشكل تهديدًا هيكليًا يُقدر تأثيره بأنه قد يخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يصل إلى 7% على المدى الطويل. وإلى جانب ذلك، يُشكل التضخم تحديًا مستمرًا؛ فبالرغم من توقع انخفاض المعدل العالمي للتضخم إلى 4.2% في 2025، فإن هذا المعدل يظل أعلى من المستهدفات لمعظم البنوك المركزية، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. هذا المعدل قد يجبر البنوك المركزية على الإبقاء على أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، مما يُفاقم من تكلفة خدمة الديون السيادية والخاصة.

البطالة ومعدلات التوظيف

تُشير التقديرات الصادرة عن "منظمة العمل الدولية" (ILO) والمنظمات الاقتصادية الأخرى مثل "صندوق النقد الدولي" (IMF) و"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) إلى أن أسواق العمل العالمية تتجه نحو طور من الاعتدال المقترن بـ "التباين الهيكلي". فبعد فترة من التعافي السريع التي تلت جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن يشهد سوق العمل استقرارًا نسبيًا في مستويات البطالة، وهو ما يعكس تباطؤًا في وتيرة خلق الوظائف مقارنةً بالعامين السابقين. هذا الاستقرار لا ينبغي أن يُخفي التحديات العميقة المتعلقة بجودة الوظائف، واتساع فجوة المهارات، والتأثير المتسارع للتحول التكنولوجي على الهياكل المهنية.

ويُعد التفاوت الإقليمي في معدلات التوظيف هو السمة المميزة لهذا العام. ففي الاقتصادات المتقدمة، رغم أن معدلات البطالة العامة منخفضة تاريخيًا، فإن هناك مؤشرات على تراجع في نمو الأجور الحقيقية في بعض القطاعات، بالإضافة إلى تزايد حالات الفصل من العمل في قطاعات التكنولوجيا والمالية التي تتأثر بارتفاع تكاليف التمويل. وفي المقابل، تُعاني الأسواق الناشئة والنامية من استمرار معدلات البطالة المرتفعة، خاصة بين فئة الشباب، حيث تتجاوز المعدلات في بعض مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات مرتفعة. وتسهم هذه الأوضاع في تفاقم انتشار العمالة غير المنظمة على نطاق واسع، وهو ما يعني حرمان أعداد كبيرة من العمال من مظلة الحماية الاجتماعية والحقوق والمزايا الأساسية.

وتُشكل التحولات التكنولوجية تحديًا هيكليًا لا يمكن إغفاله، خاصة مع تغلغل الذكاء الاصطناعي؛ حيث تُشير تقديرات "صندوق النقد الدولي" إلى أن ما يقارب 40% من الوظائف العالمية قابلة للتأثر بالاستعاضة الآلية (Automation) أو بالإكمال المعزز بالذكاء الاصطناعي. هذا التحول سيؤدي إلى زيادة هائلة في الطلب على المهارات المعرفية المتقدمة وتحليل البيانات، بينما تتلاشى الوظائف الروتينية والمتكررة. هذا السيناريو يُعظم من أهمية فجوة المهارات، إذ تفشل نظم التعليم الحالية في تزويد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالمرونة والكفاءة اللازمة للتعامل مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، مما يُفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية.

تطورات حركة التجارة العالمية

تُشير أحدث التقديرات الصادرة عن "منظمة التجارة العالمية" (WTO) و"صندوق النقد الدولي"، التي تعكس تحليلها لديناميكيات الاقتصاد الكلي، إلى أن حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات يُتوقع أن يسجل نموًا يبلغ حوالي 3.3% في عام 2025. يمثل هذا المعدل انتعاشًا محسوبًا بعد فترة من التباطؤ، ويُعزى بشكل أساسي إلى التعافي المتوقع في الطلب النهائي واستقرار دورات المخزون في الاقتصادات المتقدمة، فضلًا عن استمرار زخم التصنيع في الأسواق الآسيوية الناشئة. إلا أن هذا النمو يظل أقل من المتوسطات المسجلة قبل الحرب التجارية بسبب الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤكد أن النظام التجاري العالمي يواجه تحولات هيكلية عميقة.

الانكماش في مرونة التجارة والضغط القطاعية

يُعد الانكماش المستمر في "مرونة التجارة" (Trade Elasticity) دليلًا هيكليًا على أن التجارة لا تعود بالسرعة التاريخية المعهودة. ففي السابق، كان نمو التجارة ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ أما الآن، فإن النسبة قد تراجعت لتكاد تُقارب الواحد الصحيح. هذا التراجع يُشير إلى أن التخصص والكفاءة العالية في سلاسل الإمداد لم تعد هي القوة الدافعة الوحيدة للقرارات التجارية. ومن الناحية القطاعية، يُتوقع أن يكون القطاع الإلكتروني والسلع الرأسمالية (Capital Goods) هما الأكثر ديناميكية في التجارة، مدفوعين بالحاجة العالمية للاستثمار في التحول الرقمي والتكنولوجيا الخضراء. وفي المقابل، قد تظل تجارة السلع الاستهلاكية أكثر عرضة للتباطؤ نتيجة لتأثير استمرار التضخم على القوة الشرائية للأسر في الاقتصادات المتقدمة.

التجزئة الجيواقتصادية كمحدد رئيسي للمسار التجاري

يُشكل تصاعد التجزئة الجيواقتصادية (Geo-economic Fragmentation) الخطر الأكبر، وهي ظاهرة تُعيد تشكيل سلاسل الإمداد العالمية بناءً على اعتبارات الأمن القومي بدلًا من الكفاءة الاقتصادية. وقد أدت هذه الظاهرة إلى زيادة هائلة في عدد القيود التجارية غير الجمركية؛ وتتركز هذه القيود في القطاعات الاستراتيجية الحساسة مثل المعادن النادرة (Critical Minerals)، وأشباه الموصلات المتقدمة، وتكنولوجيا الاتصالات. وتُقدر الأبحاث التي أجراها "صندوق النقد الدولي" أن تزايد التجزئة قد يؤدي إلى خسائر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تتراوح بين 0.2% في سيناريو تجزئة محدود إلى 7% في سيناريو حاد، مما يؤكد أن استمرار هذا المسار هو تهديد مباشر للرخاء العالمي.

النمو المتزايد لتجارة الخدمات ودور التحول الأخضر

في المقابل، تواصل "تجارة الخدمات" (Services Trade) نموها الملحوظ، مُسجلة مرونة أكبر بكثير من تجارة السلع التقليدية. ويُعد هذا النمو نتيجة مباشرة للتوسع الهائل في الرقمنة والعمل عن بعد (Remote Work) فالدول التي تستثمر في تطوير الكفاءات الرقمية لديها، مثل الهند وبعض الدول الأوروبية، تكتسب ميزة تنافسية في تصدير الخدمات المهنية والمعرفية والاستشارية عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، يُمثل التحول الأخضر (Green Transition) قطاعًا ناشئًا ذا أهمية تجارية متزايدة؛ حيث يرتفع الطلب العالمي على السلع البيئية (Environmental Goods)، مثل توربينات الرياح والألواح الشمسية ومعدات كفاءة الطاقة، مما يُنشئ تدفقات تجارية جديدة تتطلب قواعد تنظيمية دولية مُحدّثة وموحدة.

آفاق التضخم العالمي

تشير التقديرات الصادرة عن المؤسسات المالية العالمية، أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى أن الاقتصاد العالمي في عام 2025 سيمر بمرحلة "تضخم منخفض مزمن"، حيث يُتوقع أن يستمر التضخم في الانخفاض التدريجي، مع بقائه غالبًا أعلى من المستويات المستهدفة تاريخيًا من قبل البنوك المركزية الكبرى. ويُقدر معدل التضخم العالمي الإجمالي بنحو 4.2% في المتوسط لعام 2025، نتيجة تراجع صدمات الطاقة الأولية وتأثير السياسات النقدية التقييدية المتراكمة.

ويظهر مسار التضخم تفاوتًا بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والنامية، مع تحول الضغوط التضخمية من السلع إلى الخدمات. ففي الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يظل التضخم منخفضًا نسبيًا، مع التركيز الأكبر في قطاع الخدمات نتيجة زيادات الأجور والتي تُعد العامل الرئيسي في دفع الأسعار في هذه القطاعات التي لا تعتمد كثيرًا على الواردات. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فيتوقع أن يكون التضخم أعلى بشكل ملحوظ، مع تفاوت بين الدول، نتيجة ضعف العملات المحلية، وارتفاع تكاليف الغذاء، واعتمادها الأكبر على الواردات.

الشكل رقم (1): التضخم العالمي والإقليمي



Source: UN DESA, based on estimates and forecasts produced with the World Economic Forecasting Model.

https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/MB187_fig2.png

المخاطر الجيوسياسية والعوامل الدافعة للتضخم

تتفق التقارير الدولية على أن المخاطر التي دفعت التضخم إلى الارتفاع خلال عام 2025 وقد تستمر إلى عام 2026، تتركز في الجوانب الجيوسياسية والهيكلية؛ فقد تؤدي التوترات الجيوسياسية المستمرة، خاصة في مناطق الشرق الأوسط، إلى صدمات مفاجئة وغير متوقعة في أسعار النفط والغاز، مما ينعكس بشكل فوري على التضخم الإجمالي العالمي. كما أن التجزئة التجارية وتزايد الحمائية يُؤديان إلى إعادة توجيه سلاسل الإمداد بعيداً عن مبدأ الكفاءة المطلقة، مما يُفرضي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج على المدى المتوسط، وهو ما يمكن أن يُغذي التضخم الهيكلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم التزام الحكومات بضبط أوضاعها المالية وتبني سياسات مالية توسعية كبيرة قد يُشكل ضغطاً إضافياً على الطلب الكلي، مما يُعرقل جهود البنوك المركزية.

التبعات على السياسة النقدية وآفاق أسعار الفائدة في عام 2026

تُواجه البنوك المركزية الكبرى تحدي الحفاظ على "المصداقية النقدية" (Monetary Credibility) في عام 2025. فعلى الرغم من توقعات بدء دورة التيسير النقدي (خفض أسعار الفائدة) في الاقتصادات المتقدمة، فإن هذا خفض سيكون بطيئاً وحذراً، خوفاً من "التضخم المتأصل" (Entrenched Inflation). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية (المعدلة حسب التضخم) عند مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بما قبل الأزمة. كما أن تثبيت توقعات التضخم يُعد عنصراً حيوياً، فإذا فقد الجمهور والشركات الثقة بقدرة البنوك المركزية على إعادة التضخم إلى الهدف، فإنهم سيبدؤون بدمج توقعات التضخم المرتفع في قرارات الأجور والأسعار، مما يجعل التضخم ذاتي التحقق (Self-fulfilling).

الخاتمة والتوصيات

يشير التوقع الاقتصادي لعام 2026 إلى نمو عالمي أقل من المتوسط التاريخي بسبب تباينات هيكلية بين الاقتصادات؛ إذ تتباطأ الاقتصادات المتقدمة نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض وضعف التصنيع، بينما تظل الأسواق الناشئة والقوة الدافعة للنمو رغم تباطؤ النمو الهيكلي في بعض الدول مثل الصين. ومع وجود مخاطر الجيواقتصاد والتضخم المستمر، توصي المؤسسات الدولية بضرورة اتباع حزمة متكاملة من السياسات. **أولاً**، يجب أن تُركز السياسة النقدية على استعادة مصداقية استهداف التضخم بشكل حاسم. **ثانياً**، يتطلب الأمر من الحكومات في الاقتصادات ذات المديونية العالية تبني تعديلات مالية مُنظمة وذات مصداقية بهدف تقليل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير الحيز المالي اللازم للاستجابة للصدمات المستقبلية. **وثالثاً**، يجب أن يتم توجيه الاستثمارات نحو تعزيز رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي، لا سيما في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي التوليدي، والذي يُتوقع أن يُساهم في رفع النمو الكامن عبر زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة العمليات الاقتصادية العالمية.

لضمان أن يتسم التوظيف بالاستدامة والشمولية في مواجهة تحديات البطالة، تُشدد التقارير الدولية على ضرورة تدخلات سياسية مُركزة. يجب أن تتركز هذه التدخلات على ثلاثة محاور: **أولاً**، الاستثمار المكثف والمستمر في منظومات التعليم والتدريب المهني، مع تحويل التركيز نحو بناء القدرات الرقمية والمهارات اللينة (Soft Skills) التي لا يمكن أتمتتها بسهولة. **ثانياً**، تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم، وعمال المنصات الرقمية، لضمان الحد الأدنى من الحماية والاستقرار في ظل تنامي العمل المرن. **وثالثاً**، ضرورة ربط نمو الأجور بزيادة الإنتاجية بشكل فعال، لضمان توزيع عادل لمكاسب النمو التكنولوجي وتجنب تدهور مستويات المعيشة للعمال ذوي الدخل المتوسطة والمنخفضة.

لضمان تحقيق الانتعاش المتوقع للتجارة العالمية في عام 2026، تُشدد المؤسسات الدولية على مجموعة من الضرورات السياسية الاستراتيجية. **أولاً**، يجب على الدول الكبرى أن تعمل على إعادة تفعيل آلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، كخطوة حيوية لتعزيز الثقة بالنظام المتعدد الأطراف. **ثانياً**، ينبغي وضع أطر تعاونية دولية لتبادل البيانات وتسهيل التجارة الرقمية، بما يوازن بين متطلبات الأمن القومي والحاجة إلى التدفق الحر للبيانات كمحرك أساسي لتجارة الخدمات. **وثالثاً**، يجب على الدول المضي قدماً في الإصلاحات الداخلية التي تُعزز القدرة التنافسية لشركاتها على المستوى الدولي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية وتخفيض التكاليف غير الجمركية. وهكذا، فإن مستقبل التجارة في عام 2025 يتوقف على قدرة القوى الفاعلة على التوفيق بين متطلبات الأمن الاقتصادي وبين المصلحة المشتركة في الحفاظ على انفتاح الأسواق وكفاءتها.

تُشدد التقارير الدولية على أن مكافحة التضخم تتطلب تضافر السياسات النقدية والمالية والهيكلية. **أولاً**، يجب أن تلتزم البنوك المركزية بالاستقلالية الكاملة لضمان استمرار التركيز على استقرار الأسعار. **ثانياً**، ضرورة التزام الحكومات بالضبط المالي (Fiscal Discipline) وتبني تعديلات مالية موثوقة لتقليل العجز والديون، مما يُساعد السياسة النقدية. **وثالثاً**، الدعوة إلى الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية (Productivity) في أسواق العمل والمنتجات، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لزيادة العرض الكلي، وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية دون الحاجة إلى التضحية بالنمو.

خارطة الاستثمار العالمي في 2025: نظرة على القطاعات الربحية والخاسرة



د. ولاء ربيع عبد العظيم أحمد

باحثة أولى - قطاع موازنات البنية التحتية والشؤون الاقتصادية بوزارة المالية، ومدرسة بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

ستكون الدول النامية التي تُسارع بإصلاحات الحوكمة، وتُطوّر بنيتها التحتية الرقمية واللوجستية، وتُقدّم حوافز تمويلية مبتكرة، في موقع أكثر تنافسية ضمن خريطة الاستثمار العالمي الآخذة في التحول.

مقدمة

تعكس خارطة الاستثمار العالمي في 2025 نقطة تحول محورية في حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود، فبعد مرحلة تعافٍ هش أعقبت جائحة "كوفيد-19" شهد العالم تباطؤًا واضحًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث انخفضت حصيلة تدفقات الاستثمار العالمي إلى نحو 1.5 تريليون دولار في 2024 – بانخفاض ملحوظ يصل إلى نحو 11% مقارنةً بالعام السابق – مما يضع علامات استفهام حول قدرة الاستثمار الدولي على دعم أهداف التنمية والبنى التحتية الحيوية في الاقتصادات النامية.

وتتداخل أسباب هذا الانكماش بين تشدد السياسات النقدية في بعض الاقتصادات المتقدمة، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية وارتفاع الحواجز التجارية، وإعادة ترتيب سلاسل القيمة العالمية والتنافس التكنولوجي. وتظهر تحليلات مؤسسات دولية أن هذه العوامل لم تغير فقط حجم التدفقات، بل أعادت تشكيل توجهات الاستثمار وقطاعات الجذب من الصناعة التقليدية نحو التكنولوجيا الخضراء والذكاء الاصطناعي، ومن مشاريع البنية التحتية التقليدية نحو مشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي.

في منتصف 2025 يتضح أن التوقعات مختلفة، فبينما تحفز بعض السياسات الوطنية وتحركات صناديق الثروات السيادية تدفقات رأسمالية جديدة، يبقى الانقسام الجغرافي واضحًا؛ حيث تواجه البلدان النامية صعوبات أكبر في جذب استثمارات منتجة في ظل تنافس أعلى على رؤوس الأموال وتقلبات سوقية متكررة. وتشير إصدارات البنك الدولي ومنظمات التعاون الاقتصادي إلى أن بيئة المخاطر المالية والتجارية قد تطيل أمد ضعف الاستثمار إذا لم تصاحبها سياسات دولية وإقليمية منسقة لدعم الشفافية وتمويل البنية التحتية المستدامة.

لذا يتناول هذا المقال بأسلوب تحليلي مدعومًا بأحدث البيانات الدولية ملامح تحول خارطة الاستثمار العالمي في عام 2025 من حيث حجم التدفقات وتوزيعها الجغرافي، القطاعات الربحية والخاسرة، مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة لجذب الاستثمار العالمي.

المشهد العام للاستثمار العالمي في 2025

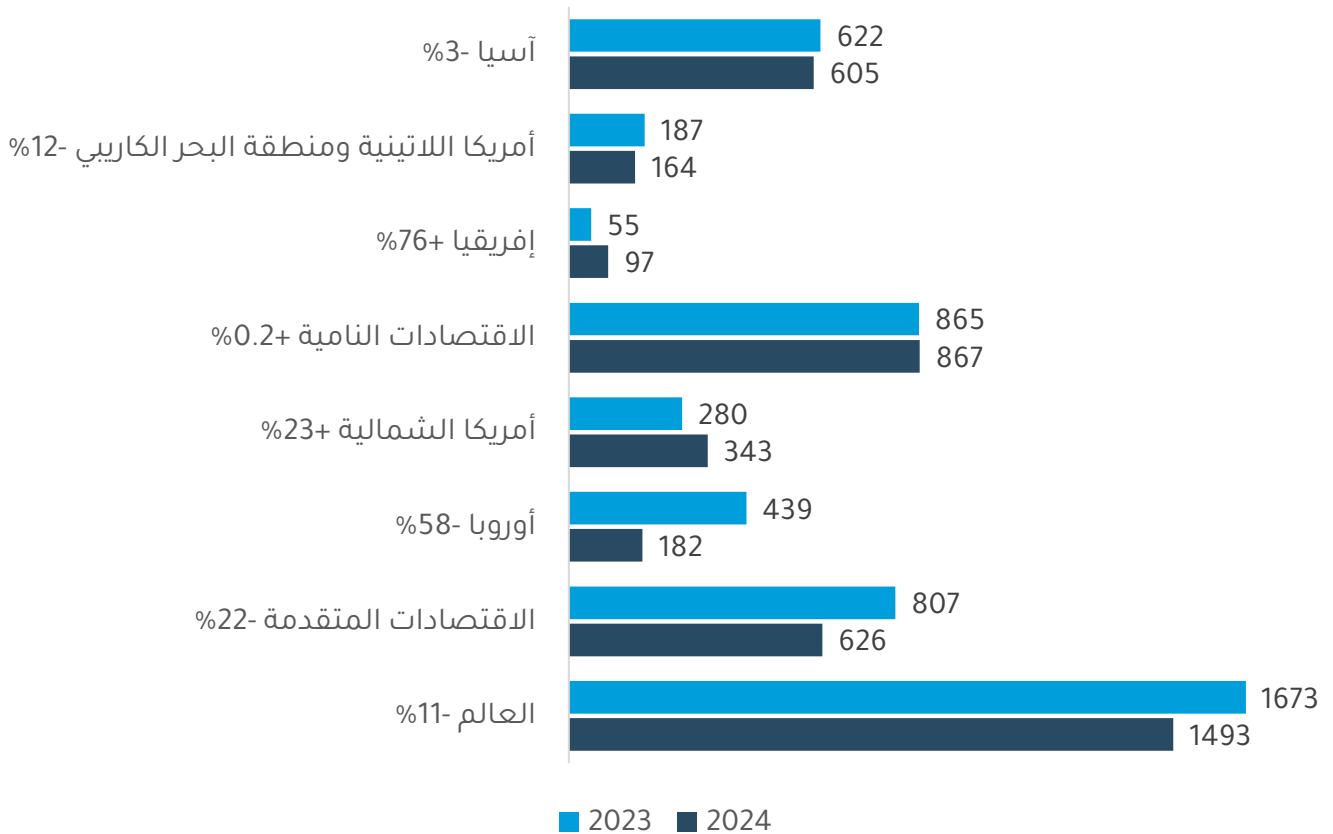
يمثل عام 2025 مرحلة تراجع أو إعادة هيكلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عالميًا، مع ضعف ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، وتفاوت كبير في فرص الاقتصادات النامية، وذلك يتضح على النحو التالي:

1. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عالميًا:

وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن "الأونكتاد"، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي - من حيث المشاريع عبر الحدود والتدفقات الدولية - انخفاضًا بنسبة 3% في النصف الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما يعكس استمرارًا في التراجع الذي بدأ قبل عام، حيث يشير التقرير إلى أن هذا الانخفاض أثر بشكل خاص على الاستثمار في الصناعات والبنية التحتية.

وتشير الأونكتاد إلى أن عام 2024 كان العام الثاني على التوالي، الذي شهد انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد فترة تأثرت خلالها الاقتصادات بأزمات الجائحة. ففي الماضي، كانت الاقتصادات النامية تستحوذ على حصة أكبر من هذه الاستثمارات، إلا أن تصاعد الحواجز الاستثمارية والتجارية أدى تدريجيًا إلى تقليص هذه الحصة.

الشكل رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعة الاقتصادية والمنطقة، بمليارات الدولارات والنسبة المئوية لمعدل التغير بالارتفاع أو الانخفاض خلال عامي 2023، و2024



ملحوظة: تستثني البيانات المعاملات المالية التي تتم عبر عدة اقتصادات أوروبية تشهد مستويات عالية من التدفقات الوسيطة.

وبحسب بيانات "البنك الدولي" المنشورة في 2025، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية في عام 2023 نحو 435 مليار دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام 2005، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة فقد بلغت في عام 2023 نحو 336 مليار دولار، وهو أدنى مستوى منذ 1996.

ويوضح الشكل رقم (1) أيضًا أن الانخفاض كان أشد لدى الاقتصادات المتقدمة، خصوصًا في أوروبا، حيث سجلت تراجعًا حادًا، في حين اتسم أداء الاقتصادات النامية بدرجة من التباين بين المناطق، حيث سجلت بعض المناطق، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، مسارات مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية كان شديد التركيز، حيث إن عددًا محدودًا من الدول يستحوذ على جزء كبير من التدفقات، في حين أن كثيرًا من الدول النامية، خاصة الأقل نموًا أو ذات البنية التحتية الضعيفة تتلقى حصصًا أقل، وهو ما يعني ضرورة فهم العوامل التي تتحكم في تدفقات الاستثمار.

2. العوامل الكلية المؤثرة في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر:

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة لا يعود إلى سبب واحد فقط، بل إلى مزيج من عوامل اقتصادية وهيكلية مترابطة تؤثر في قرار المستثمرين. أبرز هذه العوامل:

- تباطؤ النمو العالمي: تشير UNCTAD في تقريرها عام 2025 إلى أن بيئة النمو الاقتصادي العالمي غير مطمئنة – نتيجة تباطؤ الطلب العالمي، ضعف التجارة، وتقلبات الاقتصاد الكلي – جعلت المستثمرين أكثر تحفظًا، هذا التباطؤ يقلل من توقعات العائد، خصوصًا على الاستثمارات الإنتاجية الكبيرة أو طويلة الأجل (مثل البنية التحتية أو الصناعة).
- تشديد السياسة النقدية وارتفاع تكاليف التمويل: لقد حاولت العديد من الدول السيطرة على التضخم، حيث ارتفعت أسعار الفائدة، الأمر الذي رفع تكلفة التمويل وقروض الشركات. هذا الوضع يجعل المشاريع الجديدة – خصوصًا مشاريع البنية التحتية أو الصناعة – أقل جاذبية للمستثمرين، أو يرفع تكلفة رأس المال بشكل كبير، كما أن ارتفاع "تكلفة الاقتراض" من العوامل التي تضغط على الاستثمار. نتيجة لذلك، انخفضت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في الاقتصادات المتقدمة بنحو 18% في النصف الأول من 2025.
- زيادة حالة عدم اليقين نتيجة التغيرات الجيوسياسية: أصبحت التوترات السياسية والجيوسياسية من أبرز ما يؤثر الآن على الاستثمار العالمي، مثل التغير في العلاقات التجارية بين الدول، والعقوبات الاقتصادية في بعض المناطق. هذه المخاطر تجعل المستثمرين يميزون بين الاستثمارات قصيرة الأجل الآمنة والاستثمارات طويلة الأجل التي قد تواجه مخاطر في المواقع الجغرافية أو القطاعية. إن هذه المخاطر تعد من أبرز الأسباب التي تدفع شركات دولية إلى تأجيل أو إعادة تقييم استثماراتها.
- من ناحية أخرى فإن العولمة من ناحية سلاسل الإمداد تشهد ضغطًا متزايدًا، حيث إن كثيرًا من الشركات تعيد التفكير في الاعتماد على سلاسل إنتاج عبر قارات متعددة (supply-chain de-risking) لتجنب التعرض للاضطرابات (supply-chain de-risking)، مما يقلل من الاستثمارات في القطاعات الصناعية الثقيلة في دول بعيدة.
- ارتفاع تكاليف التجارة وسلاسل الإمداد: إن زيادة الرسوم الجمركية، والقيود على التجارة، والصعوبات في النقل الدولي، والتقلبات في أسعار الطاقة والنقل أدت إلى زيادة التكاليف التشغيلية للمستثمرين بشكل كبير مع التذبذب في التمويل أيضًا، مما جعل العديد من المستثمرين يفضلون تأجيل مشاريع تتطلب بنية تحتية كبيرة، من ناحية أخرى فإن الانخفاض في مشاريع التمويل الدولية للبنى التحتية أدى إلى تراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير بنسبة ملحوظة في الفترة الأخيرة.

إن هذه العوامل لا تؤثر بشكل متجانس على كل الدول أو القطاعات؛ فالدول التي تتمتع بمؤسسات قوية، واستقرار سياسي، ومناخ استثماري محفز، وأطر تشريعية واضحة تكون أقل تأثرًا. بينما الدول الهشة أو التي تعاني مشكلات في البنية التحتية كانت الأكثر تضررًا. وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أنه من أهم محددات الاستثمار الأجنبي: حجم السوق، انفتاح التجارة، الاستقرار السياسي، وجودة البيئة التنظيمية.

التحولات الجغرافية في الاستثمار الأجنبي المباشر

1. صعود مناطق جديدة كمراكز جذب استثماري:

تتمثل تلك المناطق في جنوب شرق آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية وذلك على النحو التالي:

- جنوب شرق آسيا (ASEAN): برزت دول جنوب شرق آسيا في الفترة الأخيرة كوجهة رئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل مزيج من نمو الطلب المحلي، وتكامل سوقي إقليمي متقدم، ومبادرات لجذب الاستثمارات الخضراء والتكنولوجية. هذا وتشير "الأونكتاد" إلى زيادة ملموسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، مع تركزها في مشاريع التكنولوجيا الخضراء، والتصنيع المتقدم، والبنية التحتية للاتصالات الرقمية. هذا الأداء يرجع أيضًا إلى توجهات الشركات نحو التنويع الجغرافي لسلاسل الإمداد والاستفادة من تكاليف الإنتاج التنافسية والأسواق الداخلية المتنامية.
- إفريقيا جنوب الصحراء (Sub-Saharan Africa): سجلت إفريقيا جنوب الصحراء مؤخرًا تحسنًا في حجم الاستثمارات المسجلة، بدعم من مشاريع الطاقة (وخاصة الطاقة المتجددة) وقطاعات استخراجية مرتبطة بارتفاع أسعار بعض السلع الأولية. كما أشار البنك الدولي إلى وجود زيادة في بعض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، إلا أن التدفقات لا تزال مركزة في عدد محدود من الدول والقطاعات، وأن الطبيعة المتقلبة للاستثمارات تجعلها عرضة للتقلبات الدولية. كما لوحظ نمو في اهتمام صناديق سيادية وكيانات استثمارية إقليمية بإعادة توظيف السيولة محليًا، ما قد يعزز مصادر تمويل داخلية ويكمل النقص في التمويل الأجنبي التقليدي.
- أمريكا اللاتينية: أظهرت أمريكا اللاتينية تباينًا إقليميًا، حيث إن بعض دول المنطقة نجحت في جذب استثمارات في قطاعات الطاقة النظيفة، والتعدين الحديث، والزراعة المدعومة بتقنيات مستحدثة، بينما شهدت دول أخرى تراجعًا بفعل عدم الاستقرار السياسي أو ضعف الإطار المؤسسي؛ حيث تشير البيانات إلى أن التدفقات الإجمالية إلى أمريكا اللاتينية شهدت تقلبات وانخفاضات في بعض المراحل، لكن قطاعات محددة سجلت زيادة في الاهتمام الاستثماري الأخضر والرقمي. ومن ناحية أخرى فإن صعود هذه المناطق لا يعني تحول شامل وفوري بل يعكس إعادة توجيه تدريجية، حيث يتعد المستثمرون جزئيًا عن نماذج الاعتماد الطويلة على مراكز تقليدية، ويبحثون عن مزيج من فرص السوق، التكاليف المنخفضة، والاستقرار النسبي في مواقع جديدة.

2. استمرار قوة الأسواق التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا): القطاعات الأكثر جذبًا

الولايات المتحدة الأمريكية: احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بمكانتها كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي من حيث القيمة الإجمالية، مدفوعة بقوة سوق رأس المال، حجم السوق المحلية، وقيادة في قطاعات التكنولوجيا والبرمجيات، خدمات الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، فخلال الفترة الأخيرة لوحظ ارتفاع في قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ (خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة)، ما أعطى دفعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية. هذا وقد أكدت تقارير "صندوق النقد الدولي" و"الأونكتاد" أن شمال أمريكا شهد تعزيزًا في قيمة الصفقات رغم التراجع العالمي هذا العام.

أوروبا: ظلت أوروبا مركزًا للاستثمارات الكبرى، لكن أدائها تباين بين بعض دول الاتحاد الأوروبي، فبعض دول الاتحاد شهدت تراجعًا في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) خصوصًا في قطاعات التصنيع التقليدي والتمويل التقليدي نتيجة ضغوط الطاقة وتقلبات السياسات. على الجانب الآخر سجلت أوروبا استثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة، والاتصالات، والخدمات الرقمية على سبيل المثال أحد التقارير الصادرة عن شركة "إرنست ويونغ" (EY) أظهرت أن القطاعات ذات الطابع التقني والبيئي كانت من بين أكثر قطاعات أوروبا جذبًا لرأس المال في 2024. أي أن الأسواق التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر (أمريكا وأوروبا) لم تفقد جاذبيتها، لكنها تشهد إعادة هيكلة داخلية للقطاعات من الصناعات التقليدية إلى التكنولوجيا النظيفة والخدمات الرقمية، وهو ما يحافظ على دور الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كقاطرات استثمارية عالمية رغم الضغوط العالمية.

3. تعميق فجوة تدفقات الاستثمار بالنسبة للدول النامية:

أسباب ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

هناك عدة عوامل منهجية تفسر لماذا تتعرض الدول النامية لصعوبة أكبر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة تتمثل في:

- تركيز التدفقات في عدد محدود من البلدان: تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من البلدان ذات أسواق متوسطة إلى كبيرة أو موارد طبيعية ذات قيمة عالية، فوفق تقارير "الأونكتاد" فإن نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للدول النامية تذهب إلى عشرة بلدان فقط.
- زيادة المخاطر السياسية والتنظيمية: عدم اليقين السياسي، والتغيرات في الإطار القانوني والاستثماري، والبيروقراطية، كل هذه العوامل قد تثني المستثمرين عن الدخول في مشاريع طويلة الأجل.
- نقص التمويل للمشروعات طويلة الأجل: تراجع التمويل الدولي للمشروعات الكبيرة (international project finance) خلال الفترة الأخيرة جعل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية عرضة للتأجيل أو الإلغاء، كما ذكرت أحد تقارير "الأونكتاد" انخفاضًا في تمويل المشاريع الدولية لتلك الدول، مما أثر بشكل خاص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أثر ارتفاع المخاطر وتراجع القدرة التمويلية

- ارتفاع تكلفة التمويل الدولي: تشديد السياسات النقدية عالميًا أدى إلى رفع الحد الأقصى للجدوى الاقتصادية المطلوبة من المشروعات الرأسمالية الكبيرة في الدول النامية، ما تسبب في إرجاء أو إلغاء مشاريع بنية تحتية طموحة. وشمل هذا مشاريع طاقة، وموانئ، وقطاعات تحتاج استثمارات أولية كبيرة.
- التبعية للتمويل الخارجي: الدول التي تعتمد تقليديًا على التمويل الخارجي لتمويل مشاريعها تواجه الآن فجوة تمويلية قد تؤثر في النمو طويل الأجل والقدرة على خلق فرص عمل، وفق تحذيرات البنك الدولي.
- التركيز الجغرافي على الأسواق الأكثر سيولة: عندما تقل السيولة العالمية أو تزداد المخاطر، يتجه رأس المال إلى الأسواق الأكبر والأكثر سيولة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعات من دول الاتحاد الأوروبي، الصين باعتبارها مستثمر ومورد) ما يزيد صعوبة المنافسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كل هذه العوامل تؤدي إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي، مما يقلص قدرة الدول على تطوير البنية التحتية والبيئة المؤسسية، ويزيد من ضعف جاذبيتها، ويؤدي إلى مزيد من تراجع الاستثمارات، وهذا يتطلب سياسات داخلية فعالة مثل (تحسين الحوكمة، تسهيل الاستثمار، حوافز مستهدفة) وتعاوناً دولياً في تمويل المشاريع طويلة الأجل.

من ناحية أخرى، فإن تلك التحويلات الجغرافية لا تعني انتصاراً مطلقاً لمنطقة على أخرى، بل تشير إلى إعادة توزيع نوعي حيث حصلت جنوب شرق آسيا وأجزاء من إفريقيا وأمريكا اللاتينية على فرص جديدة، بينما حافظت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على قوتها الإجمالية لكن مع تحول داخلي للقطاعات الجاذبة للاستثمار. أما الدول النامية بمختلف مناطقها تحتاج إلى سياسات متكاملة لزيادة الجاذبية تجمع بين الاستقرار السياسي، تحسين البنية التحتية، وإطار تشريعي مرن إلى جانب تنويع مصادر التمويل لتعويض تقلبات الأسواق العالمية.

التحولات القطاعية (القطاعات الراجعة والخاسرة) في 2025

1. القطاعات الاستثمارية الصاعدة (الراجعة) في 2025:

التكنولوجيا المتقدمة (الذكاء الاصطناعي – مراكز البيانات – الحوسبة السحابية): برز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي (AI) كقوة دافعة رئيسية لتدفقات الاستثمار، سواء عبر صفقات رأس المال المخاطر، أو في مراكز البيانات، أو استحواذات تكنولوجية كبيرة، حيث أكد تقرير (UNCTAD (WIR 2025 أن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي يتحول إلى عامل مركزي في تحديد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن شركات التكنولوجيا تستثمر بكثافة في مراكز البيانات والقدرات السحابية لنقل خدماتها ورفع كفاءتها.

إن نمط الإنفاق هنا يتجه نحو بنية تحتية رأسمالية كبيرة، شبكات قوية، واستثمارات في برمجيات ومنصات ذكاء اصطناعي، ما يجعل عائدات هذه الاستثمارات مرتبطة بسرعة اعتماد التقنيات ووجود كوادر مدربة وبنية اتصالات متسعة. من ناحية أخرى فإن تدخل عوامل أخرى مثل (مسائل الخصوصية، والمنافسة) أصبح عاملاً مؤثراً أيضاً.

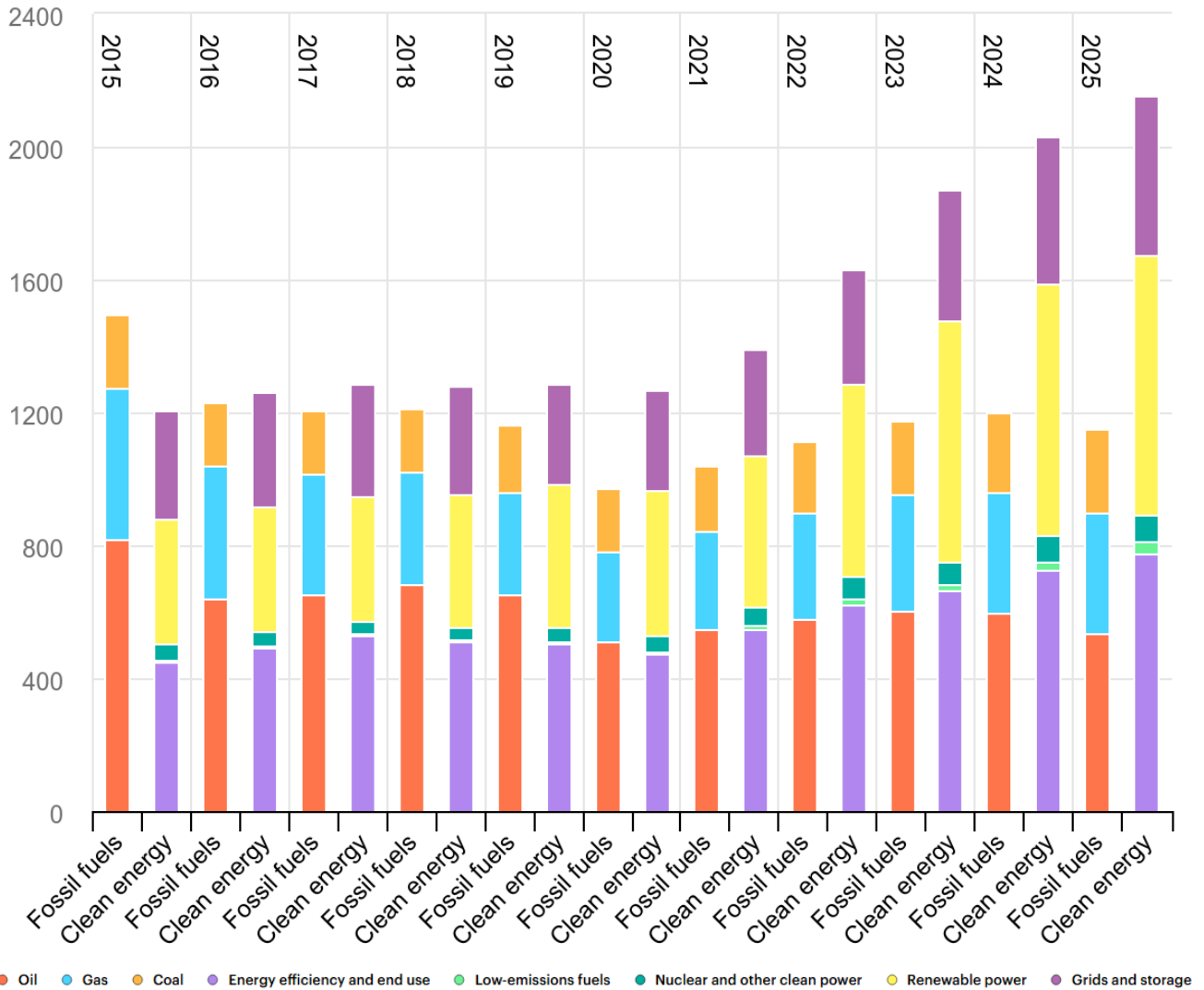
الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر: التركيز العالمي للاستثمار خلال 2025 اتجه نحو زيادة رؤوس الأموال الموجهة للطاقة منخفضة الانبعاثات مثل مشاريع الرياح والشمس، شبكات التوزيع الذكية، وتطوير الهيدروجين المنخفض الانبعاثات، كما أشارت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) إلى ارتفاع في الإنفاق على الطاقة النظيفة في عام 2025، حيث تتزايد استثمارات الشبكات والتخزين والوقود منخفض الانبعاثات مقارنة بالاستثمار في النفط والغاز التقليدي. كما أظهر تقرير World Energy Investment 2025 أن نحو ثلثي الإنفاق الطاقى الآن يذهب إلى مصادر منخفضة الانبعاثات.

وفيما يتعلق بالهيدروجين الأخضر، تزداد المشروعات الملتزمة والإعلانات الحكومية عن استراتيجيات الهيدروجين، لكن التنفيذ لا يزال مختلفاً بين المناطق، فالتقدم ملحوظ في أوروبا وآسيا، وبعض دول الخليج أيضاً تتوسع في رؤية الهيدروجين كفرصة تصديرية، لكن الجدوى الاقتصادية تعتمد على انخفاض تكلفة الكهرباء المتجددة والبنى التحتية لنقل الهيدروجين.

الشكل رقم (2) الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة والوقود الأحفوري، 2015-2025

مليار دولار أمريكي

(بأسعار الصرف السوقية، 2024)



Source: IEA, World Energy Investment 2025.

الصناعات الدوائية والبيوتكنولوجية: شهد جذب رأس المال في قطاعي الأدوية والتكنولوجيا الحيوية قوة متزايدة، مدفوعًا بالاستثمارات في البحث والتطوير، وأيضًا من خلال تصنيع الأدوية واللقاحات، وسلاسل إمداد أكثر قربًا للأسواق المستهلكة. وتشير تقارير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إلى زيادة الاستثمار في القطاع الطبي والدوائي، لا سيما في مشاريع التصنيع الحيوي التي تدعم الأمن الصحي المحلي والإقليمي. هذا التحول له بعدان: طلب متزايد على تقنيات الحوسبة الحيوية (bioinformatics) واستثمارات رأسمالية في معامل إنتاج متقدمة.

الاقتصاد الرقمي والخدمات المالية الرقمية (FinTech): استمر الاقتصاد الرقمي بما في ذلك المدفوعات الرقمية، وخدمات البنوك عبر الإنترنت، وخدمات التكنولوجيا المالية، في استقطاب استثمارات كبيرة، حيث إن التوجه نحو الشمول المالي الرقمي في الأسواق الناشئة، إلى جانب نشاط رأس المال المخاطر في منصات المدفوعات، أعطى أهمية للاستثمار عبر المناطق، وتشير التقارير الدولية في هذا الصدد إلى نمو مشاريع greenfield في الخدمات الرقمية، مع التأكيد على أهمية وجود إطار تنظيمي قوي وحوكمة فعالة لضمان استقرار التدفقات الاستثمارية.

2. القطاعات المتراجعة في عام 2025:

الصناعات الثقيلة التقليدية: واجه القطاع الصناعي التقليدي (بعض فروع التصنيع الثقيلة والكيمياويات ذات الكثافة الطاقية العالية) ضغوطًا مزدوجة تتمثل في ارتفاع تكاليف الطاقة والتمويل على المدى القصير، وتزايد معايير الاستدامة والالتزامات البيئية التي تجعل من التحول نحو تقنيات أنظف للتشغيل ضرورة مكلفة. وتشير بعض تقارير "الأونكتاد" والبنك الدولي" إلى أن بعض الاستثمارات الصناعية عبر الحدود تأخرت أو تم تحويلها إلى مشاريع تصنيع أخف رأسماليًا أو ما يسمى reshoring/nearshoring بسبب مخاطر سلاسل الإمداد وتكاليف النقل.

العقارات في بعض الأسواق المتقدمة: أدى تشديد السياسات النقدية لبعض الدول وارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة السابقة، إلى تباطؤ نشاط الاستثمار العقاري التجاري والسكني في أسواق متقدمة معينة، إذ ارتفعت تكلفة الاقتراض مما ضاعف العوائد المطلوبة على مشاريع التطوير العقاري. وقد أظهرت تقارير الأسواق والبيانات المصرفية العالمية تباطؤًا في صفقات التمويل العقاري وعمليات greenfield في بعض المراكز الحضرية الكبرى. وعلى العكس من ذلك، فإن الطلب على مرافق البيانات والمستودعات اللوجستية ظل قويًا، ما يعكس إعادة ترتيب بين فروع القطاع العقاري حسب نوع الاستخدام.

مشاريع البنية التحتية العملاقة (كبيرة التكلفة): أحد التأثيرات المباشرة لارتفاع أسعار الفائدة هو ارتفاع تكلفة تمويل المشروعات طويلة الأجل، فقد سجلت تقارير "الأونكتاد" و"البنك الدولي" انخفاضًا في تمويل المشروعات الدولية للمشروعات الضخمة مثل موانئ، سكك حديدية واسعة النطاق، ومحطات طاقة تقليدية حيث أصبحت حوافز المخاطرة/العائد أقل جاذبية للممولين الدوليين دون ضمانات أو شراكات عامة-خاصة قوية. ويضغط هذا بصورة خاصة على الدول النامية التي تعتمد على التمويل الخارجي لمشروعات بنيتها التحتية.

الاستثمار الأخضر والمستدام في 2025

يشكل عام 2025 نقطة تحول واضحة، فالطاقة المتجددة لم تعد (خيارًا أخضر) فقط، بل خيار اقتصادي وربحي واستثمارات ضخمة تتجه نحوها رؤوس الأموال العالمية، رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، ويتضح ذلك من خلال معدل الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة. فوفقًا لتقرير "الوكالة الدولية للطاقة" (International Energy Agency, IEA) لعام 2025، فقد وصل الاستثمار العالمي في الطاقة إلى مستوى قياسي بـ 3.3 تريليونات دولار، ومن المتوقع أن يوجّه نحو 2.2 تريليون دولار إلى مصادر منخفضة الكربون، أي أكثر من ضعف الاستثمار في الوقود الأحفوري. من بين هذه الاستثمارات في الطاقة النظيفة، يحظى قطاع الطاقة المتجددة (شمس، رياح، تخزين طاقة/بطاريات) بحصة بارزة: على سبيل المثال، كان قد أوضح تقرير لوكالة الطاقة الدولية أنه من المتوقع أن تصل استثمارات الطاقة الشمسية وحدها إلى 450 مليار دولار في نهاية 2025، بينما استثمارات تخزين الطاقة (بطاريات) 66 مليار دولار.

كذلك، أشار تقرير International Renewable Energy Agency (IRENA) بعنوان Global Landscape of Energy Transition Finance 2025 إلى أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة (قرارات استثمار نهائية + مشاريع جديدة زادت بشكل ملحوظ في 2024 مثلًا)، كانت الاستثمارات في الطاقة المتجددة حوالي 807 مليارات دولار بزيادة نحو 22% عن متوسط عام 2022-2023.

ويشير الواقع إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة تتمثل في:

- انخفاض تكلفة التكنولوجيا: فالتقدم في كفاءة الألواح الشمسية وتكنولوجيا التوربينات الريحية، بالإضافة إلى تحسينات في تكنولوجيا تخزين الطاقة (بطاريات) جعل الاستثمار في الطاقات المتجددة أقل تكلفة نسبياً وأسرع عائداً، كما أن هناك دراسات حديثة تؤكد أن هذا التحول قد جعل الطاقة المتجددة تنافس الوقود الأحفوري من حيث التكلفة في كثير من الأسواق.
- ضغوط المناخ والالتزامات الدولية: مع تنامي الوعي بالتغير المناخي والالتزامات نحو خفض الانبعاثات، فقد قامت الحكومات والشركات باستهداف خفض اعتمادها على الوقود الأحفوري، وهذا يجذب استثمارات ضخمة نحو الطاقة النظيفة، مدعومة بسياسات تحفيزية.
- الطلب متزايد على الكهرباء النظيفة: مع نمو الاقتصاد الرقمي، زاد الطلب على الكهرباء سواء لمراكز البيانات أو الصناعة أو الاستخدامات المنزلية ما يدعم جدوى الطاقة المتجددة.

الفرص الاستثمارية للدول النامية

تظهر تقارير المؤسسات الدولية فرصاً جديدة قابلة للاستغلال إذا ما رافقها إصلاحات مؤسسية وسياسات تمويلية ذكية، وفيما يلي بعض الفرص المتاحة في بعض القطاعات.

1. الاندماج في سلاسل القيمة البديلة:

مع اتجاه الشركات نحو تنويع سلاسل التوريد، تظهر فرص للدول النامية لتصبح مراكز تصنيع وتجميع بديلة، لا سيما إذا تمكنت من تحسين البنى اللوجستية، وتقليل زمن الشحن، وتقديم حوافز ضريبية وتقنية. وتشير تقارير الأونكتاد وملخصات التجارة العالمية إلى أن الشركات لم تعد تعتمد على مركز واحد فقط، بل توزع مخاطر العرض عبر مناطق متعددة، ما يتيح فرصاً لدخول أسواق جديدة من خلال عروض تنافسية.

وهذا يتطلب تطوير مواني تتمتع بالكفاءة والفعالية المناسبين، طرق برية/سكك حديد، مناطق صناعية جاهزة، وسياسات تسريع التراخيص، وتبسيط الإجراءات، والدول التي استغلت هذه الاستراتيجية هي بعض دول جنوب شرق آسيا، المكسيك بالنسبة لأمريكا الشمالية، حيث نجحوا في جذب تدفقات تصنيع جديدة.

2. مشروعات الطاقة المتجددة:

تعتبر الطاقة المتجددة فرصة مزدوجة، إذ تلبى الطلب المحلي على الكهرباء النظيفة وتجذب استثمارات دولية ومؤسسات تمويل مناخي. ويتركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الحالية في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح والبنية التحتية للتخزين في الاقتصادات المتقدمة والصين، مما يتيح للدول النامية التي تمتلك موارد شمسية ورياح إمكانية تسويق مشاريع قابلة للتمويل المشترك وجذب استثمارات إضافية.

هذا ويمكن استغلال الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، من خلال برامج ضمانات المخاطر، وصناديق المناخ لجعل مشاريع الطاقة المتجددة مجدية مالياً؛ كما أن العقود طويلة الأجل لشراء الطاقة تقلل مخاطر المستثمر الخاص.

3. الصناعة الرقمية والخدمات العابرة للحدود (BPO - IT Services):

تظهر تقارير المؤسسات الدولية أن الطلب العالمي على خدمات التعهيد، تطوير البرمجيات، ومراكز خدمات الأعمال (BPO) لا يزال مرتفعًا، ولا يتطلب بالضرورة بنية رأسمالية ضخمة مقارنة بصناعات تقليدية. ويمكن للدول النامية التي تطور مهارات بشرية (لغة وإنترنت وبنية تعليمية) جذب شركات خدمات تكنولوجية ومراكز دعم إقليمي.

هذا وقد أكدت تقارير البنك الدولي أن الاستثمار في التحول الرقمي وتهيئة بيئة الأعمال الرقمية يجذب هذا النوع من الاستثمارات، وأن المزايا النسبية التي تساعد على جذب الاستثمارات هي انخفاض تكاليف العمالة، وتوفير مراكز الدعم على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، كما أن النجاح يتطلب استثمارات في التعليم التقني، وسياسات واضحة، وبنية اتصالات قوية.

4. الشراكة مع صناديق الثروة الخليجية والآسيوية:

تبحث صناديق الثروة السيادية (SWFs) والصناديق الاستثمارية الإقليمية عن فرص استثمارية آمنة وطويلة الأجل في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والعقارات اللوجستية في بيئة تقل فيها عائدات بعض الأصول، وتتجه هذه الصناديق لتنويع محافظها في الأسواق الناشئة عبر صفقات وشراكات استراتيجية، حيث أظهرت تقارير "البنك الدولي" و"الأونكتاد" إلى تنامي دور هذه الصناديق كممولين استراتيجيين في الاستثمار الدولي.

في هذا السياق، يمكن للدول النامية الاستفادة عبر تقديم حزم استثمارية واضحة (مشاريع بنية تحتية جاهزة، عقود تشغيل طويلة الأجل، ضمانات سيادية محدودة)، وإقامة آليات شراكة عامة، وخاصة تضمن مشاركة المخاطر والعوائد، وتوضح التجارب الحديثة في مجالات مثل مشروعات الطرق، والموانئ، والطاقة أن التمويل الخليجي والصيني عاد بقوة إلى بعض دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وفق ترتيبات مرنة.

أخيرًا، يمكن القول إن التحديات واضحة لكنها قابلة للإدارة، فضعف التمويل، والمخاطر الائتمانية، والبنية التحتية تضع قيودًا، لكن هناك مسارات عملية للتوجه نحو الفرص (طاقة متجددة، اندماج في سلاسل القيمة البديلة، الاقتصاد الرقمي)، أي أن الدول النامية التي تسرع إصلاحات الحوكمة، وتطور البنية التحتية الرقمية واللوجستية، وتقدم حوافز تمويلية مبتكرة ستحتل موقعًا أفضل في خارطة الاستثمار العالمي المتغيرة.

التضخم العالمي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية



د. هاجر إبراهيم أحمد محمد عمر

مدرسة الاقتصاد بكلية الدراسات
الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة
الإسكندرية

حوّلت العولمة التضخم من ظاهرة محلية إلى قضية عالمية تتأثر بالصراعات الجيوسياسية، مما يفرض على صانعي السياسات تبني مزيجًا متكاملًا من السياسات النقدية والمالية، إلى جانب تنويع مصادر الطاقة والتوسع في الطاقة المتجددة، لمواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة.

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة عديدًا من الاضطرابات الجيوسياسية كالحرب الروسية-الأوكرانية، والصراع في الشرق الأوسط والحرب التجارية بين أمريكا والصين، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في معدلات التضخم العالمية. فوفقًا لصندوق النقد الدولي قد ارتفع التضخم بصورة غير مسبوقة أواخر عام 2020 في مختلف أنحاء العالم، حيث وصل إلى معدلات لم يشهدها العالم منذ سبعينات القرن الماضي، وقد بلغ ذروته في عام 2022، حيث قدر بحوالي 8% للدول المتقدمة والناشئة في المتوسط. وقد تجاوزت معدلات التضخم القيم المتوقعة. الأمر الذي يرجع جزئيًا إلى الحرب الروسية - الأوكرانية وما سببته من ضغوط تضخمية. ولذلك يهدف هذا المقال إلى تحليل العلاقة بين الاضطرابات الجيوسياسية والتضخم العالمي.

الاضطرابات الجيوسياسية وعلاقتها بالتضخم

ترتبط الأحداث الجيوسياسية مثل الحروب بين الدول وأعمال الإرهاب والتوترات الداخلية بتداعيات جسيمة على الاقتصاد، ويُطلق على هذه الأحداث مصطلح المخاطر الجيوسياسية. التي تُعرف بأنها التهديد بحدوث أو تصاعد الأحداث السلبية المرتبطة بالحروب والإرهاب، وأي توترات بين الدول والجهات السياسية الفاعلة التي تؤثر في المسار السلمي للعلاقات الدولية. وفي بعض الكتابات الأكاديمية يتم توسيع نطاق هذا المصطلح ليشتمل على مجموعة واسعة من المخاطر، مثل مخاطر المناخ، وتوترات السياسة التجارية، أو عدم التأكد بشأن البيئة القانونية التي تواجهها الشركات العاملة في الخارج. وتؤثر هذه الأحداث بشدة على معدلات التضخم العالمية.

يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر وشامل في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويُعد التضخم قضية عالمية تتصاعد بسرعة، وهو أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي. وفي الماضي كان التضخم مصدر قلق للدول النامية فقط، إلا أنه أصبح مشكلة للدول المتقدمة أيضًا. الأمر الذي نتج عن العولمة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبالتالي عن تزايد الترابط بين الدول. ونظرًا لترابط الدول، فإن أي توتر أو حدث محتمل في دولة ما قد يؤثر بسهولة على مستويات الاستقرار الاقتصادي في دول أخرى. وفي السنوات الأخيرة تحديدًا، كان للصراعات والنزاعات والمواجهات بين الدول تداعيات سياسية واقتصادية على دول أخرى. وتتمثل أهم هذه الاضطرابات الجيوسياسية فيما يلي:

1. الحرب الروسية - الأوكرانية:

تُعد الحرب الروسية - الأوكرانية إحدى أبرز الأحداث الجيوسياسية العالمية الحديثة وأكثرها اضطرابًا، التي أعادت تشكيل الترابط العالمي ونقلت الصدمات المالية عبر الدول. وقد بدأت الحرب الروسية - الأوكرانية في 24 فبراير 2022، وكان لها أثر كبير على التضخم. فقد ارتفعت أسعار الطاقة والمواد الغذائية بشكل ملحوظ في جميع الدول الأوروبية منذ بدء الحرب، حيث كانت روسيا موردًا رئيسًا للطاقة. فعلى سبيل المثال، كانت روسيا توفر ما يقرب من نصف احتياجات ألمانيا من الغاز حتى عام 2022، كما تزود فرنسا بنحو ربع احتياجاتها قبل الحرب. علاوة على ذلك، كانت تعتمد إيطاليا اعتمادًا كبيرًا على الغاز الروسي. ونظرًا لاعتماد روسيا الأساسي على عائدات الغاز من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، فقد أثرت الحرب على أسواق النفط الأوروبية. الأمر الذي أدى إلى حدوث أضرار بعوائد أسواق الأسهم الأوروبية، وسلاسل الإمداد، وأسواق الطاقة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد.

2. الصراع في الشرق الأوسط:

تُعد منطقة الشرق الأوسط موطئًا لأهم مُنتجي الطاقة في العالم، فهي مصدر لأكثر من 60% من طاقة العالم (أي النفط الخام والغاز الطبيعي)، لذلك يرى الاقتصاديون أن الحرب الإسرائيلية على غزة وما صاحبها من اضطرابات في حركة الملاحة بالبحر الأحمر قد تُخلف عواقب اقتصادية وخيمة على الاقتصاد العالمي. وقد بدأت الحرب في أكتوبر عام 2023، وأدت إلى تداعيات إقليمية أوسع نطاقًا، حيث شملت إيران ولبنان وسوريا. كما أدت هجمات الحوثيين في اليمن على سفن الشحن في البحر الأحمر إلى تقليص حركة المرور عبر قناة السويس، وتعطيل التجارة الدولية، وتفاقم حالة عدم التأكد أو الغموض السياسي، لا سيما في الدول المجاورة. وقد أدت هجمات الحوثيين إلى ارتفاع أقساط التأمين البحري ضد الحرب، حيث ارتفعت معدلات التأمين ضد الحرب إلى 0.7% (أكثر من 800 ألف دولار أمريكي أو 629 ألف جنيه إسترليني) من تكاليف التأمين لكل رحلة لسفينة تبلغ إجمالي قيمتها التأمينية حوالي 120 مليون دولار أمريكي في عام 2024م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وزيادة التضخم في الدول المعتمدة على الاستيراد.

تراجع معدل التضخم في إسرائيل منذ بداية الحرب، نتيجة تبني السلطات الإسرائيلية إجراءات مالية ونقدية تهدف إلى تحجيم الطلب المحلي والسيطرة على الأسعار، مثل رفع أسعار الفائدة أو تنظيم السيولة في الأسواق، مما ساهم في تباطؤ نمو الأسعار رغم الضغوط الاقتصادية المرتبطة بالحرب، بينما شهدت الدول المجاورة ارتفاعًا في معدلات التضخم. إذ ارتفعت الأسعار في الأردن وإيران والمملكة العربية السعودية، مما يعكس تأثير التوترات الإقليمية على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

3. الحرب التجارية بين أمريكا والصين:

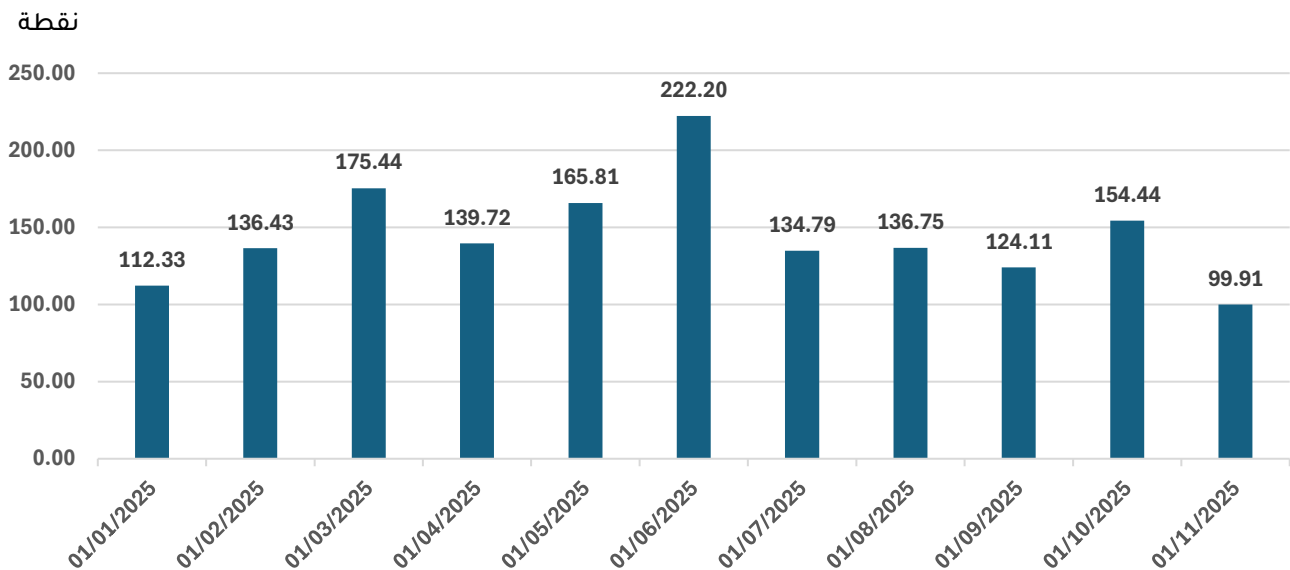
الحرب التجارية العالمية التي بدأت في عام 2018، شهدت تصعيدًا متبادلًا في التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ليشمل في النهاية ما يقرب من 450 مليار دولار من التدفقات التجارية خلال عامي 2018 و2019. وفي يناير عام 2020 وقع الطرفان اتفاقية لوقف التصعيدات الجمركية. ومنذ أوائل عام 2025، طبقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الزيادات الكبيرة في التعريفات الجمركية، التي بدأت بفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب والألومنيوم والسيارات وقطع غيار السيارات. ثم في 2 أبريل عام 2025 - وهو تاريخ "يوم التحرير" - فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفات جمركية عالمية بحد أدنى 10% على جميع الواردات، مصحوبة بتعريفات جمركية "متبادلة" تتراوح بين 11% و50%. تُطبق على السلع القادمة من 57 دولة محددة. بعد عدة أيام، تم تأجيل تاريخ بدء التعريفات الجمركية لجميع الدول باستثناء الصين.

الاضطرابات الجيوسياسية والتضخم تحليل الوضع الراهن

اتسم عام 2025 بعدد من الاضطرابات الجيوسياسية، وهو ما يتضح من الشكل رقم (1)، الذي يوضح مؤشر المخاطر الجيوسياسية (Geopolitical Risk Index - GPR) - أداة تحليلية تُستخدم لقياس مستوى المخاطر المرتبطة بالتوترات والأحداث الجيوسياسية حول العالم، مثل الحروب، النزاعات العسكرية، الأزمات الدبلوماسية، الإرهاب، والعقوبات الدولية، وما يرافقها من حالة عدم يقين سياسي وأمني - خلال عام 2025، حيث ارتفع المؤشر من 112.33 نقطة في بداية العام إلى 175.44 نقطة في شهر مارس عام 2025، الأمر الذي يمكن إرجاعه جزئياً إلى تصاعد الحرب التجارية بين الصين وأمريكا التي بدأت منذ أوائل عام 2025. وقد وصل مؤشر الاضطرابات الجيوسياسية خلال عام 2025 إلى أقصاه في شهر يونيو، حيث قدر بحوالي 222.20 نقطة الأمر الذي يمكن إرجاعه جزئياً إلى تصاعد التهديدات بين إسرائيل وإيران في شهر مايو. وبالرغم من ذلك تظل هذه المعدلات أقل من المخاطر الجيوسياسية في فترة الحرب الروسية - الأوكرانية، حيث قدر المؤشر بحوالي 318.95 نقطة وذلك في الأول من مارس 2022. والسؤال ما أثر ذلك على معدلات التضخم العالمية خلال عام 2025؟

ظلت معدلات التضخم بحلول أوائل عام 2025، أعلى من متوسط الفترة 2015 - 2019، وهي فترة ما قبل كورونا، وذلك في 89 دولة من أصل 134 دولة. الأمر الذي يعكس التحديات المستمرة في احتواء الضغوط التضخمية على الصعيد العالمي. ففي معظم الدول المتقدمة، لا يزال التضخم أعلى من المستهدف للبنوك المركزية، وعلى الرغم من اختلاف أسبابه من دولة لأخرى، فإن تصاعد التوترات السياسية وفرض الحواجز التجارية يساهمان في زيادة الضغوط على الأسعار. وتشكل حزمة التعريفات الجمركية الأمريكية الأخيرة سبباً محتملاً لزيادة تكاليف استيراد السلع النهائية والوسيطة، مع تعطيل تدفقات التجارة العالمية. وتزيد التدابير الانتقامية - مثل إعلان الصين عن تعريفات جمركية إضافية على جميع السلع الأمريكية - من التوترات التجارية. وقد تُسفر هذه التطورات عن تداعيات تضخمية في جميع أنحاء العالم من خلال ارتفاع تكاليف المدخلات، وانخفاض كفاءة سلاسل الإمداد، وزيادة حالة الغموض في السوق. وقد أدى ارتفاع التوترات السياسية وحالة الغموض بشأن السياسات إلى ارتفاع توقعات التضخم.

مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR) خلال الفترة (2025 / 1 / 1 - 2025 / 11 / 1)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على البيانات المنشورة على <https://www.matteoiacoviello.com/gpr.htm> تم الحصول عليها في تاريخ 2025 / 12 / 29.

استراتيجيات مواجهة التضخم في ظل الاضطرابات الجيوسياسية وأزمة الطاقة العالمية

إن مواجهة التضخم الناتج عن الاضطرابات الجيوسياسية يتطلب سياسات غير تقليدية، لا تقتصر على تشديد السياسات النقدية فقط، بل تشمل أيضًا سياسات مالية لدعم الأسر والشركات، وقد أظهرت تجارب بعض الدول نجاحًا واضحًا في ذلك. بالإضافة إلى ذلك، شرعت الدول المتأثرة بأزمة الطاقة الناتجة عن الحرب الروسية - الأوكرانية في تنويع مصادر الطاقة، ويمكن توضيح أهم الاستراتيجيات المقترحة للسيطرة على التضخم فيما يلي:

- تنويع مصادر الطاقة: وذلك من خلال تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة، ففي ألمانيا تم التسريع بشكل ملحوظ نحو الطاقة المتجددة، حيث رفعت الحكومة الألمانية هدفها لإجمالي استهلاك الكهرباء من المصادر المتجددة إلى 80% بحلول عام 2030، وتوفير مواقع جديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتحسين البيئة التنظيمية للطاقة الشمسية على الأسطح، وتقديم دعم مالي لشراء السيارات الكهربائية، كما طورت بسرعة عدة محطات للغاز الطبيعي المسال.

- السياسات المالية غير التقليدية: أدت السياسات المالية غير التقليدية في كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا إلى خفض التضخم، وتقليل آثار الصدمة التضخمية على الرفاه الاجتماعي في الفترة 2021 - 2023. فعلى سبيل المثال، طبقت ألمانيا حزم دعم مالي واسع لمساعدة الأسر على تقليل صدمة التضخم، وقد تمثلت في دعم الدخل من خلال الضرائب والتحويلات، وكذلك تم خفض تكاليف الإنتاج من خلال إلغاء ضريبة الكهرباء وخفض تذاكر النقل. وكذلك ثبتت فرنسا أسعار الغاز والكهرباء، وتقديم الدعم للأسر للحفاظ على القوة الشرائية للمستهلكين، كما قدمت الدعم للشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

- السياسات النقدية: أدت السياسات النقدية المشددة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بأكثر من 5 نقاط مئوية بين عامي 2022 و 2023، إلى خفض معدلات التضخم.

ختامًا، يتضح أن اليوم لم يعد العالم معزولًا كما في السابق، فالعولمة أدت إلى زيادة الترابط بين الدول، ولم تعد الصراعات الإقليمية أو التوترات السياسية مجرد أحداث محلية، بل أصبحت عوامل تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في جميع أنحاء العالم. ويعد التضخم أحد أهم هذه المتغيرات التي تتأثر بالأحداث الجيوسياسية. فيمكن أن تؤدي هذه الأحداث إلى رفع معدلات التضخم بصورة غير مسبقة مثل ما حدث خلال عام 2022 بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية. وبالتالي، لم يعد التضخم ظاهرة محلية تتأثر بالسياسات المحلية فقط، بل أيضًا بالاضطرابات الجيوسياسية، مما يستلزم من صانعي القرار اعتماد سياسات شاملة تجمع بين السياسات المالية غير التقليدية والسياسات النقدية المشددة لمواجهة تحديات التضخم، فضلًا عن تنويع مصادر الطاقة من خلال التوسع في الطاقة المتجددة.

فجوتا التقدير والتمويل: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية

لم يعد التغير المناخي خطرًا بيئيًا محدود الأثر، بل أصبح عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا واسع النطاق، تتجاوز كلفته غير المباشرة بكثير الأضرار الظاهرة، ويكشف في الوقت ذاته عن اختلالات عميقة في تمويل التكيف والتخفيف، خاصة في الدول النامية المثقلة بالديون، ما يجعل تحقيق العدالة المناخية وتقاسم الأعباء الدولية شرطًا أساسيًا للحفاظ على مسارات التنمية والاستقرار.



أ. حساني شحات محمد
باحث دكتوراه في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدمة

تتفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية في ظل التصاعد المتسارع لتداعيات التغير المناخي، واستمرار التقلبات المناخية الحادة، وتزايد وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف والحرائق والعواصف، فلم تعد آثار هذه الظواهر محصورة في الأضرار المباشرة التي تلحق بالبنية التحتية والحضرية، بل امتدت لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، والصحة العامة، والتعليم، وسلاسل الإمداد، وأسواق العمل. وتشير التقديرات الدولية إلى أن الكلفة الاقتصادية غير المباشرة لهذه الأحداث تفوق نظيرتها المباشرة بما يقارب عشرة أضعاف، ما يعكس الحجم الحقيقي للأعباء التي طالما جرى التقليل من شأنها في السياسات الاقتصادية والإنمائية.

ويكشف هذا الواقع عن فجوات هيكلية عميقة في تمويل جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، لا سيما في الدول النامية التي تعاني أصلاً من محدودية الموارد وتفاقم أعباء المديونية. ففي ظل هذا التشابك بين ضغوط التمويل وثقل الديون، تجد هذه الدول نفسها أمام تحدٍ مزدوج يتمثل في مواجهة التداعيات المناخية المتصاعدة وضمان استدامة مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى رصد وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية، إلى جانب تناول قضية فجوة التمويل والعدالة المناخية بوصفها محوراً أساسياً في النقاش العالمي حول تقاسم الأعباء والمسؤوليات والسياسات المقترحة لمواجهة التغير المناخي.

أولاً: حصاد الخسائر الاقتصادية لعام 2025

استمرت الخسائر الاقتصادية في الارتفاع نتيجة تكرار الأحداث المناخية المتطرفة مثل الحرائق والعواصف والفيضانات. وفي عام 2025، وللعام السادس على التوالي، تجاوزت الخسائر العالمية المؤمن عليها حاجز 100 مليار دولار، وفق تقديرات معهد سويس ري (Swiss Re Institute) لإعادة التأمين حيث بلغت نحو 107 مليارات دولار. ورغم أنها أقل بنسبة 24% مقارنة بـ 141 مليار دولار المسجلة في 2024، فإنها تظل قريبة من المتوسط طويل الأمد (متوسط الخسائر خلال عشر سنوات بين 2015 و2024) الذي بلغ 121 مليار دولار، أي أقل بنسبة 3% فقط، مما يعكس استمرار التعرض الكبير للمخاطر الطبيعية على المستوى العالمي.

بينما بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية (المؤمن عليها وغير المؤمن عليها) نحو 233 مليار دولار في عام 2025، مقارنة بـ 338 مليار دولار في 2024، فقد سجل بذلك تراجعاً بنسبة 31% مقارنة بعام 2024. ومع ذلك، تظل هذه الخسائر أقل بنسبة حوالي 17% فقط مقارنة المتوسط طويل الأمد (متوسط الخسائر خلال عشر سنوات بين 2015 و2024) الذي بلغ 280 مليار دولار، مما يشير إلى أن الأثر الاقتصادي لا يزال كبيراً على المستوى العام. ويُلاحظ أن الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، سواء المؤمن عليها أو غير المؤمن عليها، كانت أعلى بكثير من الخسائر الناجمة عن الأنشطة البشرية، مما يعكس الدور المتزايد للأحداث المناخية في تشكيل حجم الخسائر الاقتصادية العالمية.

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الأسواق الأكثر تضرراً، مستحوذة على 83% من إجمالي الخسائر المؤمن عليها في عام 2025، مدفوعة بحرائق الغابات والعواصف العنيفة الشديدة، وسجلت حرائق الغابات أعلى خسائر مؤمن عليها على الإطلاق بقيمة 40 مليار دولار، كما بلغت الخسائر العالمية من العواصف العنيفة الشديدة 50 مليار دولار، مواصلاً الاتجاه التصاعدي في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما بقيت الخسائر في أوروبا محدودة رغم وقوع عواصف برد ملحوظة. ومن حيث الأعاصير كان إعصار ميليسا الأكثر تكلفة في جامايكا بـ 2.5 مليار دولار.

وفي جنوب شرق آسيا، سببت الأمطار الغزيرة والانهيارات الأرضية والسيول في فيتنام وتايلاند وإندونيسيا دماراً واسع النطاق أواخر عام 2025، نتجت عن أمطار غزيرة وعواصف مدارية متتالية، أدت إلى موجة كبيرة من النزوح وتضرر ملايين آخرين، وخسارة بشرية بين آلاف القتلى والمصابين، وقد قُدرت الأضرار الاقتصادية المباشرة وحدها بمليارات الدولارات بما يعكس تكلفة إعادة الإعمار والأثر الاجتماعي الكبير. وفي إفريقيا عانى المغرب من موجات جفاف حادة وفيضانات محلية مفاجئة ألحقت أضراراً بالقطاع الزراعي والبنية التحتية والأرواح، ما زاد الضغوط على الميزانية، كما واجهت دول أمريكا اللاتينية خسائر نتيجة الفيضانات والعواصف المدارية، مع أعباء متزايدة على المالية العامة.

جدول رقم (1) الخسائر الاقتصادية والخسائر المؤمن عليها في عامي 2025 و2024 (مليار دولار أمريكي بأسعار عام 2025)

نسبة التغير مقابل متوسط 10 سنوات	متوسط الخسائر في 10 سنوات	2025	2024	
17%-	280	233	338	الخسائر الاقتصادية
18%-	267	220	327	الكوارث الطبيعية
-	13	13	11	من صنع الإنسان
3%-	121	118	151	الخسائر المؤمن عليها
3%-	111	107	141	الكوارث الطبيعية
5%	10	11	9	من صنع الإنسان

ملحوظة: يشير متوسط 10 سنوات إلى متوسط الخسائر بين 2015 و2024، وقد لا تتطابق بعض الإجماليات بسبب التقريب. وتُعد تقديرات الخسائر الواردة في هذا البيان أولية وقابلة للتغيير، إذ لم يتم بعد التقييم الكامل لجميع الأحداث المسببة للخسائر.

ثانيًا: إعادة تقدير الخسائر الاقتصادية

تركزت الدراسات والنقاشات الأخيرة حول ما إذا كانت الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الزلازل والفيضانات والعواصف والجفاف وموجات الحر، تعكس الحجم الحقيقي للأضرار الاقتصادية أم لا. وفي هذا الإطار أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والصادر في عام 2025، أنه في عام 2023 تجاوزت الخسائر المباشرة 195.7 مليار دولار، أي نحو 0.15% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إلا أن هذا الرقم يمثل جزءًا صغيرًا من التكلفة الحقيقية التي تتسع لتشمل الأضرار غير المباشرة، مثل تدهور النظم البيئية، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وفقدان مصادر الدخل، وتدهور البيئة، علاوة على ما تشمله التكلفة غير المباشرة أيضًا من ضياع سنوات من الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية.

ومن هنا، فعند تضمين التكلفة غير المباشرة، فقد وُجد أن التكلفة الحقيقية السنوية للكوارث الطبيعية تقترب من 2.3 تريليون دولار، ما يعادل نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف عن التقديرات التقليدية السابقة، ويعكس هذا الرقم إدراكًا جديدًا للأبعاد الحقيقية للخسائر، خاصة الخسائر غير المباشرة التي لم تكن تؤخذ في الحسبان.

ويوضح ذلك أن الكوارث المناخية تتسبب بخسائر مضاعفة بطبيعتها، تتجاوز بكثير ما يُسجل في التقارير الرسمية. فالقطاع الزراعي وحده قد تكبد خلال الثلاثين عامًا الماضية خسائر بلغت نحو 3.8 تريليونات دولار، بمتوسط سنوي 123 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 5% من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي العالمي - وهو ما يترك أثرًا واضحًا على الأمن الغذائي ومعدلات الفقر لا سيما وأن القطاع الزراعي من القطاعات كثيفة العمالة، والتي تعمل بها فئات هشة لا سيما من النساء ومحدودي الدخل - كما أدت موجات الحرارة في أوروبا إلى خسائر سنوية إضافية بلغت 2.8 مليار دولار بسبب انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات دخول المستشفيات، علاوة على الضغوط على البنية التحتية الحضرية، حيث ترتفع تكاليف صيانتها بنسبة 12-15% تحت تأثير الحر الشديد.

وتدعم هذه الصورة بيانات أخرى تكشف اتساع الخسائر الاقتصادية، إذ يشير تقرير لغرفة التجارة الدولية إلى أن العقد الأخير شهد أكثر من 4000 حدث مناخي أثر على 1.6 مليار شخص، مخلّفًا خسائر تفوق 2 تريليون دولار. كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية قد يقلل ساعات العمل العالمية بنسبة 2.2% بحلول عام 2030، ما سيكلف الاقتصاد العالمي حوالي 2.4 تريليون دولار.

وفي المنطقة العربية، أظهر تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) - حالة المناخ في المنطقة العربية 2024 الصادر في ديسمبر 2025، تُظهر النتائج أن عام 2024 كان الأكثر سخونة في تاريخ المنطقة، مع ارتفاع في درجات الحرارة بمعدل يزيد عن ضعف المتوسط العالمي، وتزايد حدة وتواتر موجات الجفاف التي تهدد الأمن المائي والغذائي.

ثالثًا: التداعيات الاجتماعية

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا غير مسبوق في أعداد النازحين داخليًا، حيث بلغ عددهم نحو 83.4 مليون شخص حول العالم في عام 2024، وهو أعلى مستوى مسجل منذ بدء عمليات الرصد وفق بيانات مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC) ومن بين هؤلاء، سُجلت 45.8 مليون حالة نزوح بسبب كوارث طبيعية خلال العام نفسه، في أكبر حصيلة سنوية منذ 2008، بحسب مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وقد أصبحت الأحداث المناخية المتطرفة، التي تفاقمت حدتها نتيجة تغير المناخ، العامل الرئيسي وراء معظم حالات النزوح المرتبطة بالكوارث. وأسهمت الأعاصير المدارية، مثل هيلين وميلتون في الولايات المتحدة الأمريكية وياغي في شرق آسيا، في دفع أعداد كبيرة من السكان إلى النزوح، إلى جانب الفيضانات التي تسببت بدورها في موجات نزوح واسعة النطاق. وقد امتد تأثير هذه الظواهر عبر مختلف قارات العالم، من تشاد إلى البرازيل، ومن أفغانستان إلى الفلبين، وصولاً إلى أوروبا. وقد أصبحت الفيضانات الكارثية أكثر احتمالاً من ذي قبل؛ فالشخص المولود عام 1990 يواجه احتمالاً بنسبة 63% للتعرض لفيضانات كارثية لا تحدث إلا مرة كل قرن خلال حياته، بينما يرتفع هذا الاحتمال إلى 86% بالنسبة لطفل يولد عام 2025.

وفي السياق ذاته، حذرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) من أن هذه المؤشرات تمثل "إنذاراً واضحاً" للسنوات المقبلة، في ظل تصاعد النزاعات في السودان والكونغو ولبنان وأوكرانيا وفلسطين، واستمرار النزوح الممتد في دول مثل أفغانستان وسوريا واليمن، ما يزيد تعقيد المشهد الإنساني عالمياً.

كما أن موجات الحر والفيضانات تؤثر في الصحة العامة وتسبب خسائر في الأرواح، بجانب الأثر على الاقتصاد المحلي، ففي المنطقة العربية، سجل عام 2024 أعلى متوسط حرارة في تاريخ المنطقة بزيادة 1.08 درجة مئوية عن متوسط 1991-2020، فيما وصلت الزيادة في الجزائر إلى 1.64 درجة مئوية. وتفاقمت موجات الجفاف في المنطقة، التي تضم 15 من أكثر دول العالم ندرةً في المياه، لتصبح أطول وأكثر تكراراً منذ 1981. وأسفرت الظواهر الجوية المتطرفة عن وفاة أكثر من 300 شخص وتأثر نحو 3.8 مليون آخرين.

كما تمتد التداعيات إلى قطاع التعليم، في عام 2024، تأثر نحو 242 مليون طالب من التعليم قبل الابتدائي وحتى التعليم الثانوي في 85 دولة بسبب الأحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الحر، والأعاصير، والفيضانات والجفاف، ما أدى إلى تعطيل الدراسة وإغلاق المدارس جزئياً أو كلياً، وفق تقرير (UNICEF) بعنوان (Learning interrupted) وكانت موجات الحر أبرز المخاطر، حيث أثرت على أكثر من 118 مليون طالب في أبريل وحده، مع إغلاق واسع للمدارس في دول مثل بنغلاديش والفلبين، واختصار ساعات الدراسة في كمبوديا. كانت جنوب آسيا الأكثر تأثراً بـ128 مليون طالب، تلتها شرق آسيا والمحيط الهادي بـ50 مليوناً، وفي إفريقيا، وبينما يُحرم أكثر من 107 ملايين طفل من الالتحاق بالتعليم أصلاً، فقد أدت الاضطرابات الناجمة عن التغيرات المناخية خلال عام 2024 إلى تعريض نحو 20 مليون طفل إضافي لخطر التسرب من المدارس.

وأدى تعطيل الدراسة إلى تدهور صحة الأطفال، وانخفاض التركيز والتحصيل الدراسي، وزيادة المخاطر الاجتماعية مثل زواج الأطفال وعمالتهم، مع تأثر الفتيات بشكل أكبر. كما تضررت البنية التحتية المدرسية والطرق، وزادت احتمالات فقدان الأطفال للعودة إلى المدرسة في المناطق الهشة، وأكد التقرير أن نحو 74% من الطلاب المتأثرين يعيشون في دول منخفضة ومتوسطة الدخل.

رابعاً: فجوة التمويل والعدالة المناخية

لا شك في أن العالم ظل لسنوات يقلل من تقدير الحجم الحقيقي للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية للتغير المناخي، ما أدى إلى وجود فجوة واسعة بين حجم التعهدات المالية المعلنة وحجم التمويل الفعلي المطلوب لمواجهة آثار المناخ. وفقاً لمخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP29، تعهدت الدول المتقدمة برفع تمويل المناخ من المستوى الحالي البالغ نحو 100 مليار دولار إلى ما يقارب 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2035، بهدف دعم جهود التخفيف والتكيف في الدول النامية.

مع تقدم جهود الدول المتقدمة في تمويل وحشد الموارد للدول النامية لدعم التخفيف والتكيف المناخي، شهد تمويل العمل المناخي زيادة كبيرة خلال العقد الأخير، حيث ارتفع من نحو 58.5 مليار دولار في عام 2016 إلى 115.9 مليار دولار في عام 2022، وهو العام الذي تجاوز فيه التمويل السنوي هدف 100 مليار دولار المتفق عليه بين الدول المتقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

مع ذلك، يظل هذا التمويل بعيدًا جدًا عن تقديرات مجموعة الخبراء المستقلين رفيعي المستوى للتمويل المناخي، التي تشير إلى أن الدول النامية - باستثناء الصين - تحتاج إلى نحو 2.4 تريليون دولار سنويًا لتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، على أن يُموَّل منها 1.4 تريليون دولار عبر تعبئة الموارد المحلية، هذه الفجوة الهائلة في التمويل تمثل أحد أكبر العوائق الهيكلية التي تمنع الاقتصادات الناشئة من بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث المناخية.

وتظهر هذه الفجوة بشكل أوضح عند مقارنة قدرة الدول على امتصاص آثار الكوارث؛ ففي حين لا تتجاوز خسائر العواصف في أمريكا الشمالية 0.2% الناتج المحلي الإجمالي، قد ترتفع إلى 46% في الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي، ما يجعل الصدمات المناخية تهديدًا وجوديًا يتجاوز فكرة "الخسائر الاقتصادية"، وتتحمل الأسر الفقيرة العبء الأكبر لهذه الصدمات، إذ تفتقر إلى المدخرات أو شبكات الأمان الاجتماعي، ما يؤدي إلى تراكم ما يُعرف بـ "خسائر الرفاه" التي تشمل انخفاض مستويات المعيشة وتراجع القدرة على التعافي. وتزداد هذه الآثار سوءًا في المجتمعات التي تعاني أصلًا من تفاوت اقتصادي مرتفع. وقد أظهر تقرير فجوة التكيف (AGR) لعام 2025، أن احتياجات التمويل الخاصة بالتكيف في الدول النامية بحلول 2035 تفوق التدفقات المالية الدولية الحالية بنحو 12 - 14 مرة من التدفقات الحالية. وهو ما يفرض أعباء متتالية من القدرة على التكيف مع التغير المناخي ولا سيما بالدول الهشة.

وعلى الرغم من التعهدات الدولية المتزايدة بدعم العمل المناخي في الدول النامية، فإن جزءًا كبيرًا من هذا التمويل يُقدم في صورة قروض - كثير منها غير ميسر - ما يفاقم أعباء الديون ويقلص الحيز المالي الضروري للتكيف وبناء القدرة على الصمود. وقد أتاح تعهد الـ 100 مليار دولار للدول المتقدمة خفض مساهماتها عبر الإقراض بدل المنح، الأمر الذي يزيد الضغوط التقشفية على دول تعاني بالفعل من ضائقة ديون. وقد تفاقمَت الأزمة إلى الحد الذي أصبحت فيه صافي التدفقات المالية إلى الدول النامية سلبية في عام 2023، في الوقت الذي أنفقت فيه هذه الدول - التي تضم أكثر من ثلاثة مليارات نسمة - على فوائد خدمة الدين أكثر مما تنفقه على التعليم أو الصحة، ورغم أن تمويل المناخ يمثل جزءًا محدودًا من إجمالي الديون الجديدة، فإن الاعتماد الكثيف على القروض، وخصوصًا غير الميسرة منها، قد يعمق دائرة المديونية ويؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة للاستثمار في التخفيف والتكيف، ما يضع هذه الدول في حلقة مفرغة تزيد فيها الأعباء المالية بينما تتصاعد الأخطار المناخية.

خامسًا: آليات وحلول لتعزيز تمويل المناخ وبناء القدرة على الصمود

لمعالجة الفجوة الكبيرة بين حجم التمويل المعلن والتمويل الفعلي المطلوب لمواجهة آثار التغير المناخي، فهناك حاجة ملحة لتبني مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تشمل التمويل الدولي، الإصلاحات المحلية، وتعزيز القدرة المؤسسية للدول النامية.

1- زيادة حصة المنح مقابل القروض: فقد تبين أن الدول المتقدمة قد أخلت بتعهداتها المناخية، وتحولت من المنح في تمويل المناخ إلى التمويل المشروط أو حتى التمويل بالاقتراض بسعر السوق، وهو ما يقلل قدرة الدول النامية والمعرضة للآثار السلبية للتغير المناخي من تعبئة التمويل من أجل التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي، فالإقتراض بسعر السوق يزيد من العبء المالي لهذه الدول، وهو ما يفرض ضرورة زيادة المنح على حساب القروض، على أن تكون هذه المنح مستدامة ومتوقعة سنويًا بما يتيح للدول النامية التخطيط طويل الأمد لمشاريع التكيف المناخي وتطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث.

2- تعزيز تمويل المناخ من القطاع الخاص؛ فلن تستطيع الإدارات الحكومية وحدها تمويل المناخ، ومن ثم فهناك حاجة لتضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص عبر أدوات مالية مبتكرة مثل الضمانات الحكومية، والسندات الخضراء، وصناديق التمويل المختلط بما يتيح تمويل المشروعات الخضراء، وجذب استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية المستدامة والطاقة النظيفة دون زيادة المديونية. ويمكن لهذه الأدوات أن تُستخدم لدعم مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية، والزراعة المقاومة للجفاف.

3- تصميم برامج تمويل موجهة لحماية الفئات الهشة؛ لا شك في أن الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض هي الفئات الأقل قدرة على التخفيف والتكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي، ومن ثم ينبغي تحسين الكفاءة والشفافية في استخدام التمويل المناخي من خلال إنشاء أنظمة تتبع دقيقة للتدفقات المالية، وضمان استهداف الموارد للمناطق الأكثر تعرضًا للمخاطر والمجتمعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والأطفال والفئات منخفضة الدخل، والطلاب، كتصميم مدارس مقاومة للتغيرات المناخية، مؤسسات تعليمية يُصمَّم بناؤها ويُدار تشغيلها بحيث تتحمل الصدمات المناخية وتستمر في تقديم التعليم بأقل قدر ممكن من التعطل، مع ضمان سلامة الطلاب والمعلمين. وبرامج لتوفير فرص عمل للفئات الهشة من النساء والشباب من ذوي الدخل المنخفضة بالدول النامية مثل برامج إعادة التأهيل للالتحاق بوظائف تناسب مؤهلاتهم التعليمية ولا سيما المتضررين من فقد الدخل بالأنشطة الأكثر تأثرًا بتغير المناخ كالقطاع الزراعي.

4. دمج التكيف والتخفيف في التخطيط الوطني والقطاعي؛ بحيث تكون المشاريع المناخية جزءًا من الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. على سبيل المثال، ربط التمويل المناخي ببرامج البنية التحتية الحضرية، وتحسين شبكات الصحة والتعليم، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية أثناء الكوارث، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود بما يحد من الخسائر طويلة الأمد.

5. الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والتخطيط الحضري للسواحل؛ يمثل ذلك ركيزة أساسية في حماية الأرواح والحد من الخسائر الاقتصادية ويمكن الاستشهاد على ذلك بالإنذار المبكر من زلزال بقوة 8.8 درجات قبالة الساحل الشرقي لروسيا قرب شبه جزيرة "كامتشاتكا" في يوليو 2025، والذي صُنف بأنه سادس أقوى زلزال مُسجل منذ عام 1900. وأطلق الزلزال موجات تسونامي وصلت إلى هاواي ومناطق ساحلية في البر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية. وقد عُد التعامل مع الزلزال والتسونامي نجاحًا لأنظمة الإنذار المبكر، إذ أسهمت في حماية السكان المعرضين للخطر عبر الإخلاء والتنبيه المسبق. وقد ساهم ذلك في حماية الآلاف من الأرواح، كما كان للتخطيط الحضري المبني على خبرات سابقة دورًا في الحد من الدمار في المجتمعات الساحلية الروسية.

ختامًا؛ فمن الضروري تعزيز التعاون الدولي والإقليمي عبر تبادل المعرفة والخبرات، وإنشاء صناديق مشتركة لدعم البنية التحتية المناخية، والتخطيط للطوارئ، بما يخفف الضغط على الدول الأكثر ضعفًا ويعزز العدالة المناخية. من خلال هذه الإجراءات المتكاملة، يمكن سد فجوة التمويل، تقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الدول النامية من بناء قدرة حقيقية على الصمود أمام التداعيات المتسارعة للتغير المناخي.

ملامح التحول الطاقى في عام: من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة وأثرها في أمن الطاقة

”

مثلت الفترة الأخيرة نقطة تحول جوهريّة في مسار الطاقة العالمي، حيث بدأ الاعتماد على الوقود الأحفوري يتراجع لصالح منظومة طاقية أكثر تنوعًا واستدامة. برزت الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر كعناصر رئيسية في هذا التحول، ليس فقط كخيارات بيئية، بل كركائز اقتصادية واستراتيجية تدعم الصناعات، وتعزز استقرار الإمدادات، وتنوع مصادر الطاقة.



أ. تريفينا عماد

باحثة مساعدة بالمكتب الفني بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



أ. سهيلة شريف

باحثة مساعدة بالمكتب الفني بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مقدمة:

تتغير خريطة الطاقة العالمية اليوم بوتيرة لافتة، نتيجة تفاعل معقد بين التطور التكنولوجي وتقلبات الأسواق والضغط البيئي المتزايدة. وفي ظل هذه التحولات، لم يعد النقاش حول مستقبل الطاقة مقتصرًا على جدوى المصادر التقليدية مقابل المتجددة، بل أصبح يركز على القدرة الفعلية للأنظمة الطاقية على توفير إمدادات مستقرة ومرنة وقادرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية.

وقد مثلت الفترة الأخيرة مرحلة دالة على هذا التغير؛ إذ شهد توسعًا غير مسبوق في مصادر الطاقة المتجددة، وتزايدًا ملحوظًا في الاعتماد على تقنيات منخفضة الانبعاثات، وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر. وفي المقابل، كشفت تقلبات أسواق النفط والغاز عن حدود النموذج التقليدي لأمن الطاقة، وأبرزت الحاجة إلى تنوع أوسع في مزيج الطاقة وتطوير بنية تحتية أكثر قدرة على التكيف.

يهدف هذا المقال إلى تحليل أبرز ملامح التحول الطاقى خلال هذه الفترة، من خلال استعراض الاتجاهات الرئيسية في الاستثمار العالمي، وتقييم النمو الذي حققته الطاقة المتجددة، وفحص الدور المتصاعد للهيدروجين الأخضر في دعم الصناعات وتخفيف الانبعاثات وتعزيز أمن الطاقة. ويستند التحليل إلى أحدث البيانات الدولية، مع التركيز على فهم العوامل التي تدفع هذا التحول، وتلك التي ما زالت تحدّ من تسارعه.

وفي هذا السياق، يسعى المقال إلى تقديم تحليل لهذه التحولات، من خلال الاعتماد على أحدث البيانات والتقارير الدولية لفهم طبيعة التغيرات في الاستثمار ومزيج الطاقة، وتحديد موقع الهيدروجين الأخضر داخل هذا التحول العالمي. كما يركز على استخلاص الدلالات العملية لهذه الاتجاهات، لا بوصفها أحداث منفصلة، بل كمسار متكامل يعيد تشكيل مستقبل الطاقة، ويظهر كيف تتعامل الدول مع التحديات المتزايدة لأمن الإمدادات والتنافسية والاستدامة. وبهذا يقدم المقال إطارًا واضحًا يساعد القارئ على فهم ملامح المرحلة الراهنة واتجاهاتها المستقبلية بشكل متوازن ودقيق.

التحولات الاقتصادية في أسواق الطاقة العالمية

بدأت أسواق الطاقة العالمية خلال عام 2024 - 2025 تشهد تحولًا اقتصاديًا واضحًا، يكشف عن انتقال تدريجي ولكن حاسمًا في توجهات الاستثمار العالمي. فقد أصبحت التقنيات النظيفة، بما تتضمنه من طاقة متجددة وشبكات كهرباء حديثة وتخزين متقدم، الوجهة الأكثر جذبًا لرؤوس الأموال، في حين تراجع الاستثمار في مشروعات النفط والغاز لأول مرة بهذا الوضوح منذ عقود. ويعكس هذا التحول إعادة تشكيل عميقة في كيفية تقييم الدول والشركات لجدوى مصادر الطاقة المختلفة، في ظل متغيرات اقتصادية وجيوسياسية بيّنت حدود الاعتماد على الوقود الأحفوري.

وفي السياق ذاته، حقق عام 2024 زيادة قياسية في القدرات الجديدة للطاقة المتجددة عالميًا؛ إذ تمت إضافة نحو 585 جيجاوات من القدرات النظيفة، بما يمثل 92.5% من إجمالي الزيادة في القدرة العالمية لتوليد الكهرباء خلال العام. ويُعزى هذا النمو غير المسبوق إلى الانخفاض المستمر في تكلفة إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، ما جعلها خيارًا اقتصاديًا تنافسيًا في عدد متزايد من الأسواق مقارنة بالوقود التقليدي.

وبالتوازي مع هذا التوسع، بدأت ملامح التراجع في الاستثمار الموجه للوقود الأحفوري تتضح؛ حيث انخفضت مستويات الاستثمار في النفط والغاز مقارنة بالفترة السابقة للجائحة، نتيجة عوامل اقتصادية وتنظيمية وجيوسياسية. فقد أدت تقلبات أسعار النفط واضطرابات سلاسل الإمداد إلى إعادة تقييم جاد لمفاهيم أمن الطاقة، الأمر الذي دفع العديد من الاقتصادات الكبرى إلى زيادة مخصصاتها للاستثمارات منخفضة الكربون التي تُعد أكثر استقرارًا ومرونة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، تسارع الإنفاق العالمي على التحول الطاقوي، مستفيدًا في بدايته من حزم التعافي الاقتصادي ما بعد الجائحة، ثم مدفوعًا بعوامل اقتصادية وتقنية وصناعية وأمنية. وجاء نحو 70% من هذا النمو من الدول المستوردة للوقود الأحفوري؛ حيث كثفت الصين جهودها لتقليل الاعتماد على واردات النفط والغاز وتعزيز مكانتها في التقنيات المتقدمة، بينما سرعت أوروبا وتيرة الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وما ترتب عليه من انقطاع كبير في إمدادات الغاز. كما سجلت الهند ارتفاعًا ملحوظًا في الاستثمار في الطاقة الشمسية، في حين شكلت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 20% من الزيادة مدفوعة بسياسات تحفيزية تهدف ضمناً إلى منافسة الصين في سلاسل توريد التكنولوجيا النظيفة.

ورغم أن خفض الانبعاثات يظل دافعًا مهمًا لتسريع هذا التحول، فإنه لم يكن الدافع الوحيد أو الأساسي في العديد من الحالات؛ إذ أصبحت التقنيات النظيفة أكثر تنافسية من حيث التكلفة، بينما أصبحت كلفة الانبعاثات الكربونية أكثر وضوحًا مع اتساع تطبيق سياسات التسعير وضرائب الكربون. هذا التحول في المعادلة الاقتصادية دفع العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات طويلة الأجل تستهدف خفض الاعتماد على الواردات الأحفورية وتعزيز الإنتاج المحلي للطاقة النظيفة، بما يساهم في استقرار منظومة الطاقة ويخفف من مخاطر تقلبات الأسواق العالمية.

مع دخول عدد كبير من الدول في سباق تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، وتقنيات التخزين، والهيدروجين منخفض الانبعاثات، أصبح التحول الطاقى مرحلة فاصلة في إعادة تشكيل خريطة الطاقة العالمية. ولم تقتصر هذه التحولات على تغيير مصادر الإمداد فحسب، بل امتدت لتشمل آثاراً اقتصادية واستثمارية وأمنية، مما يمهد لمرحلة تتراجع فيها الهيمنة التقليدية للوقود الأحفوري لصالح منظومة طاقة أكثر تنوعاً واستدامة، وقادرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

تسارع الاستثمار في الطاقة المتجددة

لم تعد الطاقة المتجددة خياراً تكميلياً داخل مزيج الطاقة العالمي، بل أصبحت أحد المحاور الأساسية في الاستراتيجيات الاقتصادية للدول. فقد بلغ إجمالي القدرة المركبة عالمياً من مصادر الطاقة المتجددة نحو 4448 جيجا وات بنهاية 2024، في أعلى معدل نمو سنوي يتم تسجيله للطاقة النظيفة، وتصدرت الطاقة الشمسية هذا التوسع، لتصل قدرتها الإجمالية إلى أكثر من 1865 جيجا وات، مع إضافة نحو 452 جيجا وات جديدة خلال 2024، فيما شهدت طاقة الرياح إضافة 113 جيجا وات. وأسهمت مصادر الطاقة المتجددة مجتمعةً بنحو 92.5% من إجمالي الزيادة الجديدة في قدرة التوليد، ما يعكس تحولاً واضحاً في اتجاهات الاستثمار العالمي نحو مصادر منخفضة الكربون.

وأصبح التركيز العالمي موجّهاً نحو تطوير مشروعات الطاقة النظيفة على نطاق غير مسبوق، ليس فقط لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، بل لتعزيز استقرار الأسواق وتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويعكس ذلك إدراكاً متنامياً لدى الحكومات والمستثمرين بأن مستقبل الطاقة يعتمد على منظومات أكثر مرونة واستدامة، وأن الاعتماد على مصادر منخفضة الكربون أصبح خياراً اقتصادياً آمناً مقارنة بالبدائل التقليدية.

واستمر الزخم الاستثماري القوي في تقنيات الطاقة منخفضة الانبعاثات خلال 2024، حيث ارتفع الإنفاق العالمي على الطاقة الشمسية والرياح، إلى جانب توسع ملحوظ في شبكات الكهرباء الحديثة وتقنيات التخزين بالبطاريات. وتشير البيانات الدولية إلى أن الجزء الأكبر من التمويل بات يتجه نحو مشروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة، في إشارة إلى تحول حقيقي في أولويات رأس المال العالمي.

وجدير بالذكر أن الطاقة الشمسية شهدت نمواً عالمياً ملحوظاً، متجاوزاً التوقعات السابقة، نتيجة الانخفاض المستمر في تكلفة إنتاج الكهرباء من الشمس، وزيادة الطلب من الاقتصادات الكبرى على مصادر طاقة أكثر استقراراً مقارنة بالوقود الأحفوري. كما ساهم التوسع الصناعي في تصنيع الألواح الشمسية وارتفاع القدرات الإنتاجية على مستوى العالم في تسريع نشر هذه التكنولوجيا، مؤثراً بشكل واضح على مزيج الطاقة العالمي.

كذلك سجلت طاقة الرياح نمواً ملحوظاً نتيجة التوسع اللافت في مشروعات الرياح البحرية التي أصبحت عنصراً استراتيجياً في خطط أمن الطاقة لعدد من الدول. ويعكس هذا التوسع توجهاً عالمياً نحو تنويع مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز مرونة الإمدادات، بما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويدعم استقرار الشبكات الكهربائية.

كما اكتسبت مشروعات تخزين الطاقة زخماً متزايداً، إذ أصبحت البطاريات وتقنيات التخزين الأخرى مكوناً رئيساً لضمان كفاءة منظومات الطاقة المتجددة، خاصةً في مواجهة تقلبات الإنتاج من الشمس والرياح. وقد تضاعفت الاستثمارات العالمية في أنظمة التخزين، مما جعلها عناصر أساسية في تعزيز استقرار الشبكات وتقليل تكاليف التشغيل، ورفع الجدوى الاقتصادية للطاقة النظيفة.

وفي موازاة ذلك، حظيت شبكات الكهرباء الذكية وتحديث البنية التحتية للطاقة المتجددة باهتمام كبير خلال 2024 / 2025، مع توسع برامج تحديث الشبكات وزيادة الربط الإقليمي لنقل الطاقة النظيفة من مناطق الإنتاج إلى مراكز الطلب. وتوضح البيانات أن هذه الاستثمارات أصبحت ضرورية لضمان استجابة سريعة لتقلبات الإنتاج والاستهلاك، ما يؤكد أن تطوير البنية التحتية جزء لا يتجزأ من التحول الطاقى العالمي.

وتشير هذه التطورات مجتمعةً إلى أن التحول نحو الطاقة المتجددة لم يعد مدفوعًا بالاعتبارات البيئية فقط، بل أصبح قائمًا على دوافع اقتصادية واضحة. فقد أصبح الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح والتخزين وتحديث الشبكات خيارًا يوفر عوائد مستقرة ومخاطر أقل، ويُعد أكثر توافقًا مع اتجاهات الأسواق العالمية في ظل عالم يتغير بوتيرة متسارعة.

الهيدروجين الأخضر: المحرك الجديد للتحول الطاقى العالمي

مع استمرار التحولات الجذرية في أسواق الطاقة، أصبح الهيدروجين الأخضر أحد أبرز عناصر التحول الطاقى، ليس كخيار مستقبلي فحسب، بل كركيزة اقتصادية واستراتيجية قابلة للتطبيق العملي على نطاق واسع. يُنتج الهيدروجين الأخضر عبر التحليل الكهربائي للماء باستخدام الكهرباء المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما يجعله مصدرًا منخفض الانبعاثات يمكن الاعتماد عليه في القطاعات التي يصعب فيها الاستغناء عن الوقود الأحفوري. وتشمل هذه القطاعات الصناعات الثقيلة، مثل الصلب والأسمدة، والنقل البحري والجوي، بالإضافة إلى إنتاج المواد الكيميائية والوقود الصناعي.

يشير تقرير صادر عن "الوكالة الدولية للطاقة" إلى أن الهيدروجين الأخضر يمكن أن يحل محل جزء كبير من الطلب على الغاز والنفط في الصناعات الثقيلة والنقل طويل المدى بحلول منتصف القرن، كما أنه يوفر فرصة للدول لتقليل الاعتماد على الواردات الأحفورية وتعزيز أمن الطاقة الوطني. ويضيف التقرير أن تطوير البنية التحتية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مثل المحطات الكهربائية وشبكات النقل والتخزين، أصبح أحد عناصر الاستثمار الاستراتيجي للدول والشركات الكبرى التي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتحقيق نمو منخفض الانبعاثات.

خلال 2024، ارتفعت استثمارات العالم في إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات إلى حوالي 4.3 مليارات دولار أمريكي كاستثمارات رأسمالية في مشروعات التحليل الكهربائي، ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة تقارب 80% مقارنة بعام 2023، ما يعكس ثقة متزايدة من المستثمرين في الهيدروجين الأخضر كحل طاقى جدي، وليس مجرد مشروع بحثي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد مشروعات الهيدروجين التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي (FID) من نحو 102 مشروعًا ملتزم بها في عام 2020 إلى 434 مشروعًا في عام 2024، في تحول مهم من مرحلة تجريبية إلى تنمية على نطاق الصناعة العالمية.

رغم النمو السريع في الإنتاج، فإن الهيدروجين منخفض الانبعاثات ما زال يشكل أقل من 1% من الإنتاج العالمي للهيدروجين في 2024، وتشير تقارير عالمية إلى أن الأهداف المخططة لعام 2030 تشير إلى إمكانية بلوغ إنتاج سنوي يقارب 37 مليون طن إذا تم تنفيذ جميع المشروعات المعلنة بالكامل، مع الأخذ بالاعتبار التحديات الفنية والاقتصادية القائمة. ويشير ذلك إلى أن الهيدروجين الأخضر يُنظر إليه كجزء استراتيجي من الانتقال إلى الطاقة النظيفة العالمية، رغم أن المرحلة الصناعية واسعة النطاق ما زالت في بدايتها.

على مستوى الاستعمال والتطبيق، بلغ الطلب العالمي على الهيدروجين نحو 100 مليون طن في 2024، لكن الجزء الأكبر من هذا الطلب جاء من القطاعات التقليدية كالبتروكيماويات والتكرير والصناعات الثقيلة، بينما يظل الطلب على الهيدروجين منخفض الانبعاثات محدودًا مقارنةً بالإجمالي، ويشير ذلك إلى أن النمو في الإنتاج لا يوازي بعد الطلب الفعلي، وأن التحول الكامل يتطلب سياسات داعمة، تطوير البنية التحتية، وتحفيز الطلب في قطاعات النقل والصناعات الثقيلة منخفضة الكربون.

التوقعات المستقبلية تظهر أن إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات من المشاريع الحالية والعامة أو قيد الإنشاء أو التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي (FID) من المتوقع أن يقفز إلى أكثر من 4 ملايين طن سنوياً بحلول 2030، أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف ما كان عليه في 2024، هذه الزيادة تجعل الهيدروجين الأخضر خياراً استراتيجياً لتعزيز أمن الطاقة، تنويع مصادر الوقود، وخلق فرص صناعية جديدة مع تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أخيراً، يعكس الهيدروجين الأخضر اندماج الابتكار التكنولوجي بالتحولات الاقتصادية والسياسية، حيث أصبح عنصرًا يحقق ثلاثة أهداف متزامنة: دعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، تعزيز أمن الطاقة عبر تنويع مصادر الوقود، وخلق فرص اقتصادية وصناعية جديدة. ويمكن القول إن الهيدروجين الأخضر لم يعد مجرد وعد مستقبلي، بل أصبح ركيزة استراتيجية عملية لإعادة تشكيل الطاقة العالمية، وربط الاستدامة الاقتصادية بالمرونة الطاقية.

أمن الطاقة الحديث: تعزيز المرونة الاقتصادية والاستدامة الطاقية

أدى التحول الطاقى المتسارع إلى إعادة تعريف مفهوم أمن الطاقة، فلم يعد مقتصرًا على تأمين الوقود الأحفوري فحسب، بل أصبح يشمل بناء منظومة متكاملة للطاقة تعتمد على تنويع المصادر، تعزيز الإنتاج المحلي للطاقة النظيفة، وتطوير شبكات ذكية ومرنة. ويضمن هذا المفهوم الحديث القدرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الاقتصادية والجيوسياسية، وضمان استدامة الطاقة على المدى الطويل، مع تعزيز المرونة التشغيلية وتقليل الاعتماد على مصادر واحدة أو واردات خارجية.

ومع تحول مفهوم أمن الطاقة نحو بناء منظومة طاقة متكاملة ومرنة، أصبح التركيز الآن على تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الإنتاج المحلي للطاقة النظيفة وتطوير شبكات كهربائية مرنة وقادرة على التكيف مع الصدمات، هذا التوجه يتيح للدول القدرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، حماية اقتصاداتها من الصدمات الاقتصادية والجيوسياسية، وضمان استدامة الإمداد الطاقى على المدى الطويل. كما يعزز استخدام مصادر متنوعة للطاقة القدرة على صيانة استقرار الإمداد وتقليل المخاطر التشغيلية دون الاعتماد الكامل على الوقود الأحفوري التقليدي.

مع تسارع التحول الطاقى عالمياً، أصبح الهيدروجين الأخضر عنصراً محورياً في خطط الدول لتعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادرها. ففي أوروبا، برزت ألمانيا وفرنسا في تطوير مشروعات ضخمة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات، ضمن سياسات متكاملة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق أهداف المناخ. تركز هذه الدول على إدماج الهيدروجين الأخضر في الصناعة والنقل، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الانبعاثات الكربونية.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي، تقود الصين وكوريا الجنوبية جهودًا كبيرة لتوسيع إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر، مستفيدة من إمكانات الطاقة المتجددة والبنية التحتية الصناعية لتكنولوجيات التحليل الكهربائي. تهدف هذه الجهود إلى دعم استراتيجيات صناعية مستدامة، وتنويع مزيج الطاقة، وزيادة مرونة الشبكات الكهربائية، بما يعزز القدرة على مواجهة تقلبات الطلب وتقلبات الأسواق.

على صعيد الشرق الأوسط، بدأت السعودية تنفيذ مشروعات ضخمة مثل (Green Hydrogen Bridge) لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا وهو مشروع مشترك بين المملكة العربية السعودية وألمانيا، وهو ما يربط بين إنتاج الطاقة المتجددة والصناعة، ويخلق فرصًا اقتصادية جديدة ويعزز موقع هذه الدول في سوق الطاقة النظيفة العالمي. هذه المشروعات تعتبر نموذجًا عمليًا لإظهار كيف يمكن للهيدروجين الأخضر أن يكون ركيزة استراتيجية في تحقيق الأمن الطاقى، والاستقرار الاقتصادي، والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

في إفريقيا، بدأت عدة دول استثمار الهيدروجين الأخضر ضمن خطط رسمية لتنويع الطاقة وتعزيز الاستقلالية الطاقية، ومن المتوقع أن يصل عدد مشاريع الهيدروجين الأخضر في القارة نحو 41 مشروع بحلول عام 2030، مع تركيز خاص على دول شمال إفريقيا مثل مصر والمغرب نظرًا لوفرة الطاقة المتجددة فيها، في مصر مثلًا، تهدف استراتيجية الهيدروجين الأخضر إلى استثمار مناطق ذات طاقة شمسية ورياح وفيرة، مثل منطقة قناة السويس لبناء مرافق لإنتاج الهيدروجين والأمويا الخضراء.

الخاتمة

شكلت الفترة الأخيرة نقطة تحول جوهريّة في مسار الطاقة العالمي، حيث بدأ الاعتماد على الوقود الأحفوري يتراجع لصالح منظومة طاقية أكثر تنوعًا واستدامة. برزت الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر كعناصر رئيسة في هذا التحول، ليس فقط كخيارات بيئية، بل كركائز اقتصادية واستراتيجية تدعم الصناعات، وتعزز استقرار الإمدادات، وتنوع مصادر الطاقة.

كما أعاد هذا التحول تعريف مفهوم أمن الطاقة، ليصبح مرتبطًا بالمرونة التشغيلية، والتنويع، والقدرة على مواجهة تقلبات الأسواق والأزمات الجيوسياسية، مع خلق فرص اقتصادية وصناعية جديدة. ويظهر بوضوح أن هذه المرحلة لم تكن مجرد استمرار للاتجاهات السابقة، بل لحظة فاصلة وضعت أسس منظومة طاقية جديدة، تجعل الابتكار التكنولوجي والاستثمارات النظيفة والهيدروجين الأخضر أدواتًا مترابطة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والأمن الطاقى في آن واحد.



02

آفاق اقتصادية معاصرة

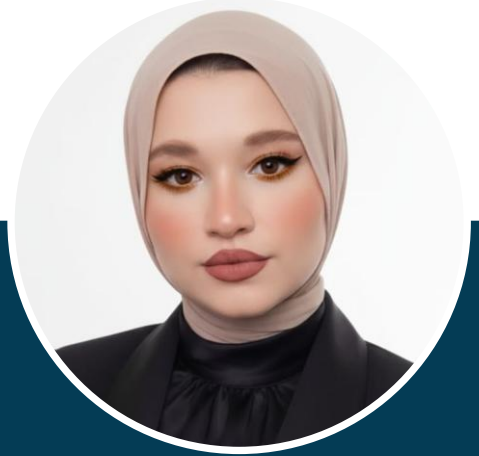
المؤشرات الاقتصادية العالمية

يستعرض هذا الجزء بعض المؤشرات
الاقتصادية العالمية خلال عام 2025.



مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي والاقتصادات الكبرى لعام 2025 وتوقعات عام 2026

تتباين التوقعات بشأن أداء الاقتصاد العالمي خلال عامي 2025 و2026، حيث تتوقع وكالة فيتش تباطؤًا في النمو إلى 2.5% في عام 2025 ثم 2.4% في عام 2026، بعد أن كان قد سجل 2.9% في عام 2024، نتيجة لتباطؤ الاستثمار في الصين وارتفاع الرسوم الجمركية، رغم الدعم الذي يوفره الإنفاق على التكنولوجيا وأسواق الأسهم. في المقابل، تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز أن يظل النمو عند 3.2% خلال العامين 2025 و2026، مدعومًا باستقرار الرسوم الجمركية.



أ. هاجر حسن

باحثة اقتصادية بالإدارة العامة للمتابعة الخارجية

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 مسارًا متقلبًا بين موجات تفاؤل وتراجع في التقديرات، حيث تغيرت توقعات النمو عدة مرات بفعل تصاعد التوترات التجارية وارتفاع مستويات عدم اليقين، قبل أن تظهر أغلب الاقتصادات قدرة واضحة على الصمود وعودة النشاط إلى الاستقرار النسبي بنهاية العام. ومع تحسن المعنويات وتراجع المخاوف من تباطؤ حاد، بدأت التوقعات تنظر إلى عام 2026 باعتباره امتداد لهذه المرونة التي أبدتها الأسواق، مع ترقب استمرار التعافي التدريجي مدعومًا بقدرة الدول على التكيف مع الصدمات ومرونة التجارة العالمية وتراجع ضغوط الطاقة. ويمثل هذا التحول في المزاج الاقتصادي العالمي انتقالًا من عام شهد اضطرابًا في التقديرات وتأرجحًا في الرؤى، إلى عام تُختبر فيه إمكانية استمرار هذا الزخم وتحويله إلى نمو أكثر استقرارًا، بما يجعل عام 2026 محطة مهمة لتقييم قوة التعافي ومدى متانته.

وفي إطار تحليل المشهد الاقتصادي العالمي، سنتناول بصورة منهجية تقديرات المؤسسات الدولية المتمثلة في (وكالات التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز، فيتش"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، مورجان ستانلي، الأونكتاد، إلخ...)، بما يشمل تقييماتها لمسار النمو العالمي وتوقعاتها لعام 2026، إضافة إلى رصد رؤيتها تجاه أداء الاقتصادات الكبرى.

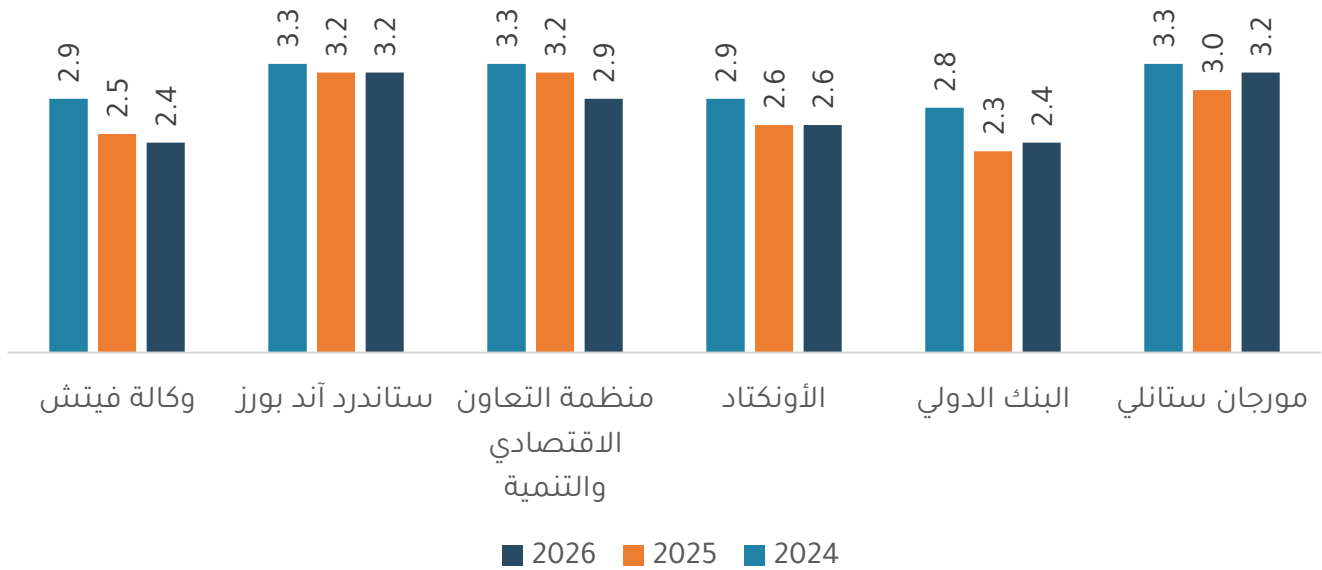
وسيتم استعراض مواقف كل مؤسسة على حدة بهدف إبراز نقاط التقاطع والاختلاف بينها، وصولاً إلى فهم أوضح لمعادلة التباطؤ والتعافي، وتحديد ملامح المسار المتوقع للحركة الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط.

أولاً: رؤية المؤسسات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2025-2024)

تتباين المؤسسات الدولية في تقديراتها وتوقعاتها حول أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2024-2026)، حيث يعكس هذا الاختلاف تعدد الرؤى بشأن قدرة الاقتصاد الدولي على الحفاظ على وتيرة نمو مستقرة في ظل التحديات القائمة. فبعض التقديرات تميل إلى التفاؤل استنادًا إلى توقعات تعافٍ تدريجي وتحسن في بيئة الاستثمار والتجارة، بينما تتجه تقديرات أخرى إلى قدر أكبر من الحذر نتيجة عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسواق وارتفاع مستويات المخاطر العالمية.

ويعبر هذا التباين عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي تتسم بتغيرات متسارعة في السياسات المالية والنقدية، إلى جانب تأثيرات التحولات الجيوسياسية وتقلب الطلب العالمي. ومن ثم تتشكل صورة مستقبل الاقتصاد العالمي وفق قراءات متعددة لا تتقاطع بالضرورة، لكنها تجتمع في التأكيد على استمرار حالة عدم اليقين وضرورة متابعة المتغيرات بحساسية ودقة. وهذا يتضح من الشكل التالي:

الشكل (1): تقديرات وتوقعات المؤسسات الدولية حول معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2024 - 2026) (%)



المصدر: تم الإعداد من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن كل مؤسسة دولية.

وفقاً للشكل رقم (1)، خفضت وكالة فيتش توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2025 و2026، حيث تظهر تقديراتها تأثير وتيرة النمو مقارنة بعام 2024. فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي نحو 2.5% في عام 2025، ويتراجع إلى ما يقارب 2.4% في عام 2026، بعد أن سجل نحو 2.9% خلال عام 2024، بما يعكس انتقال الاقتصاد العالمي من مستوى نمو أعلى إلى مسار أكثر بطئاً خلال الفترة المقبلة. ويرتبط هذا التراجع بعوامل أساسية أبرزها تباطؤ الاستثمار الثابت في الصين واستمرار تأثير الرسوم الجمركية المرتفعة، رغم الدور الداعم الذي يوفره الإنفاق القوي على التكنولوجيا ونشاط أسواق الأسهم في الحد من حدة الضغوط على النمو.

بينما قدّرت وكالة ستاندرد آند بورز نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2024 بنحو 3.3%، تشير التوقعات إلى أن يبقى النمو الاقتصادي العالمي قريباً من مستوى 3.2% خلال عامي 2025 و2026، وهو مستوى يعكس قدرًا ملحوظًا من الصمود رغم التقلبات التجارية والمالية. ويُعزى هذا الأداء إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1. انحسار مخاطر التعريفات الجمركية عقب خفض الولايات المتحدة الأمريكية للرسوم واستقرار حالة عدم اليقين بعد اتفاق التهدئة مع الصين، بما أسهم في تقليل الاضطرابات عبر سلاسل الإمداد.

2. تحسن بيئة الأعمال والاستثمار العالمية نتيجة الطفرة الاستثمارية الكبرى في مراكز البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي باتت تمثل قوة دفع أساسية للطلب العالمي، إلى جانب الأوضاع المالية التيسيرية المرتبطة بانخفاض العوائد، وتراجع فروق المخاطر، وارتفاع أسعار الأصول.

3. انخفاض أسعار النفط بفعل زيادة الإمدادات وتراجع الطلب الصيني، الأمر الذي رفع الدخل الحقيقي، وخفّف الضغوط التضخمية، وساعد على تعزيز إنفاق الأسر عالميًا.

وتُظهر مؤشرات انخفاض التضخم واستمرار استقرار أسواق العمل أن الاقتصاد العالمي يتحرك ضمن نمط نمو معتدل لكنه مستقر، مما دفع الوكالة إلى رفع تقديراتها بصورة طفيفة، رغم استمرار بعض المخاطر المرتبطة بضيق قاعدة النمو وارتفاع التقييمات في الأسواق المالية.

بينما تتوقع **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** تراجع النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2024-2026، حيث قُدِّرَت أن يبلغ معدل النمو نحو 3.3% في عام 2024، ليهبط إلى 3.2% في عام 2025 ثم إلى 2.9% في عام 2026. ويُعزى هذا المسار التنازلي إلى ضعف النشاط الاقتصادي على المدى القريب مع بدء انتقال أثر ارتفاع الرسوم الجمركية الفعّالة تدريجيًا إلى الاقتصاد العالمي، بما يفرض ضغوطًا على الاستثمار والتجارة في ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والسياساتي. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى إمكانية تحسن النمو مجددًا في نهاية عام 2026 مع تلاشي أثر التعريفات، وتحسن الأوضاع المالية، وانخفاض معدلات التضخم بما يعزز الطلب، مع استمرار اقتصادات آسيا الصاعدة في لعب دور المساهم الرئيس في النمو العالمي.

أما بالنسبة **لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)**، فقد توقعت المنظمة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي من 2.9% في عام 2024 إلى 2.6% في عامي 2025 و2026، نتيجة انحسار الدوافع المؤقتة التي رفعت النشاط في مطلع عام 2025، إذ تلاشت الآثار الاستثنائية لاندفاع الشركات لتسريع الشحنات قبل دخول الرسوم الأمريكية الجديدة حيز التنفيذ، إلى جانب انحسار الأثر القصير الأجل لاستثمارات الذكاء الاصطناعي. ومع إزالة هذه العوامل العابرة، يتباطأ نمو التجارة من 4% إلى ما بين 2.5% و3%، بما يعكس ضعف الطلب العالمي. كما يسهم تباطؤ الاقتصادات الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في تراجع الزخم الاقتصادي العالمي مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. ويزداد هذا الاتجاه حدة بفعل تَعَاظُم حساسية التجارة للتقلبات المالية، إذ يعتمد أكثر من 90% من التجارة العالمية على التمويل التجاري، ما يجعل النشاط التجاري أكثر عرضة لارتفاع أسعار الفائدة، وتغيرات أسعار الصرف، وتحولات شهية الاستثمار. ويمثل هذا الارتباط المتزايد بين التجارة والمالية مصدر ضغط إضافي على الاستثمار والقدرة الإنتاجية، وخاصة في الاقتصادات النامية ذات تكاليف الاقتراض المرتفعة، وهو ما يرسخ مسار التباطؤ المتوقع للنمو العالمي خلال عامي التوقع.

ووفقًا **للبنك الدولي**، يُسجَل تراجع واضح في توقعات النمو الاقتصادي العالمي لعامي 2025 و2026، حيث يُتوقع أن ينخفض النمو من 2.8% في عام 2024 إلى 2.3% في عام 2025، وهو التراجع الأكبر ضمن فترة التوقع، قبل أن يشهد الاقتصاد العالمي تعافيًا طفيفًا إلى نحو 2.4% في عام 2026. ويعود هذا المسار الهابط إلى الارتفاع الحاد في الحواجز التجارية والتصاعد الواضح في الرسوم الجمركية، فضلًا عن بيئة عدم اليقين العالمي المرتفعة التي أضعفت التجارة والاستثمار وأربكت آفاق التعافي. كما أدى هذا المزيج من العوامل إلى إضعاف الطلب العالمي، خصوصًا مع تزايد ارتباط التجارة بالظروف المالية العالمية. وإلى جانب ذلك، ساهمت التقلبات في السياسات التجارية، وتراجع ثقة الشركات والمستهلكين، وضيق الحيز المالي في العديد من الاقتصادات -لا سيما النامية- في ترسيخ مسار التباطؤ. ومع استمرار القيود التجارية والمخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة، من المتوقع أن يقتصر تعافي عام 2026 على مستوى ضعيف يظل دونه الناتج العالمي دون اتجاهاته السابقة، بما يعكس استمرار الضغوط التي تُكَبِّل النمو على المدى المتوسط.

أخيرًا، ووفقًا لمورجان ستانلي، فقد تراجعت توقعات النمو الاقتصادي العالمي من 3.3% عام 2024 إلى 3.0% عام 2025 ثم ارتفع إلى 3.2% عام 2026، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل التي تحدّ من ديناميكية الطلب والاستثمار، وعلى رأسها الاعتدال المتوقع في أداء الاقتصاد الأمريكي-المحرك الأكبر للنمو العالمي-مع تباطؤ سوق العمل وتيرة الإنفاق الاستهلاكي تدريجيًا رغم قوته الحالية، إلى جانب تباطؤ الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي بعد موجة الارتفاع الاستثنائي الأخيرة. كما تظل حالة عدم اليقين المرتفعة المرتبطة بالسياسة النقدية والتعريفات الجمركية والقيود على الهجرة عاملًا ضاغطًا على قرارات الشركات والمستثمرين، ما يرفع احتمالات تباطؤ النمو العالمي إذا تأثر الاقتصاد الأمريكي أكثر من المتوقع.

وفي المجمع، تشير تقديرات مختلف المؤسسات الدولية إلى وجود قدر كبير من التوافق حول الاتجاه العام للنمو الاقتصادي العالمي، حيث تتفق جميعها على حدوث تحسن تدريجي خلال عامي 2025 و2026، وهو ما يعكس رؤية مشتركة بأن الضغوط التضخمية وقيود السياسات النقدية بدأت تتراجع وأن النشاط الاقتصادي يتجه نحو التعافي. كما يظهر التقارب الواضح في توقعات 2026، إذ تدور معظم التقديرات بين 3.2% و3.3%، ما يشير إلى شبه إجماع حول استقرار النمو العالمي على المدى القصير.

هذا، ويتضح من مراجعة تقديرات المؤسسات الدولية أن معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2024 قد جاء ضمن نطاق تراوح بين 2.8% و3.3%؛ حيث اتفقت كل من ستاندرد آند بورز ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومورجان ستانلي على تقدير النمو بنحو 3.3%، بينما قدّرت كل من وكالة فيتش والأونكتاد النمو العالمي عند مستوى يقارب 2.9%، في حين سجّل البنك الدولي التقدير الأكثر تحفظًا عند 2.8%. أما في عام 2025، فقد تراوحت التوقعات بين 2.3% و3.2%؛ إذ توقع البنك الدولي تراجع النمو إلى نحو 2.3%، واقتربت منه وكالة فيتش بتقدير بلغ 2.5%، بينما قدّر الأونكتاد النمو عند 2.6%، في حين اتفقت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وستاندرد آند بورز على توقع يبلغ 3.2%. وبالنسبة لتوقعات عام 2026، فقد جاء نطاق النمو المتوقع بين 2.4% و3.2%؛ حيث اتفقت وكالة فيتش والبنك الدولي عند مستوى 2.4%، بينما رجّحت كل من مورجان ستانلي وستاندرد آند بورز نموًا بنحو 3.2%، وجاءت تقديرات الأونكتاد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند 2.6% و2.9% على التوالي.

وفي الختام، تُظهر المقارنة أن البنك الدولي قد تبنّى الرؤية الأكثر تشاؤمًا عبر السنوات الثلاث، محافظًا على أدنى التقديرات لمعدل النمو العالمي. وفي المقابل، برزت ستاندرد آند بورز بوصفها الجهة الأكثر تفاؤلًا، مع تسجيلها أعلى التوقعات بشكل متكرر. وبين هذين الطرفين، جاءت تقديرات الأونكتاد في موقع الحياء، محافظة على مستويات وسطية لا تميل إلى المبالغة في التفاؤل أو التشاؤم.

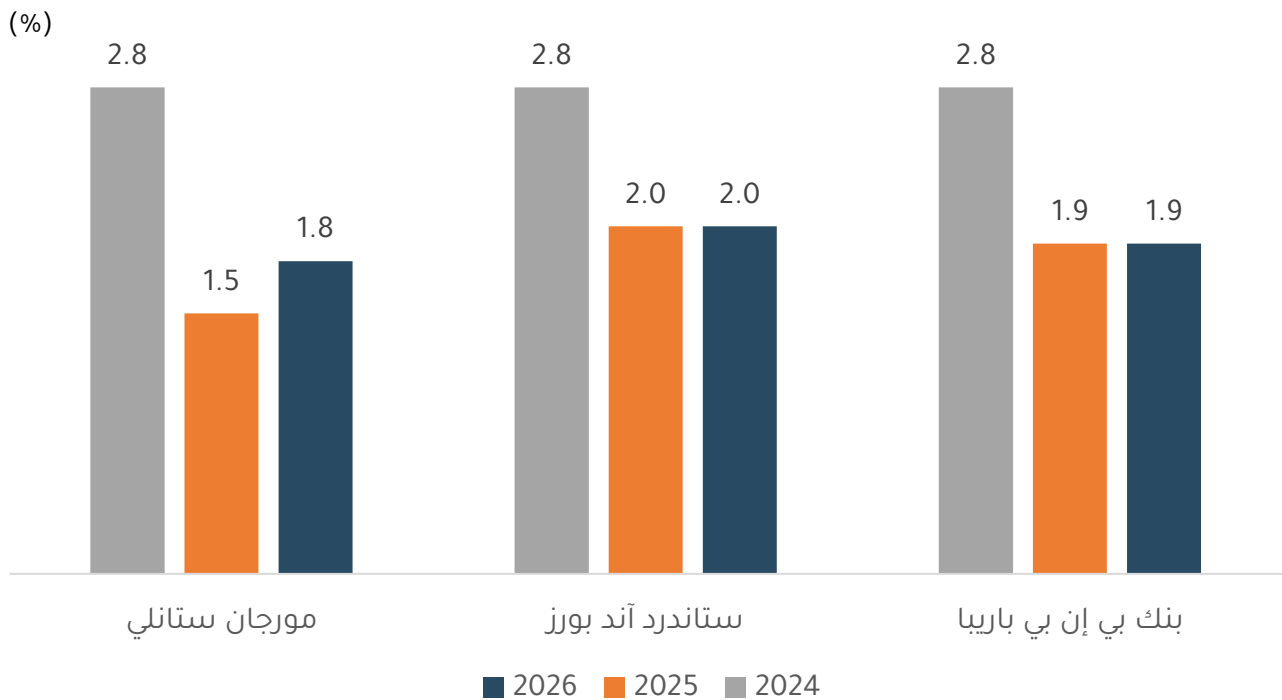
ثانيًا: أداء الاقتصادات الكبرى خلال الفترة (2024-2026)

يتناول هذا الجزء آفاق النمو في الاقتصادات الكبرى خلال الفترة (2024-2026)، مع التركيز على (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ومنطقة اليورو)، في ضوء تقديرات المؤسسات الدولية، بما يبرز مسارات التباطؤ أو الاستقرار النسبي، واختلاف محركات النمو، وتأثير السياسات الاقتصادية والظروف العالمية على أداء هذه الاقتصادات المحورية.

الولايات المتحدة الأمريكية

يتجه النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نحو مسار أكثر تباطؤًا بعد فترة من التوسع القوي، نتيجة تراكم عدة عوامل تضغط على النشاط الاقتصادي. فقد أدت حالة عدم اليقين المرتبطة بالتعريفات الجمركية والسياسات التجارية المتقلبة إلى إضعاف ثقة الشركات وكبح الاستثمار، بينما أسهمت القيود المفروضة على الهجرة وارتفاع التكاليف في زيادة الضغوط على سوق العمل والتضخم. ومع تراجع زخم الطلب المحلي وتشدد السياسة النقدية، يتحرك الاقتصاد الأمريكي تدريجيًا نحو مرحلة نمو أبطأ وأكثر حذرًا، تعكس انتقاله من موجة توسع استثنائية إلى مسار أكثر استقرارًا واتزانًا.

الشكل (2): تقديرات وتوقعات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2024-2026)



المصدر: تم الإعداد من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن كل مؤسسة دولية.

وفقًا للشكل رقم (2)، فقد تشير توقعات بنك بي إن بي باريبا (BNP Paribas) إلى تراجع واضح في وتيرة نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بعام 2024 الذي بلغ فيه النمو نحو 2.8%، إذ يُقدَّر أن يستقر معدل النمو عند قرابة 1.9% في عامي 2025 و2026، بما يعكس عودة النشاط الاقتصادي إلى مستواه المحتمل على المدى المتوسط. ورغم هذا الاستقرار النسبي، يتسم مسار النمو بعدم توازن هيكلي، مدفوعًا باستثمارات مركزة في مجالات الذكاء الاصطناعي والاستهلاك المرتبط بأثر الثروة لدى الشرائح الأعلى دخلًا، في مقابل تباطؤ أوسع في الديناميكيات الاقتصادية الكلية.

وفي هذا السياق، يُتوقع أن يرتفع التضخم ليلغ ذروته عند نحو 3.3% في منتصف عام 2026 بفعل تأثير الرسوم الجمركية، مع بقاءه فوق المستوى المستهدف حتى نهاية عام 2027. بالتوازي مع تباطؤ سوق العمل على جانبي العرض والطلب. وقد أسهمت إعادة توازن المخاطر المرتبطة بالتفويض المزدوج للاحتياطي الفيدرالي، مع تعزيز التركيز على التوظيف، في إطلاق دورة خفض لأسعار الفائدة، شملت ثلاثة تخفيضات خلال عام 2025، مع ترجيح تنفيذ خفض إضافي في مارس 2026 ليصل سعر الفائدة النهائي إلى نطاق 3.25%-3.50%.

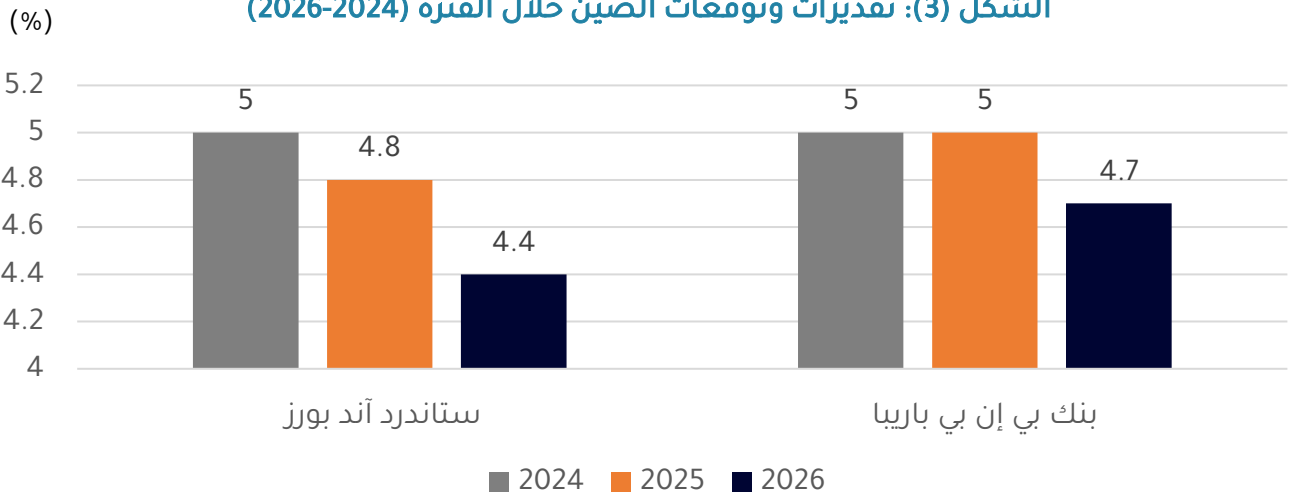
بينما وفقًا لوكالة ستاندرد آند بورز، فقد يعكس تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي من 2.8% في عام 2024 إلى نحو 2% في عامي 2025 و2026 انتقال الدورة الاقتصادية من مرحلة توسع قوي إلى وتيرة أقرب إلى النمو المحتمل؛ حيث يتجه نمو الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي إلى أدنى مستوياته الدورية نتيجة تباطؤ الدخل الحقيقي واستمرار ضغوط التضخم. في حين يظل سوق العمل في نمط توظيف وتسريح محدودين ما يقلص زخم الطلب الكلي، كما أن بقاء تضخم أسعار المستهلكين قريبًا من 3% خلال النصف الأول من العام المقبل يحد من القوة الشرائية قبل أن يتراجع تدريجيًا نحو 2%، وبالتوازي تستمر السياسة النقدية في مسار تيسير حذر عبر خفض تدريجي لأسعار الفائدة ما يعني أن الأوضاع المالية لا تزال مقيدة نسبيًا مقارنة بعام 2024؛ حيث يقتصر الدعم الرئيسي للنمو على الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية المادية والبرمجية للذكاء الاصطناعي التي ترفع الاستثمار لكنها لا تعوّض بالكامل تباطؤ الاستهلاك، وهو ما يفسر استقرار النمو عند مستوى أدنى وأكثر اعتدالًا خلال عامي 2025 و2026.

وأخيرًا أوضح مورجان ستانلي أن الاقتصاد الأمريكي يشهد حالة تذبذب خلال الفترة (2024-2026)، فقد بلغ النمو الاقتصادي نحو 2.8% في عام 2024 ثم تراجع ليصل إلى 1.5% خلال عام 2025، ومن المتوقع أن يشهد تباطؤًا ملحوظًا خلال الربعين الأولين من عام 2026، قبل أن يعاود التسارع في النصف الثاني من العام نفسه؛ مدفوعًا بزخم إنفاق المستهلكين والشركات، إلى جانب تيسير السياسات النقدية والمالية، ليحقق نموًا حقيقيًا في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 1.8% في عام 2026. كما تتعزز آفاق النمو المحتمل مع توسع تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي وما يصاحبه من زيادات في الإنتاجية.

الصين

يدخل الاقتصاد الصيني مرحلة من التباطؤ النسبي في وتيرة النمو، في انعكاس لتحولات أعمق في هيكل الاقتصاد ومسار الطلب الكلي. نتيجة تراجع الزخم في الطلب المحلي، واستمرار الضغوط في قطاع العقارات، إلى جانب تباطؤ الصادرات تحت تأثير ضعف الطلب العالمي وتصاعد القيود التجارية والتكنولوجية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظل ارتفاع مستويات المديونية والتحولات الديموغرافية، تتقلص قدرة محركات النمو التقليدية على الدفع بالاقتصاد، ما يرسم إطارًا عامًا لنمو أبطأ وأكثر تحفظًا، حتى مع الأثر المحدود للتفاهات التجارية المؤقتة وتخفيف بعض الرسوم الجمركية. وهذا يتضح من تقديرات وتوقعات المؤسسات الدولية لنمو الصين كما يتبين من الشكل أدناه.

الشكل (3): تقديرات وتوقعات الصين خلال الفترة (2024-2026)



المصدر: تم الإعداد من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن كل مؤسسة دولية.

وفقًا للشكل رقم (3)، تشير تقديرات بنك بي إن بي باريبا (BNP Paribas) إلى أن النمو الاقتصادي في الصين استقر عند نحو 5% في كل من عامي 2024 و2025، مدعومًا بمزيج من السياسات التيسيرية، لكنه ظل مقيّدًا بضعف الطلب المحلي واستمرار الضغوط في قطاع العقارات وتراجع ثقة القطاع الخاص. وفي المقابل، أسهم الأداء القوي نسبيًا للصادرات في دعم النشاط الصناعي، رغم تصاعد القيود التجارية. ومع ذلك، يُتوقع أن يتراجع النمو إلى نحو 4.7% في عام 2026، في ظل فقدان الصادرات جزءًا من زخمها واستمرار الضغوط الانكماشية، ما يعكس انتقال الاقتصاد الصيني إلى مسار نمو أبطأ وأكثر حذرًا.

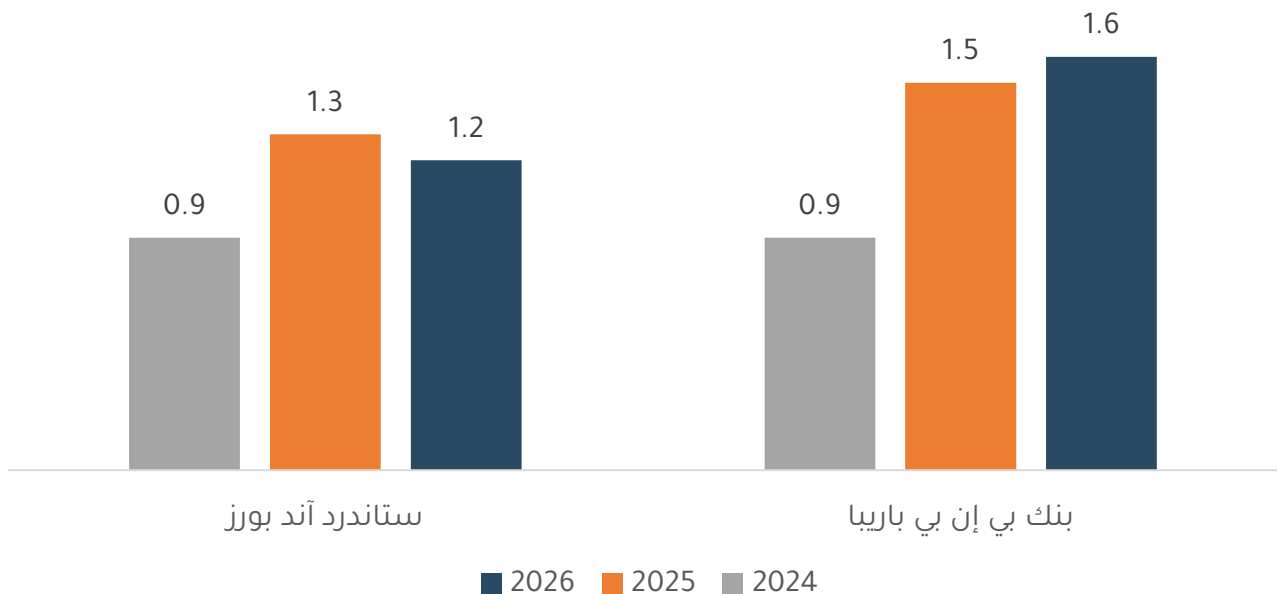
وبحسب وكالة ستاندرد آند بورز، فقد تشير تقديرات النمو الاقتصادي في الصين إلى مسار تباطؤ تدريجي خلال أفق التوقعات، إذ سجل الاقتصاد نموًا بنحو 5% في عام 2024، قبل أن يتراجع إلى قرابة 4.8% في عام 2025، مع استمرار الضغوط على الطلب المحلي وضعف تعافي الاستهلاك الخاص في ظل أزمة قطاع العقارات وتراجع ثقة القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن تخفيف حدة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية أسهم في دعم الصادرات مؤقتًا، فإن تصاعد النزعة الحمائية وتباطؤ الطلب العالمي يحدان من استدامة هذا الدعم، ما يدفع التوقعات إلى ترجيح تراجع معدل النمو إلى نحو 4.4% في عام 2026، في سياق انتقال الاقتصاد الصيني إلى وتيرة نمو أبطأ تعكس تحديات بنوية أعمق.

منطقة اليورو

يشهد النمو الاقتصادي في منطقة اليورو تحسّنًا تدريجيًا مدعومًا بانحسار الضغوط التضخمية، واستقرار الأوضاع المالية، وتراجع حالة عدم اليقين التجاري عالميًا؛ إذ يُتوقع أن يحافظ الاقتصاد على وتيرة نمو معتدلة خلال عام 2026، مع دور متزايد للسياسات المالية، ولا سيما في ألمانيا، إلى جانب استفادة المنطقة من الزخم العالمي في الاستثمارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، في ظل محدودية مجال التيسير النقدي. وهذا يتضح من تقديرات وتوقعات المؤسسات الدولية لنمو منطقة اليورو كما يتبين من الشكل رقم (4).

الشكل (4): تقديرات وتوقعات منطقة اليورو خلال الفترة (2024-2026)

(%)



المصدر: تم الإعداد من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن كل مؤسسة دولية.

ووفقًا لبنك بي إن بي باريبا (BNP Paribas) تشير التقديرات إلى أن اقتصاد منطقة اليورو حافظ على قدر ملحوظ من الصمود خلال عام 2025 محققًا نموًا بنحو 1.5%، مع توقعات بتسارع معتدل في وتيرة النمو خلال عام 2026 ليصل إلى 1.6%، مدفوعًا بنمو فصلي مستقر يُقدَّر بنحو 0.5% على مدار العام. ويستند هذا السيناريو إلى التوسع المالي المرتقب في ألمانيا، والزيادة المخططة في الإنفاق العسكري الأوروبي، إلى جانب متانة أسواق العمل. وفي المقابل، تظل التوقعات محاطة بدرجة من عدم اليقين في ظل هشاشة اتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وتصاعد التوترات مع الصين. وعلى صعيد الأسعار، يُرجَّح بقاء التضخم دون مستهدف 2% خلال عام 2026.

وبالنسبة لوكالة ستاندرد آند بورز، شهد النمو الاقتصادي في منطقة اليورو تعافيًا تدريجيًا خلال السنوات الأخيرة؛ إذ بلغ النمو نحو 0.9% في عام 2024 في ظل بيئة عالمية اتسمت بارتفاع عدم اليقين وتشديد الأوضاع المالية، قبل أن يتسارع إلى 1.3% في عام 2025 مدعومًا بانحسار الضغوط التضخمية، واستقرار أسواق العمل، وتحسن الظروف المالية، ويُتوقع أن يستقر النمو عند نحو 1.2% في عام 2026، بما يعكس انتقال اقتصاد المنطقة إلى نمط نمو معتدل ومستدام، يستند إلى تراجع المخاطر التجارية نسبيًا، واستفادة محدودة من الزخم العالمي في الاستثمارات التكنولوجية، مقابل استمرار القيود الهيكلية وضعف الزخم الخارجي.

وفي الختام، تُظهر التقديرات مجتمعة أن الاقتصادات الكبرى تتجه نحو مرحلة نمو أكثر اعتدالًا مقارنة بالسنوات السابقة، مع تباين واضح في مصادر الدعم والمخاطر؛ إذ يقود التحول الهيكلي والسياسات المالية والتكنولوجية مسار النمو، في مقابل استمرار التحديات المرتبطة بالتجارة العالمية، والتضخم، والاختلالات البنوية، ما يعكس بيئة اقتصادية عالمية أقل زخمًا وأكثر حذرًا.





03

آفاق اقتصادية معاصرة

توجهات الصحف الأجنبية

يرصد هذا الجزء أبرز المقالات في
الصحف والمجلات الأجنبية عن
الاقتصاد العالمي خلال عام 2025.



بين الصمود والهشاشة: رؤى الصحف الأجنبية للاقتصاد العالمي خلال عام 2025

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 مرحلة بالغة التعقيد اتسمت بتداخل الصدمات الجيوسياسية مع التحولات التكنولوجية والضغط الهيكلية طويلة الأمد، في ظل تصاعد التوترات التجارية، وتغير أنماط العولمة، وتنامي دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل النشاط الاقتصادي.



أ. عمر وهدان

رئيس فريق عمل بالإدارة العامة للمتابعة
الخارجية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ
القرار

مقدمة

حظي موضوع الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 باهتمام واسع ومتزايد من جانب الصحف والمجلات الاقتصادية العالمية، التي أولته مساحة بارزة ضمن تغطياتها وتحليلاتها الدورية، إدراكًا لأهمية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الدولي وما تحمله من تحولات عميقة وتداعيات ممتدة. فقد تبنت كبرى المنصات الإعلامية العالمية هذا الملف باعتباره أحد المحاور الرئيسة لفهم المشهد الدولي، في ظل تصاعد التوترات التجارية والجيوسياسية، وتباطؤ النمو في عدد من الاقتصادات الكبرى، وتنامي تأثير التحولات التكنولوجية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، على أنماط الإنتاج والعمل والتجارة. ولم يأت هذا الاهتمام الإعلامي بوصفه رصدًا آنيًا للمؤشرات الاقتصادية فحسب، بل انطلق من مقارنة تحليلية أوسع سعت من خلالها الصحف الأجنبية إلى تفسير ملامح التحول في بنية الاقتصاد العالمي، واستشراف مساراته المستقبلية، وتقييم قدرة النظام الاقتصادي الدولي على التكيف مع صدمات متزامنة ومتعددة. وفي هذا الإطار، يعرض هذا المقال أبرز توجهات الصحف العالمية في تناولها لقضايا الاقتصاد العالمي خلال عام 2025، محلًا طبيعة الخطاب الإعلامي السائد، وأبرز القضايا التي حظيت بالأولوية، والدلالات الكامنة وراء هذا التناول الإعلامي المكثف.

فايننشال تايمز: الاقتصاد العالمي في عصر الاضطراب

يعيش الاقتصاد العالمي حالة من الغموض والارتباك، وهو أمر طبيعي في ظل مشهد عالمي يشهد تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، إلى جانب الفوضى في قطاع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي قد تمثل التحول الأضخم في تاريخ البشرية. ورغم هذه الصدمات والتقلبات، فإن الاقتصاد العالمي أظهر قدرة لافتة على الصمود حتى الآن.

ويؤكد صندوق النقد الدولي في تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" وكلمة مديرته "كريستالينا جورجيفا" (Kristalina Georgieva) خلال اجتماعات "واشنطن" أن تباطؤ النمو العالمي يبدو محدودًا نسبيًا خلال العامين الحالي والمقبل، رغم حالة عدم اليقين. فقد تراجعت حدة الرسوم الجمركية عن المستويات التي أعلنتها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في "يوم التحرير" في أبريل 2025، حيث انخفض متوسط التعريفات التجارية الأمريكية من 23% إلى 17.5%.

كما تزايدت قدرة القطاع الخاص على التكيف، إذ سارعت الأسر والشركات إلى الإنفاق والاستثمار قبل ارتفاع الأسعار، واستوعب بعض المستوردين والمصدرين جزءًا من التكاليف. بالإضافة إلى ذلك تحسنت السياسات الاقتصادية في الدول النامية التي تعلمت من تجاربها السابقة، وأصبحت أكثر انضباطًا ماليًا ونقديًا.

ومع ذلك، يؤكد الصندوق أن العديد من الاقتصادات ما زالت تواجه هشاشة مالية عميقة، نتيجة اتساع العجز المالي وارتفاع مستويات الدين العام. ويُتوقع أن يتدهور وضع الميزان المالي الأمريكي في عام 2026، رغم الزيادة في إيرادات الرسوم. وفي الوقت نفسه، تبدو الحرب التجارية بين واشنطن وبكين مرشحة لمزيد من التصعيد، مع توجيه الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات للصين باستخدام نفوذها التجاري كأداة ضغط، وردّ بكين بفرض قيود على صادرات المعادن النادرة.

وعلى صعيد آخر، يشير التقرير إلى أن الاقتصادات الأشد فقرًا تواجه مخاطر تباطؤ حاد في النمو؛ بسبب تراجع المنح والقروض الميسرة، خاصة بعد إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو ما قد يؤدي إلى وفاة أكثر من 14 مليون شخص إضافي بحلول عام 2030.

فايننشال تايمز: الاعتماد الاستراتيجي يعيد تشكيل الاقتصاد العالمي

شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2025 تراجعًا نسبيًا في حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أن ملامح العلاقة الاقتصادية بين البلدين تغيرت جذريًا؛ إذ لم تعد الكلفة والكفاءة وحدهما المحركين الرئيسيين للقرارات الاقتصادية، بل برزت اعتبارات الأمن القومي، والمرونة في سلاسل الإمداد، والقدرة على مواجهة المخاطر الجيوسياسية، كعوامل حاسمة في رسم سياسات التجارة والاستثمار.

العولمة لم تنتهِ، ولا يزال مبدأ الميزة النسبية مؤثرًا، لكن نمطها يتطور نحو ما يُعرف بـ"الاعتماد الاستراتيجي المتبادل". فقد باتت الشركات متعددة الجنسيات توازن بين خفض التكاليف وضمان أمن الإمدادات؛ ما أدى إلى زيادة المخزونات وارتفاع التكاليف وتنامي الرقابة السياسية.

الأرقام تعكس هذا التحول؛ فقد انخفضت حصة الصين من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من 22% عام 2017 إلى 13.4% في 2024، مقابل صعود دور فيتنام والمكسيك. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بأكثر من 90% خلال أربع سنوات، خاصة في القطاعات الحساسة مثل التكنولوجيا، بينما اتجهت الشركات إلى استراتيجيات "الصين للصين" وتنويع مواقع الإنتاج نحو أسواق بديلة.

في المقابل، تطور الاقتصاد الصيني داخليًا بسرعة في التصنيع المتقدم والتكنولوجيا، لكنه ما زال يسعى لجذب المزيد من رأس المال الأجنبي. أما الاستثمارات الصينية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد هبطت بأكثر من 95% منذ 2016، مع إعادة توجيه رأس المال نحو جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

هذا وقد بات العمل في السوق الصينية يتطلب مواجهة تحديات تنظيمية وأمنية، إلى جانب قيود على البيانات ورأس المال، الأمر الذي يدفع الشركات إلى تبني استراتيجيات مرنة، ووضع خطط طوارئ، وتعميق فهمها للسياق المحلي.

العلاقة الأمريكية الصينية تدخل مرحلة جديدة معقدة تقوم على إعادة تعريف الترابط الاقتصادي وفق متغيرات أمنية واستراتيجية. ويتطلب النجاح في هذا المشهد من الشركات قدرًا أكبر من المرونة والذكاء في اتخاذ القرار؛ إذ تبقى هذه العلاقة المحور الأهم في النظام الاقتصادي العالمي.

الإيكونوميست: استمرار زخم الاقتصاد العالمي رغم التوترات التجارية وتحديات الذكاء الاصطناعي

يشهد الاقتصاد العالمي أداءً أفضل مما كان متوقعًا رغم السياسات التجارية التي أعلنها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أثارت في البداية توقعات بتراجع حاد في النمو وثقة المستهلكين؛ حيث أظهرت الأسواق المالية مؤشرات على الركود، وتراجعت مؤشرات النمو الفوري.

غير أن التطورات اللاحقة كشفت عن مرونة ملحوظة في النشاط الاقتصادي العالمي؛ حيث تشير بيانات بنك "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs) إلى أن الاقتصاد العالمي ينمو في الوقت الراهن بوتيرة تقترب من مستوياته السابقة، كما سجل "مؤشر مديري المشتريات" (PMI) العالمي الصادر عن بنك "جي بي مورجان" (J.P. Morgan) أعلى مستوى له منذ 14 شهرًا.

ووفقًا لتقديرات بنك "الاحتياطي الفيدرالي" في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.9% في الربع الثالث من عام 2025، وهي وتيرة قوية رغم توقع تباطؤها في الربع الأخير. ومن بين دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD)، لم يتبق سوى دولة واحدة هي فنلندا في حالة ركود، مقارنة بثماني دول في مطلع 2023. كما ارتفعت توقعات النمو العالمي للعام نفسه من 2.2% إلى 2.6%.

ويرجع تحسن الأداء الاقتصادي العالمي جزئيًا إلى أن الرسوم الجمركية التي أعلنها "ترامب" كانت أقل حدة مما أعلن بدايةً؛ فبينما أشارت سياساته في أبريل إلى رسوم تصل إلى 28%، لم تتجاوز الرسوم الفعلية في الوقت الحالي 10%. كما أسهمت السياسات المالية التوسعية في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الطلب وزيادة النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، قد تتغير هذه الظروف في أي وقت إذا قررت الإدارة الأمريكية فرض رسوم جديدة أو خفض العجز المالي. لكن في الوقت الراهن، يثق المستثمرون في استمرار الزخم الاقتصادي القوي.

ويعزز هذا التفاؤل بشأن آفاق الاقتصاد العالمي الأداء الجيد للشركات؛ إذ ارتفعت أرباح الشركات العالمية بنسبة 7% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2025، وهو معدل يفوق المتوسط التاريخي. كما وصل مؤشر "إم إس سي آي" (MSCI) للأسهم العالمية إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، وحققت أسهم الشركات الدورية-المرتبطة بالسلع الكمالية والإنشاءات- أداءً متفوقًا مقارنة بالشركات الدفاعية التي تقدم منتجات أساسية.

وفي المقابل، تتراجع المخاوف المرتبطة بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي؛ إذ يرى بعض المراقبين أن الإنفاق على هذه التكنولوجيا، لا سيما في مراكز البيانات، هو المحرك الرئيس للنمو، مما قد يسبب أزمة إذا تباطأ الاستثمار فيها.

وبالنسبة إلى المخاوف من تباطؤ التوظيف بسبب الذكاء الاصطناعي، فلا توجد أدلة قوية على ذلك؛ فرغم تراجع نمو الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا، تشير التقديرات إلى أن سوق العمل لم تشهد اضطرابًا ملموسًا منذ إطلاق "تشات جي بي تي" (Chat GPT)، ويُرجَّح أن يكون ضعف سوق العمل الأمريكية مرتبطًا بعوامل؛ مثل: القيود على الهجرة التي تفرضها الإدارة الأمريكية.

على صعيد آخر، فقد أضافت دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" الأخرى نحو ثلاثة ملايين وظيفة في النصف الأول من العام الجاري، وهو مستوى طبيعي مقارنة بما كان عليه الوضع قبل جائحة "كوفيد-19".

مع ذلك، تظل ثقة المستهلكين أقل من مستويات ما قبل الجائحة، رغم ارتفاعها في الولايات المتحدة الأمريكية من أدنى مستوياتها المسجلة في أبريل ومايو، فيما يستمر ارتفاع مؤشرات عدم اليقين الاقتصادي على المستوى العالمي.

في الختام، فإن استمرار النشاط الاقتصادي القوي بعد ستة أشهر من بداية التوترات التجارية يشير إلى قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع الأزمات وامتصاص الصدمات، سواء كانت ناجمة عن سياسات تجارية أو مخاوف من الذكاء الاصطناعي.

بروجيكت سينديكيت: الاقتصاد العالمي بين الصمود والهشاشة

تُظهر التحديثات الأخيرة لمؤشر "تيجر" الصادر عن معهد "بروكينجز" و"فايننشال تايمز" أن الاقتصاد العالمي، رغم مرونته الملحوظة يمرّ بمرحلة من التباطؤ والقلق. وعلى الرغم من أن الأسواق ما زالت متماسكة، فإن التوترات التجارية التي أشعلتها سياسات الرئيس "دونالد ترامب"، إلى جانب تصاعد عدم اليقين السياسي بدأت تترك آثارًا واضحة على الثقة بالاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

وفي هذا السياق، تواجه الاقتصادات المتقدمة تحديات متزايدة تتعلق بارتفاع الديون وشيخوخة السكان وجمود السياسات الداخلية، في حين تُظهر الأسواق الناشئة علامات ضعف بعد فترة من الاستفادة من ضعف الدولار.

وقد أدّت موجة الرسوم الجمركية الأمريكية إلى اضطراب سلاسل الإمداد وتراجع الطلب الاستهلاكي العالمي، بينما تواصل البورصات تسجيل مستويات مرتفعة مدفوعة بالتفاؤل حول الذكاء الاصطناعي رغم ضعف التوقعات الاقتصادية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ النمو يفقد زخمه نتيجة السياسات المتقلبة، والتشدد في ملف الهجرة، وتراجع الإنفاق الاجتماعي. ولا يزال خطر الركود منخفضًا، لكن مؤشرات سوق العمل أصبحت أقل قوة، فيما يضيق الهامش أمام مجلس الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ قرارات جديدة مع ارتفاع التضخم وضغوط البيت الأبيض لخفض أسعار الفائدة.

أما في أوروبا، فتواجه ألمانيا عالمًا ثالثًا من الانكماش؛ بسبب تراجع القدرة التنافسية الصناعية ونقص المهارات، في حين تقف فرنسا على حافة أزمة مالية نتيجة الإنفاق العام المفرط والانقسام السياسي الذي يعرقل الإصلاحات.

ورغم هذا المشهد المضطرب، تبرز بعض النقاط الإيجابية في جنوب أوروبا؛ إذ تشهد كل من إيطاليا وإسبانيا واليونان تحسنًا في أوضاعها المالية واستفادة من النشاط القوي في قطاع الخدمات وارتفاع الأجور.

في المقابل، يعاني الاقتصاد البريطاني ركودًا شبه كامل وسط ضغوط معيشية متزايدة وضعف الخدمات العامة، بينما تواجه اليابان تضخمًا متسارعًا دفعها إلى تشديد سياستها النقدية رغم المخاطر على صادراتها. أما كوريا الجنوبية، فتعاني ضعف الطلب الداخلي، واحتمال تراجع صادراتها الصناعية بفعل الرسوم الجمركية الأمريكية.

وفي آسيا، تحافظ الصين على وتيرة نمو مستقرة لكنها غير متوازنة، إذ يعاني الاستهلاك المحلي الضعف في ظل منافسة شرسة بين الشركات وتراجع سوق العقارات، رغم الارتفاع القوي في أسواق الأسهم المدفوع بطفرة الذكاء الاصطناعي.

أما الهند، فتمثل الاستثناء الأبرز بفضل نمو قوي واستقرار مالي نسبي، غير أن تراجع العلاقات الاقتصادية مع "واشنطن" يهدد جاذبيتها الاستثمارية. في المقابل، تباطأ نمو روسيا مع انخفاض أسعار الطاقة وارتفاع الإنفاق العسكري، فيما تواجه اقتصادات أمريكا اللاتينية تحديات مماثلة تتعلق بضعف الاستثمار واستمرار العجز الخارجي.

وفي الختام، يبدو أن الاقتصاد العالمي لا يزال صامدًا، رغم التوترات الجيوسياسية وارتفاع المخاطر. فإن هذا الصمود يخفي هشاشة هيكلية قد تتفاقم مع أي تباطؤ إضافي. وتبقى الفرصة متاحة أمام صناع القرار لاستغلال فترة الاستقرار النسبي في تنفيذ إصلاحات جادة تعزز مرونة الاقتصاد العالمي أمام صدمات المستقبل.

بروجيكت سينديكت: تحولات هيكلية عميقة تعيد رسم ملامح النظام الاقتصادي العالمي

في أواخر عام 2025، تستمر التحولات الاقتصادية العالمية في التسارع تحت وطأة تباطؤ النمو وتصاعد التوترات التجارية وتشديد القيود على تدفقات رؤوس الأموال وتزايد ضغوط الهجرة، بما يهدد أسس التعددية ويدفع نحو صعود التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل "البريكس بلس"، ممهدًا لإعادة ترتيب عميقة في هيكل الاقتصاد العالمي.

وإلى جانب تلك التحولات، تبرز عدة اتجاهات هيكلية لا تقل تأثيرًا ولا أهمية عن التغيرات الاقتصادية السابقة، وفي مقدمتها التحولات الديموغرافية التي تعيد تشكيل الأسواق والمجتمعات؛ ففي الوقت الراهن تزداد معدلات شيخوخة سكان العالم بوتيرة سريعة بينما سيتراجع معدل الإعالة من 9.4 أفراد في سن العمل لكل متقاعد عام 1997 إلى 3.9 فقط بحلول عام 2050؛ مما يضغط على أنظمة التقاعد والمالية العامة.

هذا، وتختلف اتجاهات النمو السكاني بين الدول؛ فبينما تنمو الهند لتصبح الأكثر سكانًا في العالم، مع توقعات بتضاعف سكان نيجيريا ثلاث مرات، من المرجح أن يتقلص عدد سكان الصين وإيطاليا واليابان بشكلٍ حاد، الأمر الذي يخلق فجوة متزايدة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

ومن المتوقع أن تزداد هذه الفجوة مع دخول مئات الملايين من العمال الجدد إلى أسواق العمل في الدول النامية، في وقت تعاني فيه الدول المتقدمة من انكماش ديموغرافي؛ مما يزيد من تدفقات الهجرة إلى الدول المتقدمة ويضاعف التوترات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. علاوة على ذلك، من المرجح أن تتغير أنماط الاستهلاك العالمية تأثيرًا بالتحولات الديموغرافية؛ إذ سينتقل النمو السكاني نحو اقتصادات أقل دخلًا تستهلك سلعة أقل قيمة.

اتصالًا، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد العوامل التي ستعيد تشكيل أسواق العمل؛ ففي حين يسهم في تعزيز الإنتاجية، فإنه يهدد في الوقت نفسه بإزاحة ملايين الوظائف الروتينية، مما قد يخلق طبقة واسعة من العاطلين ويزيد من حالة عدم المساواة إذا تركزت مكاسبه في رؤوس الأموال على حساب العمالة. وفي حال وقوع ذلك، ستضطر الحكومات إلى التدخل عبر سياسات ضريبية أوسع وبرامج رفاه جديدة؛ مما يضع ضغوطًا إضافية على الشركات الكبرى.

في سياق آخر، تتفاقم القيود المرتبطة بالموارد الطبيعية؛ إذ تواجه المعادن الحيوية مثل النحاس والليثيوم والنيكل عجزًا هيكليًا يهدد تحول الطاقة العالمي، بينما تزداد ندرة المياه من هشاشة الأمن الغذائي، وتضغط على قطاعات التكنولوجيا كثيفة الاستهلاك للمياه.

ومن الجدير بالذكر أن شهية المستثمرين للمخاطرة في الولايات المتحدة الأمريكية تتصاعد بشكلٍ حاد، مدفوعة ببيئة تنظيمية مرنة وتدفقات استثمارية ضخمة نحو الأسهم والأصول البديلة، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع تقييمات الأسهم وتغذية المضاربات. فضلًا عن ذلك، تستمر المخاطر في الزيادة نتيجة توسع النظام المصرفي الموازي وتراجع فاعلية السياسة النقدية؛ حيث قد لا تصل تخفيضات الفائدة إلى الاقتصاد الحقيقي؛ مما يحد من قدرة صناع السياسات على تحفيز النمو الاقتصادي.

في المقابل، تتراجع شهية المستثمرين للمخاطرة في أوروبا والمملكة المتحدة؛ إذ تعوق البيروقراطية وتجزؤ الأسواق تدفق رؤوس الأموال، ويتجلى ذلك في ضعف أسواق رأس المال وتراجع دور لندن المالي. وتهدد هذه الاتجاهات مجتمعة بتآكل القدرة التنافسية الأوروبية وخطر تفويت دورة الذكاء الاصطناعي؛ مما قد يحول القارة إلى مستهلك للتكنولوجيا بدل من قيادتها.

في الختام، تتلاقى هذه التحولات لتؤكد أن الاقتصاد العالمي يقف عند مفترق حاسم؛ حيث لم يعد الاكتفاء بإدارة الأزمات الآنية كافيًا لضمان الاستقرار والنمو، بل ينبغي اتخاذ قرارات جريئة واستراتيجيات طويلة الأمد، فالتردد سيعمّق الاختلالات القائمة ويزيد كلفة التصحيح لاحقًا.

بروجيكت سينديكت: فرص الدول النامية في قلب التحول الاقتصادي العالمي لصناعات المستقبل

يشير متخصصون إلى أن الاقتصاد العالمي سيُعاد تشكيله خلال الخمسة عشر عامًا المقبلة عبر 18 قطاعًا ديناميكيًا عالي النمو تشمل التجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والسيارات الكهربائية، والمركبات ذاتية القيادة، والروبوتات، والتشييد المعياري، والأدوية الجديدة لعلاج السمنة. ويتوقعون أن تمثل هذه القطاعات نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2040، أي أربعة أضعاف حصتها الحالية، مما سيعزز النمو والإنتاجية ومستويات المعيشة حول العالم.

تُساهم السيارات الكهربائية والمركبات الذاتية في خفض الانبعاثات وحوادث الطرق، فيما يوفر البناء المعياري مساكن أعلى جودة بتكلفة أقل. ورغم أن هذه القطاعات تُدار أساسًا من شركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين، فإن آثارها تمتد إلى الاقتصادات كلها، وتتيح فرصًا كبيرة للدول النامية لتجاوز البنى التقليدية القديمة والانتقال مباشرة إلى التقنيات الحديثة، كما حدث سابقًا عند تخطي الهاتف الأرضي إلى المحمول والانتقال المبكر إلى الخدمات المصرفية الرقمية.

وتبرز "الهند" كنموذج واضح على هذا التحول؛ إذ قفزت إيرادات سوق التجارة الإلكترونية فيها من 3.9 مليارات دولار عام 2009، إلى 200 مليار دولار عام 2024، ومن المتوقع أن ترتفع حصة المبيعات الإلكترونية إلى 37% بحلول عام 2030. وتتمتع "الهند" أيضًا برأسمال بشري متميز يجعلها قادرة على قيادة مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني. كما أثبتت قدرتها على الابتكار منخفض التكلفة من خلال تصنيعها للسيارات الكهربائية الصغيرة وإطلاقها المسبار "مانجاليان" إلى المريخ بتكلفة محدودة مقارنة بنظيراتها الأمريكية والأوروبية، ما يؤهلها للتوسع في تسعة من مجالات النمو، وتحقيق إيرادات إضافية قد تصل إلى تريليوني دولار بحلول عام 2030.

اتصالًا، تسلك دول نامية أخرى مسارات مختلفة؛ إذ تستثمر "البرازيل" في الطيران المتقدم، بينما أصبحت "المغرب" و"إندونيسيا" مركزين لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية بفضل امتلاكهما للمعادن الحيوية. وتُعيد هذه المجالات الجديدة أيضًا إحياء الصناعات التقليدية؛ حيث تُحدث الروبوتات والطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي التحويلي تغييرات جذرية في التصنيع والتجزئة والرعاية الصحية. كما تُساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحكومات على تحليل البيانات العامة وتحسين الخدمات، فيما تسهم أدوية السمنة الحديثة في تحسين الصحة العامة عالميًا.

وهنا تبرز ثلاث أولويات للدول النامية: أولها تهيئة بيئة أعمال داعمة من خلال إصلاح القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية. وثانيها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تراجعت حصتها في الأسواق النامية منذ عام 2022، إلى نحو 30% فقط. أما الأولوية الثالثة والأهم فهي الاستثمار في البشر، إذ لم تعد ميزة العمالة منخفضة التكلفة كافية في قطاعات يقودها الابتكار والتكنولوجيا، ما يجعل التعليم والتدريب ركيزة أساسية للنمو المستدام.

ومع اشتداد المنافسة العالمية، تصبح الدول التي تُنمّي مهارات رأس مالها البشري أكثر قدرة على تحقيق الازدهار طويل الأمد. ورغم أن بعض القطاعات قد تتباطأ تبعاً للسياسات، فإن الاتجاه العام يؤكد أن مستقبل النمو العالمي سيُصنع في الاقتصادات التي تواكب التحول التقني، وتستثمر في الإنسان، وإلا فإنها ستتخلف عن الركب.

مودرن ديبلوماسي: التحولات المحتملة في النظام الاقتصادي العالمي في حال تباطؤ الاقتصاد الأمريكي

الاقتصاد الأمريكي، رغم استمراره كأكبر اقتصاد عالمي واحتفاظه بالدولار كعملة احتياط رئيسية، يواجه تحديات متصاعدة قد تؤثر في استقراره الداخلي ودوره في النظام الاقتصادي الدولي. فمع تجاوز الدين العام 34 تريليون دولار وارتفاع أسعار الفائدة بهدف احتواء التضخم، تظهر بوادر تباطؤ اقتصادي يثير مخاوف من ركود ممتد قد تكون له انعكاسات واسعة.

وأُسهم حجم الدين العام وسياسات التشديد النقدي في تراجع وتيرة الاستثمار وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الضغوط على مستويات الاستهلاك. كما أن التوجهات الاقتصادية التي تعطي أولوية للإنتاج المحلي عبر فرض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم الصناعي قد أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإلى توترات في سلاسل الإمداد والتجارة العالمية. في الوقت ذاته، تتزايد المبادرات الدولية الرامية إلى تنويع أدوات التسوية التجارية والاحتياطات النقدية بما يقلل من الاعتماد على الدولار الأمريكي، وهو ما قد يؤثر في موقع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام المالي العالمي.

وينعكس أي تباطؤ حاد في الاقتصاد الأمريكي على الطلب العالمي ويؤدي إلى تراجع في الصادرات لدى عدد من الاقتصادات المرتبطة بالسوق الأمريكية، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. كما قد تشهد الأسواق المالية العالمية موجاتٍ من تقلبات رأس المال وأسعار الصرف، الأمر الذي ينعكس على استقرار الاقتصادات النامية ويزيد من احتمالات تعرضها لضغوط مالية.

ووفقاً لما يراه بعض الخبراء، تمتلك الصين قدرة نسبية على مواجهة آثار أية أزمة اقتصادية عالمية محتملة، مستفيدة من تنوع شراكاتها التجارية وسياساتها الداعمة للاستهلاك المحلي، إضافة إلى جهودها في توسيع استخدام عملتها في المبادلات التجارية عبر مبادرات، مثل: "الحزام والطريق". ومع ذلك، يلفت البعض الانتباه إلى أن الاقتصاد الصيني يواجه بدوره تحديات داخلية تتعلق بالقطاع العقاري والدين العام والنمو السكاني.

أما أوروبا، فتستفيد من مؤسساتها المالية الموحدة وسياساتها الاجتماعية في احتواء الأزمات، لكنها تظل متأثرة بالطلب الأمريكي وبالتحولات الجيوسياسية وفي مجال الطاقة. في حين يبرز تجمع "البريكس" كأحد الأطر الاقتصادية التي قد تسعى لتعزيز التعاون التجاري والمالي بين أعضائه وتقليل الاعتماد على النظام المالي القائم على الدولار.

ومن ثم، فإن أي اضطراب اقتصادي كبير في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون له تداعيات عالمية، لكن الاقتصاد الدولي اليوم أكثر تنوعًا وتعددًا في مراكزه مقارنة بما كان عليه في ثلاثينيات القرن الماضي. كما أن تعدد الفاعلين الإقليميين وتطور آليات التعاون الدولي قد يساهمان في الحد من الآثار السلبية لأزمة محتملة، وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي يتطلب تنسيقًا دوليًا وتعاونًا مؤسسيًا واسعًا لضمان استدامة النمو الاقتصادي العالمي.

خاتمة

في ضوء ما عكسه تناول الصحف والمجلات الاقتصادية العالمية لقضايا الاقتصاد الدولي خلال عام 2025، يتضح أن الإعلام الاقتصادي لم يكتفِ برصد التطورات الظرفية أو متابعة المؤشرات قصيرة الأجل، بل تبنت مقارنة تحليلية أعمق سعت إلى فهم التحولات الهيكلية التي يعاد من خلالها تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. وقد أظهرت هذه التغطيات توازنًا نسبيًا بين الإقرار بمرونة الاقتصاد العالمي وقدرته على التكيف مع الصدمات المتلاحقة، وبين التحذير من هشاشته الكامنة وما يواجهه من مخاطر متزايدة، سواء على صعيد التوترات التجارية والجيوسياسية، أو تصاعد أعباء الديون، أو اتساع فجوات التنمية بين الاقتصادات. كما أبرزت الصحف الأجنبية إدراكًا متناميًا بأن مسار الاقتصاد العالمي بات أكثر تعقيدًا، تحكمه اعتبارات استراتيجية وأمنية إلى جانب العوامل الاقتصادية التقليدية، وهو ما يفرض على صناع السياسات والشركات على حد سواء تبني رؤى أكثر مرونة وطويلة الأمد. وفي المحصلة، تكشف توجهات الصحف العالمية خلال عام 2025 عن توافق ضمني على أن مرحلة إدارة الأزمات لم تعد كافية لضمان الاستقرار والنمو، وأن مستقبل الاقتصاد العالمي سيتحدد بمدى القدرة على تنفيذ إصلاحات هيكلية جادة، وتعزيز التعاون الدولي، والاستعداد المسبق لمواجهة صدمات أكثر عمقًا في السنوات المقبلة.



04

آفاق اقتصادية معاصرة



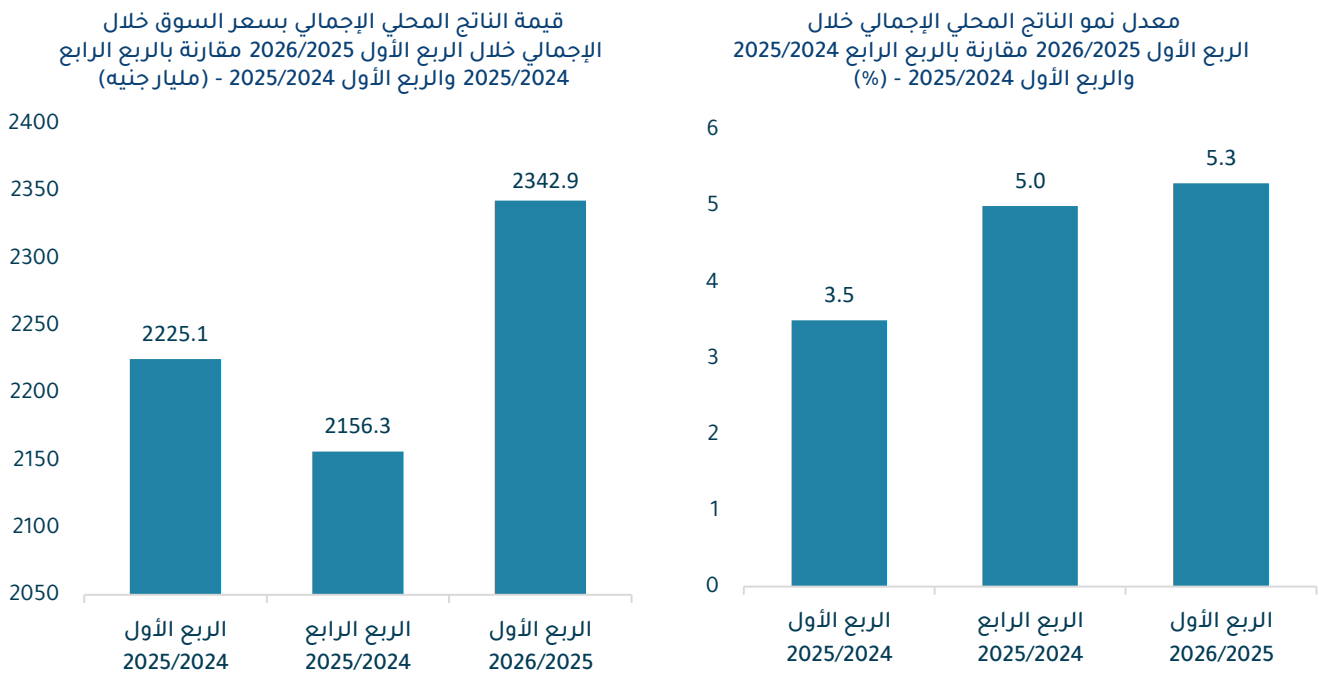
المؤشرات الاقتصادية المحلية

يستعرض هذا الجزء بعض المؤشرات
الاقتصادية المحلية.



أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي

الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

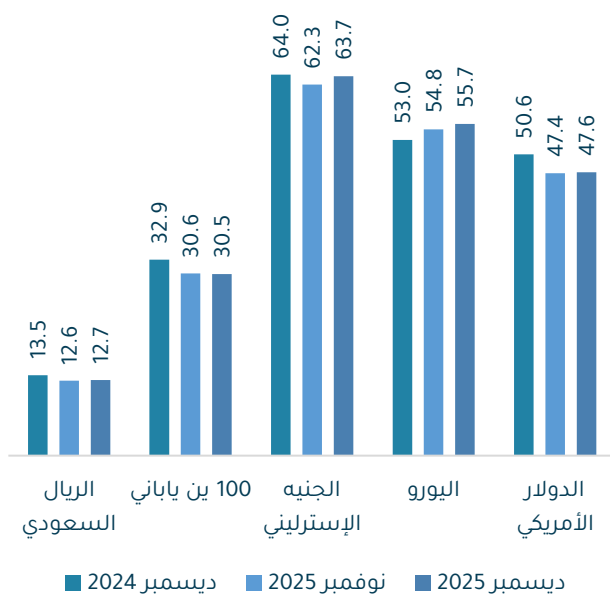
الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لعناصر الإنفاق بالأسعار الثابتة

(مليار جنيه)

معدل التغير %		الربع الأول 2026/2025	الربع الرابع 2025/2024	الربع الأول 2025/2024	المؤشر
سنتي	ربع سنتي				
4.7	2.5	2011.6	1962.6	1920.8	الاستهلاك العائلي
1.7	24.2	147.5	118.8	145.0	الاستهلاك الحكومي
24.3	26.7-	278.8	380.6	224.3	الاستثمار والمخزون
1.4	12.4-	417.6	476.5	411.9	الصادرات السلعية والخدمات
7.5	34.5-	512.6	782.2	476.8	الواردات السلعية والخدمات

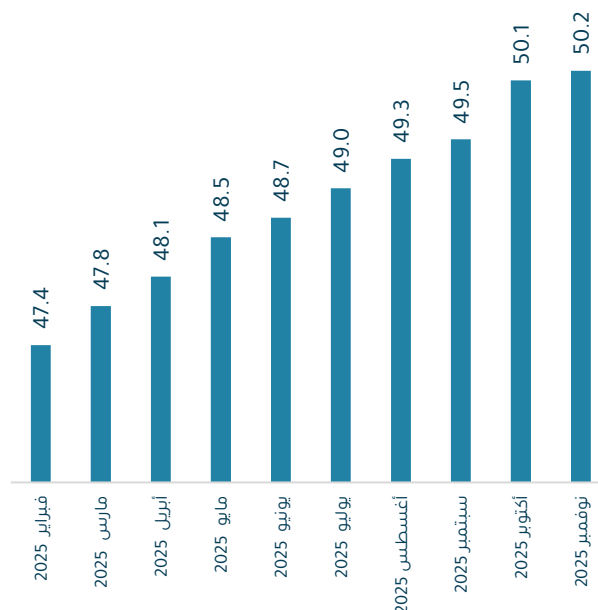
ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

متوسط سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأخرى خلال
شهر ديسمبر 2025 مقارنة بشهر نوفمبر 2025، وشهر
ديسمبر 2024 - (جنيه)



المصدر: البنك المركزي المصري.

تطور قيمة صافي الاحتياطيات الدولية خلال الفترة
فبراير 2025 - نوفمبر 2025 (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

السيولة المحلية

(مليار جنيه)

معدل التغير %		أكتوبر 2025 *	سبتمبر 2025	أكتوبر 2024	المؤشر
سنوي	شهري				
32.5	1.2	3680.0	3637.7	2778.1	المعروض النقدي
18.2	0.2	10006.9	9985.1	8469.5	أشباه النقود
21.7	0.5	13686.8	13622.8	11247.6	السيولة المحلية M2

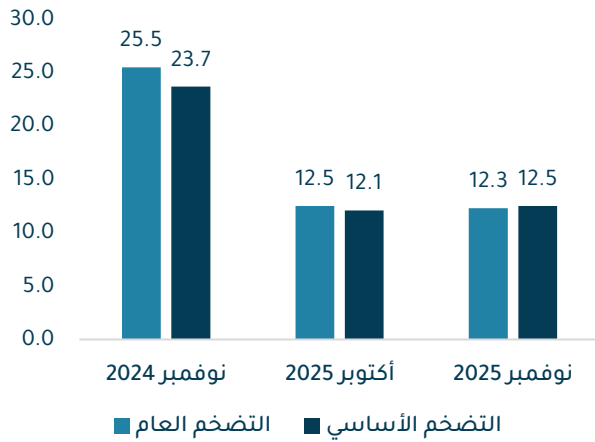
معدل التغير %		يونيو 2025	مايو 2025	يونيو 2024	المؤشر
سنوي	شهري				
4.3-	1.4	72.1	70.7	76.4	السيولة المحلية/الناتج المحلي الإجمالي (%)

* بيان مبدئي.

المصدر: البنك المركزي المصري.

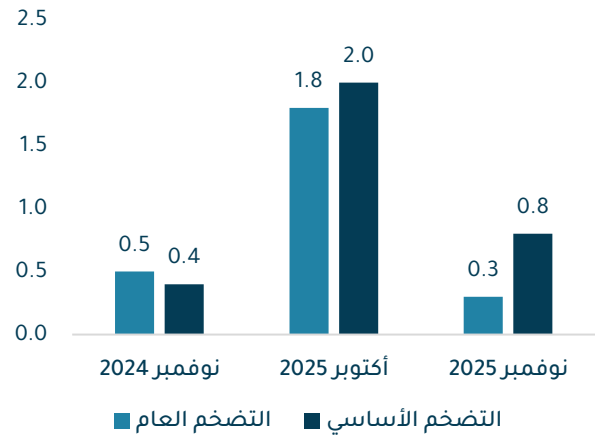
ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

معدل التضخم العام والأساسي على أساس سنوي
خلال شهر نوفمبر 2025 مقارنة بشهر أكتوبر 2025،
وشهر نوفمبر 2024 - (%)



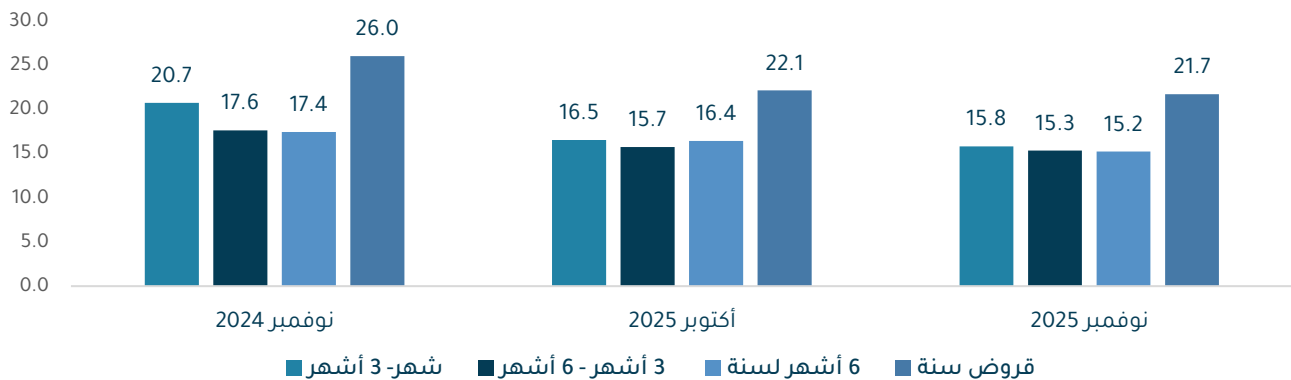
المصدر: البنك المركزي المصري.

معدل التضخم العام والأساسي على أساس شهري
خلال شهر نوفمبر 2025 مقارنة بشهر أكتوبر 2025،
وشهر نوفمبر 2024 - (%)



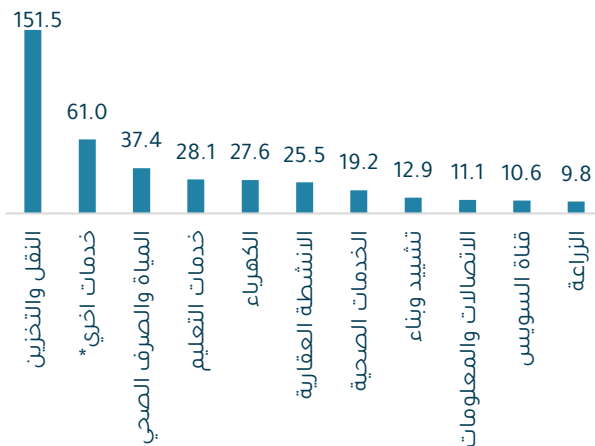
المصدر: البنك المركزي المصري.

متوسط سعر الفائدة الشهرية المرجحة خلال شهر نوفمبر 2025 مقارنة بشهر أكتوبر 2025، وشهر نوفمبر 2024 - (%)



المصدر: البنك المركزي المصري.

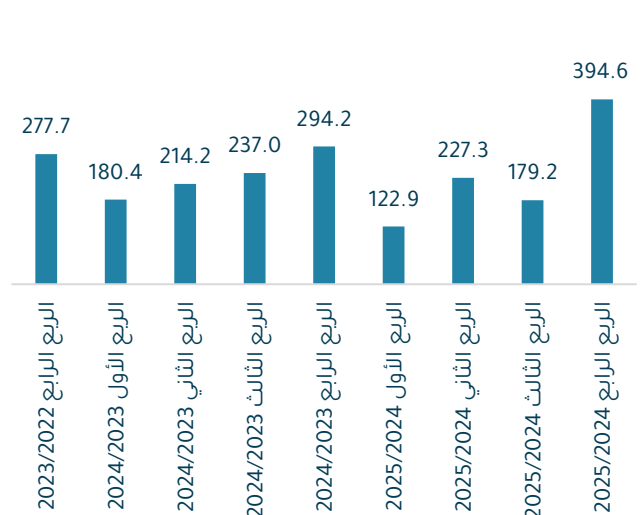
قيمة الاستثمارات العامة المنفذة وفقًا للأنشطة
الاقتصادية خلال الربع الرابع 2025/2024
(مليار جنيه)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

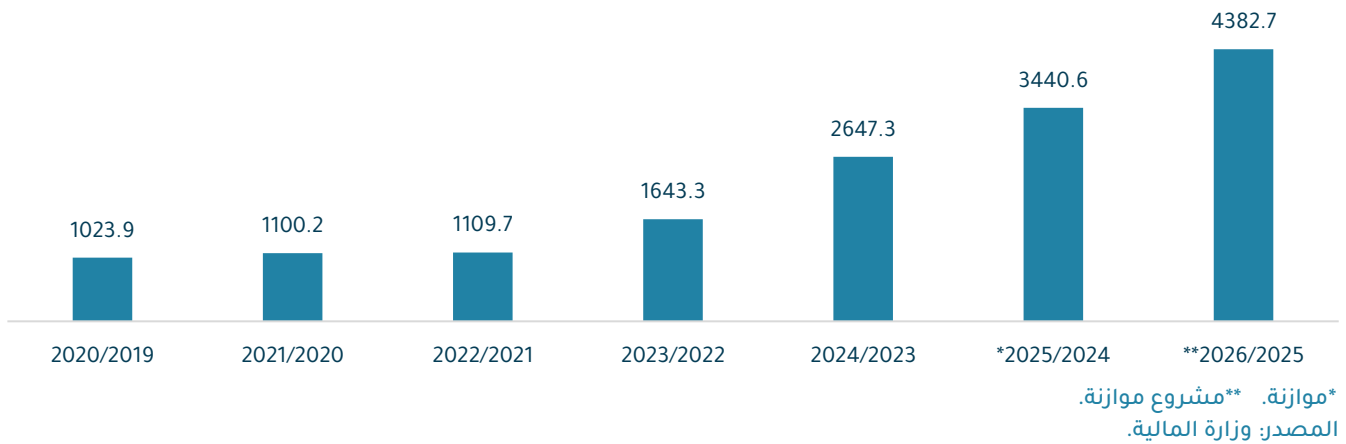
* تشمل خدمات أخرى، وتحويلية أخرى، وتكرير البترول، والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي، والغاز الطبيعي، والبترول الخام، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، واستخراجات أخرى.

تطور قيمة الاستثمارات العامة المنفذة خلال الفترة
(الربع الرابع 2023/2022 - الربع الرابع 2025/2024)
(مليار جنيه)



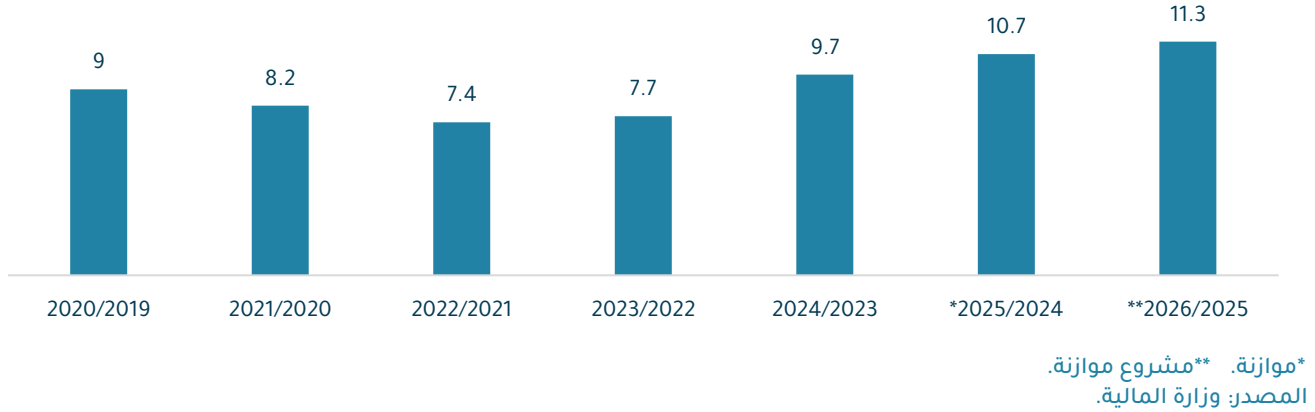
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

تطور إجمالي خدمة الدين الحكومي (المحلي والخارجي) خلال الفترة (2020/2019 – 2026/2025) (مليار جنيه)

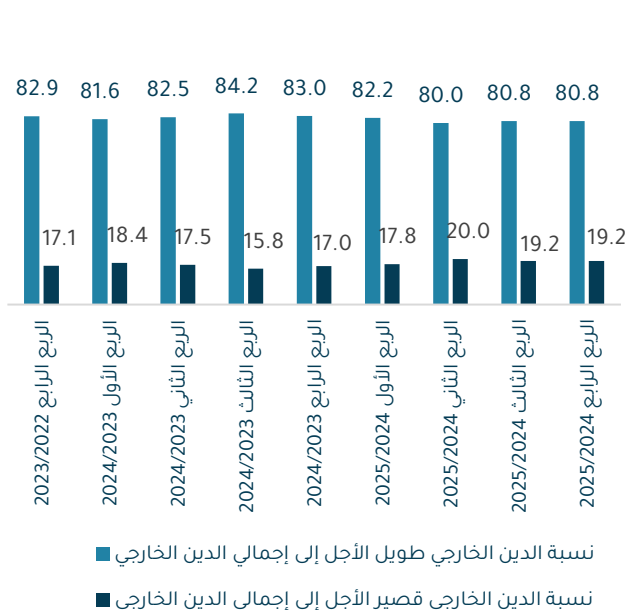


قيمة الأعباء التي يتحملها الاقتصاد القومي نتيجة الاقتراض تتمثل في الفوائد التي يتم دفعها نتيجة هذا الدين في فترة زمنية معينة، وتشمل مدفوعات أقساط الدين والفوائد الفعلية خلال العام.

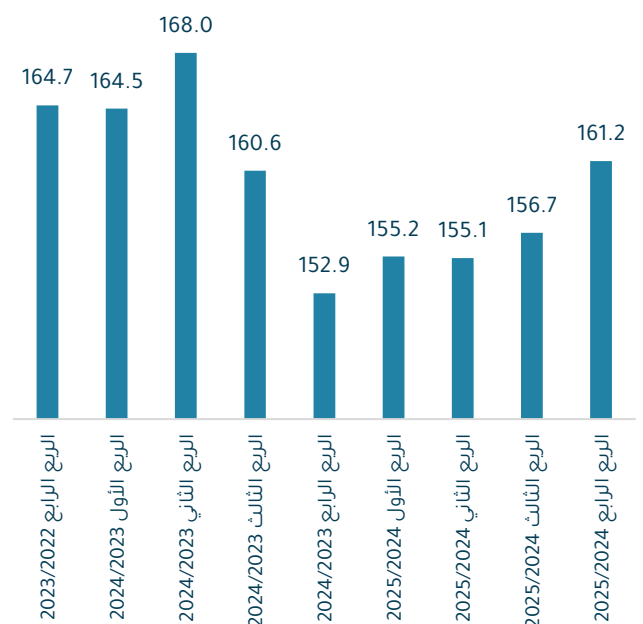
تطور نسبة فوائد الدين الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2020/2019 – 2026/2025) (%)



تطور نسبة الدين الخارجي قصير الأجل وطويل الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي خلال الفترة (الربع الرابع 2023/2022 - الربع الرابع 2025/2024) (%)



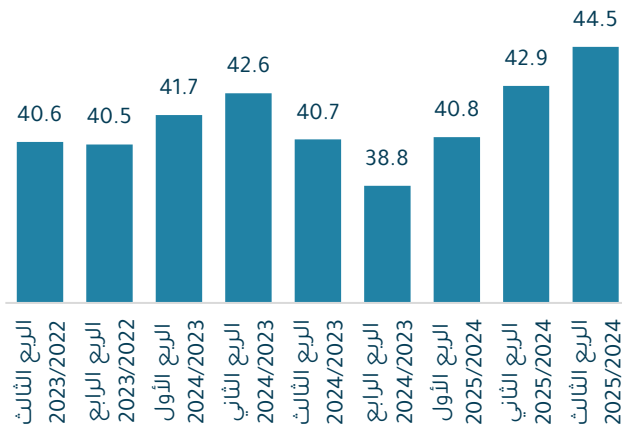
تطور الدين الخارجي خلال الفترة (الربع الرابع 2023/2022 - الربع الرابع 2025/2024) (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

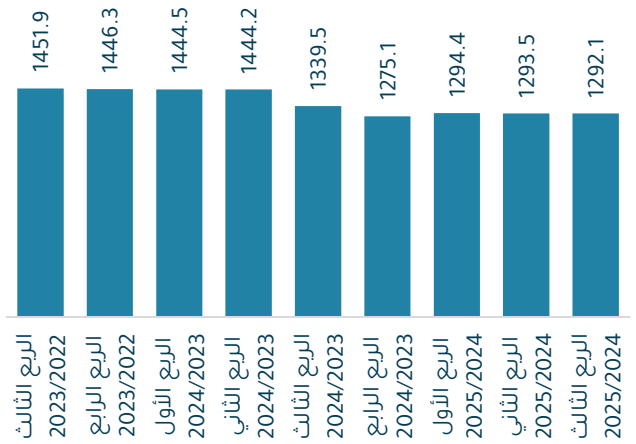
المصدر: البنك المركزي المصري.

تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (الربع الثالث 2023/2022 - الربع الثالث 2025/2024) (%)



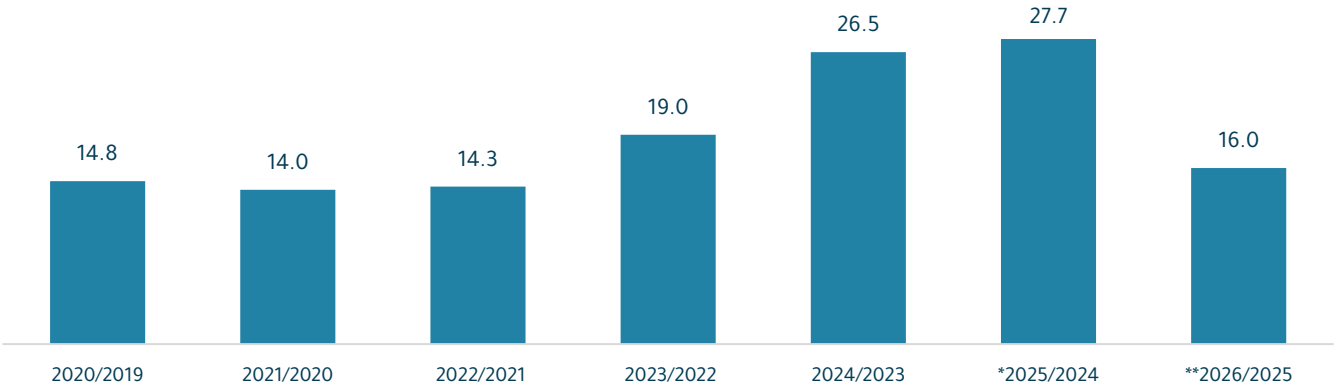
المصدر: البنك المركزي المصري.

تطور متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي خلال الفترة (الربع الثالث 2023/2022 - الربع الثالث 2025/2024) (دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

تطور متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية خلال الفترة (2020/2019 – 2026/2025) (%)

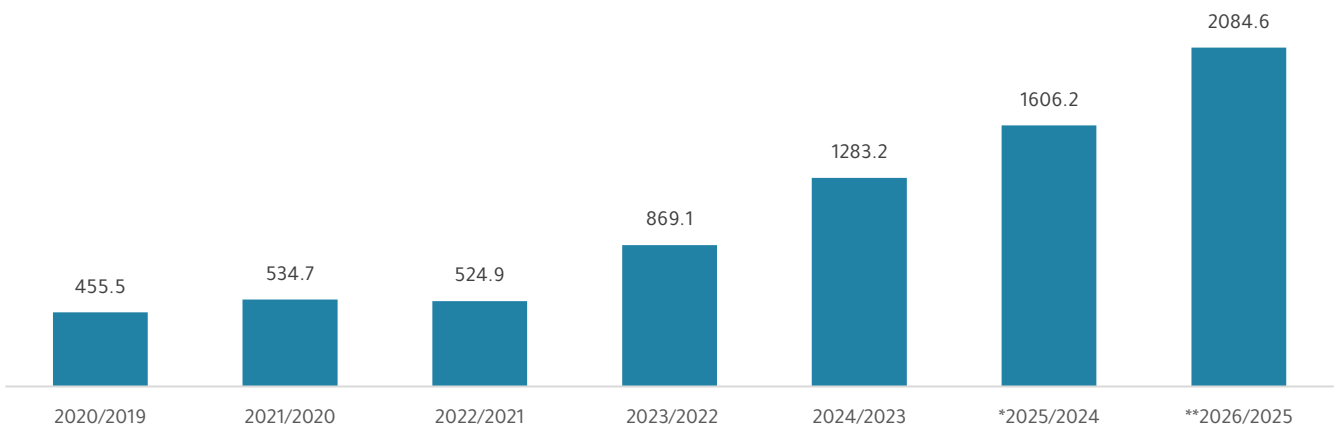


** موازنة.

* تقديري.

المصدر: وزارة المالية.

تطور إجمالي الأقساط المسددة على خدمة الدين الحكومي (محلياً وخارجياً) خلال الفترة (2020/2019 – 2026/2025) (مليار جنيه)

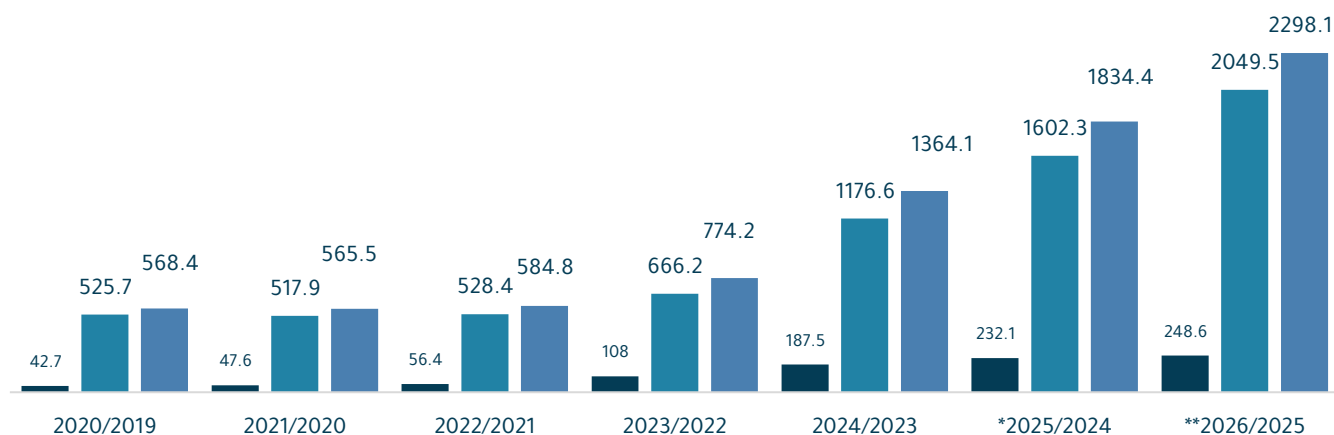


** مشروع موازنة.

* موازنة.

المصدر: وزارة المالية.

تطور قيمة الفوائد المسددة على الدين الحكومي (المحلي والخارجي) خلال الفترة (2020/2019 – 2026/2025) (مليار جنيه)



■ فوائد الدين الخارجي ■ فوائد الدين المحلي ■ الفوائد المسددة على خدمة الدين الحكومي (المحلي والخارجي)

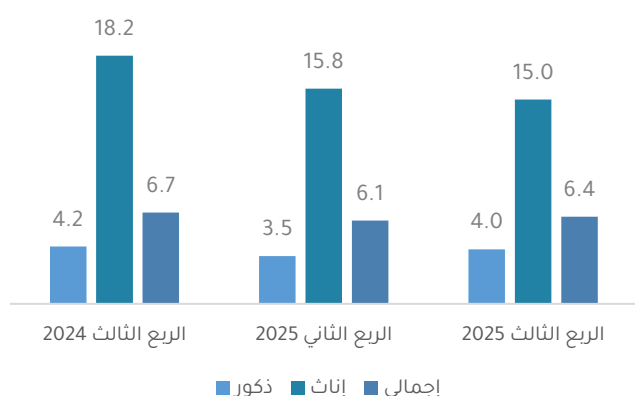
**مشروع موازنة.

* موازنة.

المصدر: وزارة المالية.

ثانيًا: مؤشرات سوق العمل

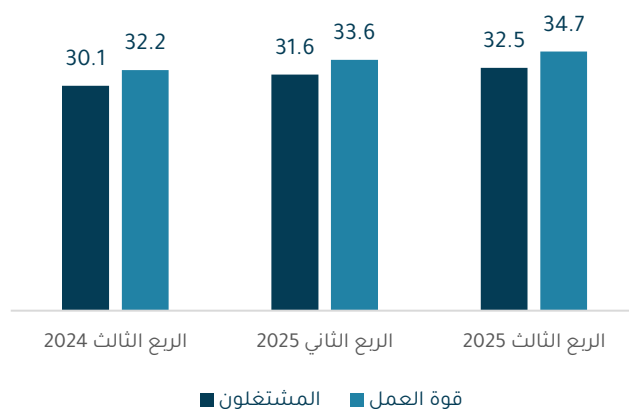
معدل البطالة خلال الربع الثالث 2025 مقارنة بالربع الثاني 2025
(الربع الثالث 2024 (%))



■ ذكور ■ إناث ■ إجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

عدد المشتغلين وقوة العمل خلال الربع الثالث 2025 مقارنة
بالربع الثاني 2025 والربع الثالث 2024 (مليون نسمة)



■ المشتغلون ■ قوة العمل

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثالثًا: مؤشرات سوق الأوراق المالية

مؤشرات البورصة المصرية

(نقطة)

معدل التغير %		نهاية ديسمبر 2025	نهاية نوفمبر 2025	نهاية ديسمبر 2024	المؤشر
سنوي	شهري				
40.0	2.1	51568.4	50494.9	36828.8	مؤشر EGX 30 Capped
61.2	6.8	13125.3	12291.3	8143.0	مؤشر EGX 70 EWI

ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

المصدر: البورصة المصرية.

رابعًا: المؤشرات القطاعية

مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(مليون مشترك)

المؤشر	أكتوبر 2024	سبتمبر 2025	أكتوبر 2025	معدل التغير %	
				شهري	سنوي
عدد مشتركي التليفون الثابت	13.1	13.9	13.9	0.0	6.1
عدد مشتركي التليفون المحمول	112.9	120.9	121.4	0.4	7.5
عدد الاشتراكات النشطة لخدمة إنترنت الهاتف المحمول (صوت وبيانات)	83.7	91.6	91.8	0.2	9.7

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

مؤشرات قطاع الكهرباء

(مليار ك.و.س)

المؤشر	سبتمبر 2024	أغسطس 2025	سبتمبر 2025	معدل التغير %	
				شهري	سنوي
إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة	22.6	25.8	22.7	12.0-	0.4
إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة	17.9	18.9	* 18.6	1.6-	3.9

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.
* بيان تقديري.

ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

مؤشرات قطاع الطاقة

(ألف طن)

المؤشر	أكتوبر 2024	سبتمبر 2025	أكتوبر 2025 *	معدل التغير %	
				شهري	سنوي
إجمالي إنتاج الزيت الخام والمنتجات البتروكيمياويات	2275.0	2129.0	2175.0	2.2	4.4-
الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية	2983.7	2955.0	2888.0	2.3-	3.2-
إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي	2898.5	2654.8	2736.8	3.1	5.6-
الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي	3907.5	4277.0	4177.0	2.3-	6.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

* بيان مبدئي.

ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

مؤشرات قطاع النقل

أ- السكك الحديدية:

المؤشر	نوفمبر 2024	أكتوبر 2025	نوفمبر 2025	معدل التغير %	
				شهري	سنوي
عدد ركاب السكك الحديدية (مليون راكب)	36.7	36.8	37.4	1.6	1.9
إيرادات السكك الحديدية (مليون جنيه)	659.3	908.8	846.6	6.8-	28.4
كمية البضائع المنقولة بالسكك الحديدية (ألف طن)	682.6	667.1	676.9	1.5	0.8-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ب- النقل البحري:

المؤشر	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025	معدل التغير %	
				ربع سنوي	سنوي
حركة البضائع المنقولة بحرًا (مليون طن)	49.4	53.4	55.6	4.1	12.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ج- النقل الجوي:

المؤشر	أكتوبر 2024	سبتمبر 2025	أكتوبر 2025	معدل التغير %	
				شهري	سنوي
كمية البضائع غير البترولية المنقولة جواً (ألف طن)	23.8	23.7	25.3	6.8	6.3
حركة الركاب المنقولين جواً (مليون راكب)	4.9	5.3	5.8	9.4	18.4
حركة الطائرات بالمطارات المصرية (ألف رحلة)	35.6	37.9	41.2	8.7	15.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

خامسًا: معاملات مصر والعالم الخارجي

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

معدل التغير %		الربع الرابع 2025/2024	الربع الثالث 2025/2024	الربع الرابع 2024/2023	المؤشر
سني	ربع سنوي				
34.2	6.9	10017.4	9373.5	7467.3	تحويلات المصريين العاملين بالخارج (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي المصري.

مؤشرات قناة السويس

معدل التغير %		نوفمبر 2025	أكتوبر 2025	نوفمبر 2024	المؤشر
سني	شهري				
21.6	2.7-	18.0	18.5	14.8	إجمالي المتحصلات من قناة السويس (مليار جنيه)
16.0	2.8	1160	1128	1000	إجمالي عدد السفن العابرة لقناة السويس (سفينة)
26.4	2.8	48.4	47.1	38.3	الحمولة الصافية للسفن العابرة لقناة السويس (مليون طن)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

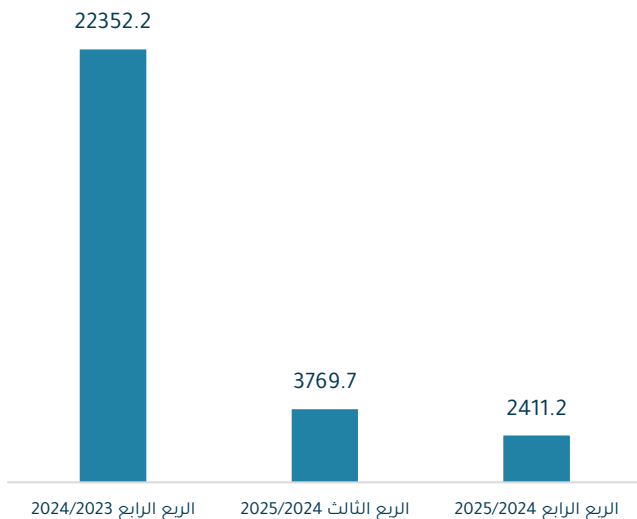
التجارة الدولية

(مليون دولار)

معدل التغير %		سبتمبر 2025	أغسطس 2025	سبتمبر 2024	المؤشر
سني	شهري				
28.2	19.6	4929	4120	3844	إجمالي قيمة الصادرات
2.0-	9.2-	8201	9034	8366	إجمالي قيمة الواردات
27.6-	33.4-	3272-	4914-	4522-	رصيد الميزان التجاري

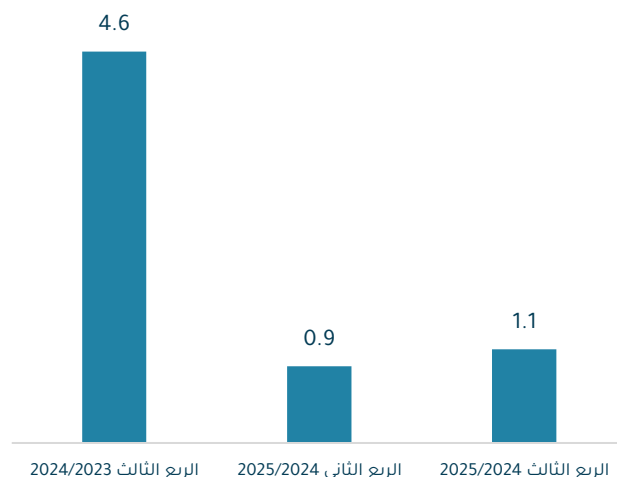
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ملاحظة: معدل التغير محسوب بواسطة الباحث.

قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع
الرابع 2025/2024 مقارنة بالربع الثالث 2025/2024
والربع الرابع 2024/2023 - (مليون دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج
المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث 2025/2024 مقارنة
بالربع الثاني 2025/2024 والربع الثالث 2024/2023 - (%)



المصدر: البنك المركزي المصري.



Print

ISSN: 2735-5713



Online

ISSN: 2735-5721



حلمك معنا بيكبر



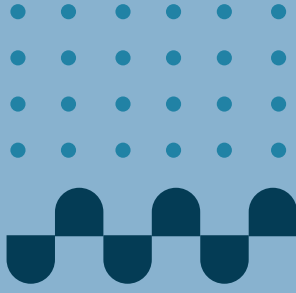
تمويل يصل إلى ٥ مليون جنيه بسعر عائد تنافسي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأنشطة الصناعية والتجارية و الخدمية)

مزايا القرض

- تمويل يصل إلى ٥ مليون جنيه
- ولمدة تصل إلى ٥ سنوات
- بأبسط وأسرع الإجراءات وبسعر عائد تنافسي
- تمويل الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية
- والمقاولات المتخصصة والأنشطة المتعلقة
- بالطاقمة الجديدة والمتجددة

المستندات المطلوبة

- بطاقة الرقم القومي لكافة الشركاء والضامنين
- سجل تجاري مستخرج حديثاً لا يتعدى ٣ أشهر
- بطاقة ضريبية
- موقف ضريبي وتأميني لا يتعدى ٣ أشهر
- عقد التأسيس للشركة وعقود التعديل
- ميزانية آخر ٣ سنوات
- عرض أسعار في حالة تمويل الآلات والمعدات
- وسائل النقل
- التراخيص الخاصة بكل نشاط صناعي أو تجاري
- كشف حساب بنكي



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي - العاصمة الجديدة - مصر
رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكني R3
تليفون: ٤-٣-٢-١-٠٥٤٦٦٠٠ (+٢٢) فاكس: ٢٥٣٢١١٥ (+٢٢)
www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

